جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

الميدان: العلوم الانسانية

شعبة: تاريخ

الموضوع:

ميثاق طرابلس ودوره في بناء الدولة الجزائرية 1962م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين:

- دليلة تجيني.
- نريمان بن ناصر.

إشراف الاستاذ:

— عيسى بوقرين.

لجنة المناقشة:

أ- بومدين كعبوش	رئيسا
أ- عيسى بوقرين	مشرفا ومقررا
أ- محمد علاق	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014.

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

‹‹ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1)
خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3)
الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)››

الآية من 01 إلى 05 من سورة العلق .

وقال أيضاً:‹‹ نّ وَالقَلَمِ وَمَا يَسْطرونَ(01) ››

الآية 01 من سورة القلم.

وقال:‹‹...وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً (85)››

الآية 85 من سورة الإسراء.

صدق الله العظيم.

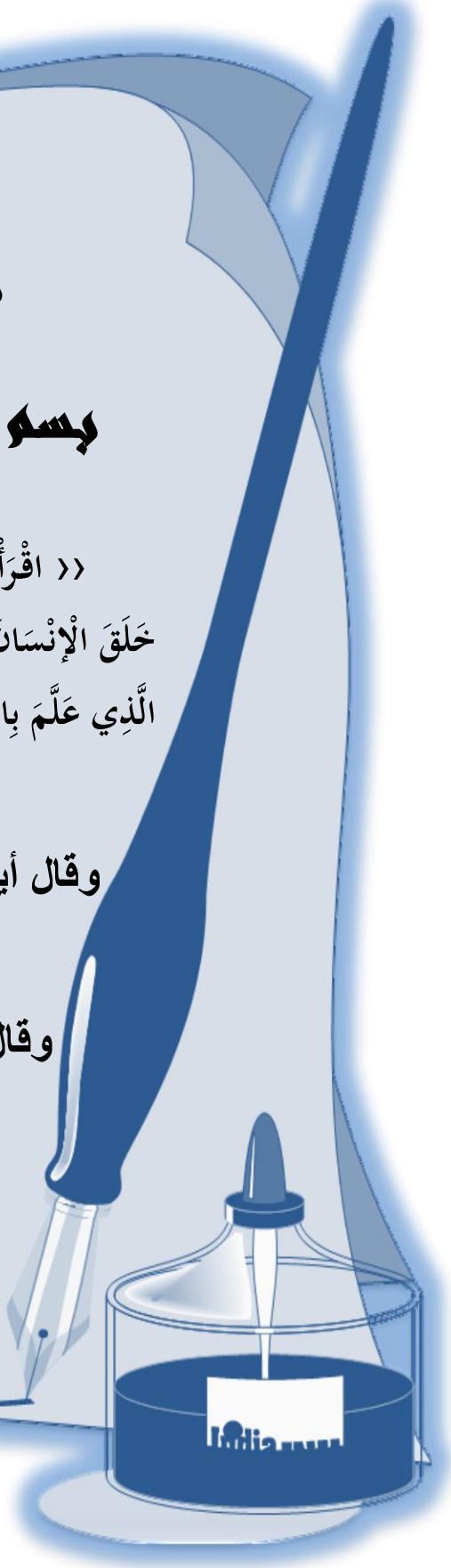

الإهداء

الإهداء

الحمد لله العلي العظيم الذي منحني الصبر والقوة وسخر لي يد العون والمساعدة لإتمام هذا العمل.

الى خير البرية وخاتم الانبياء صاحب الهداية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى أغلى جوهرتين وهبهما الله لي إلى من ينبض القلب بحبهما

و تشتاق العين لرؤيتهما و يعجز اللسان عن شكرهما و قرن الله رضاهما برضاه و قال:

"و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

الى أغلى نعم الله علينا، إلى من سارت بي إلى بر الأمان، إلى نهر الحنان المتدفق الدائم الذي لا يجف، إلى من ضللتني بدعواتها أينما ذهبت، إلى من ابتسمت لحظة سعادتي ومسحت بحنانها دمعتي لحظة شقائي، أمي "فاطمة" رعاها الله وأطال في عمرها.

إلى من أحمل اسمه وبكل افتخار إلى الموجه المعلم، إلى من حرم نفسه الراحة ليمنحني الأمان إلى من علمني كيف أصارع متاعب الحياة، وغرس في نفسي شتائل الأمل والطموح، فكان قدوتي في الحياة ودعمني ماديا ومعنويا، وسيبقى مثلي الأعلى أبي العزيز "سليمان" رعاه الله وأطال عمره.

الى أختي ورفيقة دربي وهذه الحياة بدونها لا شيء، وتوأم روحي صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة "إيمان".

الى من أعيش في قلوبهم ويعيشون في قلبي إلى من تقاسمت معهم لحظات السعادة أخواتي الأعزاء زهور البيت وأريجه: "عائشة" "إكرام" و"أسماء" والكتكوتة "رحاب الجنة".

الى من قاسمتني مشقة هذا العمل صديقتي "نريمان"

والى كل عائلتي وبالأخص خالتي فريحة وخيرة وجدتي عائشة وجدتي شايعة.

والى من أفتخر بصداقتهن واللاتي عشت معهن أجمل اللحظات وأصعبها: فاطمة بدراني حفصة، مسعودة، حليمة، فاطيمة سماني...

الى شهداء الثورة التحريرية والى كل من سار على دربهم والى كل من شارك او ساهم في مؤتمر طرابلس 1962م .

الى كل من حملهم قلبي ونسيهم قلمي.

دليلة

إهداء

أحلى ما في الحياة أن يصل الإنسان إلى مبتغاه أن يحقق أمنية نفسه ومن هم حوله أن يتحقق النجاح بفضل المولى عز وجل وبرضى الوالدين وبجهده.

اهدي ثمرة جهدي:

إلى روح والدي الطاهرة.

إلى أمي الغالية

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى الكتاكيت: أنفال، أمال فاطمة الزهرة، آدم.

إلى اللواتي عشت معهن أحلى سنين حياتي تسنيم، نجوى، أمينة، أمينة، أحلام

إلى رفيقات دربي دليلة، وحفصة.

إلى توأم روحي، الغالية "وصـــــــــــــال"

وإلى من هم في القلب أبدا حاضرون...ولكنهم عن العين دوما غائبون

الشكر والتقدير

كلمة شكر وتقدير

كل شكر يكون لله وكل جهد فبعون الله فهو من يسر لنا دروب العمل، فأنعم علينا بالارادة وأنار لنا وعملا بقوله عز وجل: ﴿ولئن شكرتم لأزيدنكم﴾

والى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين محمدصلى الله عليه وسلم.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى لكم معروفا فكافؤوه فإن لم تستطيعوا فدعوا له "

نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "عيسى بوقرين" الذي كان لنا سندا في كل مرحلة من مراحل بحثنا هذا وما قدمه لنا من نصائح مفيدة وتوجيهات قيمة كانت دعما لنا.

ولاننسي أن نشكرالأستاذ:كعبوش بومدين،وكذلك الأستاذ:سعودي أحمد، وإلى كل أساتذة التاريخ.

والى كل من ساعدنا من قريب أوبعيد في إنجاز هذا البحث وخصوصا عمال المكتبات وبالأخص مكتبة متحف المجاهد بالأغواط الذين قدموا لنا يد العون وبالأخص عبد القادر،وعمال المركز الثقافي هوابرية عبد القادر بأفلو.

لنخلص في نهاية هذه الكلمة بالتوجه بالشكر والتقدير و الامتنان الكثير إلى جميع معلّمينا وأساتذتنا بدءا بأولئك الذين علّمونا أولى الحروف إلى من سلّمونا الأمانة حتى نكون خير خلف لخير سلف.

كما لا ننسي كل من شجعنا ولو بالدعاء....أو بكلمة.....أو بابتسامة....

الى كل هؤولاء كلمة شكر وعرفان.

قائمة المختصرات باللغة العربية:

ص	صفحة
ط	طبعة
تر	ترجمة
ج	جزء
د.م.ن	دون مكان نشر
د.ت	دون تاريخ

مقدمة

إن الثورة الجزائرية لم تولد من العدم أو الفراغ، بل هي وليدة ظروف ومعطيات تاريخية، و مسيرة نضالية بدأت منذ أن وطأ الاحتلال الفرنسي الجزائر سنة 1830م،وقد كانت بداية هذه المسيرة المقاومات الشعبية التي قادها زعماء وقادة جزائريين رفضوا سيطرة والخضوع للاحتلال الفرنسي، ورغم عدم نجاح هذه المقاومات الشعبية في تحقيق مسعاها، ونضالها ضد الاحتلال ،إلا أن النضال الجزائري ضد الاحتلال ظل متواصلا، فقد ظهر مع مطلع القرن العشرين في شكل نضال أو مقاومة سياسية وقد كانت بدايته في ظهور تشكيلات سياسية بدأ نشاطها عن طريق إنشاء الأحزاب السياسية، وقد استمر هذا النضال السياسي أكثر من نصف قرن من الزمن، إلا أن سياسة الاستعمار الفرنسي القمعية التي اتبعها وخاصة بعد مجازر 08 ماي 1945م أثبتت فشل هذا العمل، وإيمانا بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة وأن لا سبيل لذلك سوي الكفاح المسلح ، قرر القادة الجزائريين القيام بالعمل المسلح وتفجير الثورة الجزائرية، وبعد اكمال كل الترتيبات قرروا تفجير الثورة الجزائرية في الفاتح من أول نوفمبر، وجاءت جبهة التحرير الوطني كإطار مرجعي لهذا الرصيد النضالي والتاريخي، وبداية لوضع أسس الدولة الجزائرية المستقلة بإعلان الثورة على المستعمر.

فثورة أول نوفمبر كانت نتيجة طبيعية، وخلاصة تاريخية لكفاح طويل ضد الاستعمار الفرنسي، وكانت ثورة أول نوفمبر بمثابة ميلاد للجزائر من جديد.

وقد تضمن بيان أول نوفمبر1954م كوثيقة ونص مقبول من طرف الجميع، الجواب والتشخيص الدقيق لعلاج الوضع الذي آل إليه الشعب الجزائري، فهو جامع لا نديد له مما أنتج من قبله ،وحتى من بعده في فكر الحركة الوطنية من بيانات ومواثيق وبرامج ،كما كانت جامعا لمقومات الوطنية الجزائرية بمختلف أبعادها، كل هذا صاغه بيان الثورة الأول ثم مواثيقها اللاحقة: ميثاق الصومام 1956م،وميثاق طرابلس 1962م،والتي شكلت مجتمعة ما يمكن تسميته بمواثيق الثورة الجزائرية 1954م-1962م،أو النصوص الأساسية الثلاثة لثورة الجزائرية ،ولم تكن هذه المواثيق مجرد وثائق تاريخية، بل هي مرجعيات نظمت حياة الجزائريين واسترشد بها ملايين الجزائريين والجزائريات في سعيهم من أجل الاستقلال، كتبت بدم وعروق آلاف الجزائريين الذين قرروا مواجهة الاحتلال الفرنسي من أجل تحقيق استقلال بلدهم ،كما أنها تشكل مقومات النشاط والحركة التي اعتمد عليها الجزائريين في مسيرتهم النضالية، وعناصر التوجيه السياسي والعسكري، وكذا الأدوات التنظيمية في المجال السياسي و العسكري وحتي الإداري .

ويجدر بنا الاشارة هنا إلى أن تسمية ميثاق لم تكن مستعملة أثناء الثورة التحريرية، فقد استعملت كلمات بيان، أرضية، أو برنامج ، أما كلمة ميثاق فقد ظهرت بعد 1962م،وتعني كلمة ميثاق الائتمان والثقة والعهد والتعاقد، وهي تستوجب ضمنيا وجود أطراف معينة ومعنية بموضوع الميثاق كما تفيد أيضا معنى القانون أو القاعدة الأساسية و حتي في بعض الأحيان ترادف معني الدستور.

ولقد تركز موضوع بحثنا هذا على واحد من أهم مواثيق الثورة التحريرية ألا وهو ميثاق طرابلس 1962م ، والذي يعد ثالثة وثيقة ثورية جزائرية انبثقت عن مؤتمر طرابلس 1962م، والذي كان آخر اجتماع عقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية المؤسسة السياسية التي تولت تنظيم قيادة الثورة وبصورة موجزة، فهو مؤسسة سياسية ضمن مؤسسات وهيئات وأجهزة النظام و سلطة قيادة الثورة.

ومن هنا جاء اختيارنا للموضوع تحت عنوان: ميثاق طرابلس 1962م ودوره في بناء الدولة الجزائرية.

أما عن أسباب اختيارنا للموضوع فهناك عدة أسباب تكمن وراء اختيارنا للموضوع نذكر منها: ميولنا إلى تاريخ الثورة التحريرية و التعرف عليها، رغبتنا في التعرف على الموضوع الذي أثار انتباهنا والتعريف به وبالدور الذي لعبه في بناء الدولة الجزائرية، مدى أهمية الموضوع في تاريخ الجزائر المعاصر.

وعليه فإننا عالجنا موضوعنا هذا وفق الإشكالية التالية: **ماهي طبيعة التوجهات التي ساقها ميثاق طرابلس 1962م لبناء الدولة الجزائرية؟**.

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات التي تركزت فيما يلي: ماهي أبرز التطورات السياسية والعسكرية التي مرت بها الثورة التحريرية في مرحلتها الأخيرة والتي أفضت إلى مؤتمر طرابلس 1962م؟ ماهي ظروف صدور وثيقة طرابلس 1962م؟ فيما تمثل مضمون ميثاق طرابلس؟ وفيما تمثل دور ميثاق طرابلس في بناء الدولة الجزائرية؟ إلى أي مدى حسم ميثاق طرابلس في مشروع بناء الدولة الجزائرية؟ وماذا قدم من مضامين فكرية و سياسية لبناء الدولة الجزائرية؟ ما هي الظروف والصراعات التي طبعت المرحلة التأسيسية للدولة الجزائرية؟.

أما عن حدود الدراسة فهي سنة 1962م، مع العودة إلي السنوات التى سابقت من أجل فهم الظروف والأسباب والأحداث التى سابقت مؤتمر طرابلس 1962م.

وللإجابة عن هذه التساؤلات قسمنا موضوعها هذا إلى: فصل تمهيدي وفصلين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وملاحق.

فتطرقنا في الفصل التمهيدي: إلى المواثيق الثورية والاجتماعات قبل صدور ميثاق طرابلس، حيث تطرقنا إلى بيان أول نوفمبر باعتباره أول وثيقة ثورية تضمنت تصورات جديدة في معالجة الأوضاع الداخلية، كما أكد أن غاية الكفاح المسلح إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية، يليه مؤتمر الصومام الذي يعد ثاني وثيقة ثورية والذي أعطى لجبهة التحرير الوطني بنية شبه دولة بإنشائها مؤسسات للدولة الجزائرية، ثم تطرقنا اجتماع القاهرة وتأسيس الحكومة المؤقتة ، أما عن اجتماع القاهرة الذي يعد من أهم الاجتماعات حيث تم فيه تعديل العديد من قرارات وقد ظلت الثورة متمسكة بأسلوب التنظيم الذي حدده إلى غاية إنشاء الحكومة المؤقتة والتي كان الهدف من إنشائها هو وضع تنظيم سياسي محكم يعبر عن أمال الشعب الجزائري وطموحاته وقادر على تحقيق الاستقلال، وقد كان تأسيسها منعطفا هاما في التطور التنظيمي لثورة التحريرية الجزائرية.

أما الفصل الأول والذي خصصناه للحديث فيه عن ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس وأسباب انعقاده، ثم تطرقنا إلى انعقاد مؤتمر طرابلس والأطراف المشاركة في المؤتمر ، ثم تناولنا مضمون ميثاق طرابلس من خلال الاختيارات الكبرى التي وضعها لبناء الدولة الجزائرية ثم تناولنا الأهمية التنظيمية لهذه الوثيقة ضمن المسار الثوري كما حددنا فيه الأهمية التي تكتسيها في بناء الدولة الجزائرية.

أما فيما يخص الفصل الثاني والذي يمثل انعكاسات أو أثار مؤتمر طرابلس على بناء الدولة الجزائرية فقد تناولنا فيه أزمة صائفة 1962م وتداعيتها علي مستقبل الجزائر المستقلة وأسباب الخلاف الذي حول العناق بين الرفاق إلى تناحر وافتراق وكاد الصراع أن يؤدي بالبلاد إلى حرب أهلية، ثم الاعلان عن المكتب السياسي وفقا لمقررات ميثاق طرابلس وموقف مختلف الولايات التاريخية من الاعلان عن المكتب السياسي وتطرقنا في الأخير إلى انتخابات المجلس التأسيسي بعد أن تأجلت عدة مرات بسبب الأزمة التي رافقت استقلال الجزائر، وتكوين أول حكومة بعد الاستقلال، وتطرقنا في الخاتمة إلى بعض النتائج المتحصل عليها، بالإضافة إلى بعض الملاحق التي رأينا أنها ضرورية لإثراء الموضوع.

وتكمن أهمية الموضوع في كونه يدرس محطة هامة ومرحلة انتقالية في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، ألا و هي المرحلة الأخيرة من الثورة، حيث أن لهذا الميثاق مكانة خاصة في تاريخ الجزائر عموما وتاريخ الثورة خصوصا ،وقد جاء تاريخيا في اخر مرحلة الكفاح جوان1962م، ويعد ثالث وثيقة ثورية، بعد بيان أول نوفمبر 1954م،ومؤتمر الصومام 1956م ،فهو يشكل مشروع مجتمع وتصور في بناء الدولة التي هي وشك الميلاد الرسمي، وكونه يتعلق بفترة حددت مصير الجزائر المستقلة .

وقد اتبعنا في دراستنا لهذا الموضوع على: المنهج الوصفي لعرض محتوى الموضوع ورصد الأحداث وترتيبها كرونولوجيا، كما كان ضروريا لتوضيح العديد من التفاصيل والمراحل سواء قبل انعقاد المؤتمر أو بعده، والمنهج التحليلي: الذي اعتمدناه في تحليل وقراءة مضمون ميثاق طرابلس.

وقد اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع لإنجاز موضوعنا نذكر في مقدمتها المصادر التي كانت شاهد عيان على اجتماع طرابلس، حيث اعتمدنا على كتاب خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962م لعلي هارون وقد اعتمدناه في جميع مراحل بحثنا، كذلك اعتمدنا على مذكرات علي كافي الذي أتى علي محطات هامة في المرحلة المراد دراستها، وأيضا كتاب شاهد علي اغتيال الثورة لمؤلفه لخضر بورقعة ، كما اعتمدنا أيضا على كتاب أزمة صيف 1962م لمؤلفه بن يوسف بن خدة باللغة الفرنسية والذي كان مصدرا هاما في رصد الأحداث التاريخية، أما عن المراجع التى أفدتنا في موضوع دراستنا نذكر أبرزها :كتاب تاريخ الثورة الجزائرية لصالح بلحاج الذي كان محيطا بأحداث الموضوع، نذكر أيضا كتاب الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر لمؤلفه بوعلام بن حمودة والذي احتوي على العديد من الأحداث، بالإضافة إلى كتاب التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية لعقيلة ضيف الله.

أما عن الصعوبات التى وجهتنا في إعداد بحثنا هذا نذكر: صعوبة الحصول على بعض المصادر التي كانت مهمة بالنسبة لموضوع دراستنا ،وعدم تمكننا من الاطلاع على وثائق ومحاضر اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، استحالة الاتصال بالشخصيات التي شاركت في مؤتمر طرابلس 1962م، وعاصرت أحداث إعادة بناء الدولة الجزائرية ، وكذلك تداخل الأحداث التاريخية في بعضها البعض.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا ولو بالقليل من خلال هذه الدراسة، كما نرجو أن تكون النتائج التي توصلنا اليها نقطة انطلاق لباحثين أخرين لاستكمال ما قد يميز هذا البحث من نقائص حيث يبقي الكمال لله سبحانه وتعالي ، فمكا كان علينا في الأخير إلا أن نحمد الله حمدا كثيرا على عونه وتوفيقه لنا في إنجاز هذه المذكرة.

الفصل التمهيدي

I- المواثيق الثورية والاجتماعات قبل صدور ميثاق طرابلس.

01- المبحث الأول: بيان أول نوفمبر 1954م.

02- المبحث الثاني: ميثاق الصومام 20 أوت 1956م.

03- المبحث الثالث: اجتماع القاهرة 1957م وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م.

لقد مثلت الفترة الممتدة من 1945م-1954م وما تضمنتها من أحداث الأصول المباشرة والقريبة لثورة الفاتح من نوفمبر، بما تميزت به من انغلاق السبل أمام أي عمل سياسي مهما كان شرعيا، وخاصة مع مطلع الخمسينات حيث شهدت الحركة الوطنية، تمزقا وصراعات بين قادتها، سواء على مستوى تياراتها المختلفة أو داخل التيار نفسه.

هذه الظروف مجتمعة، ساهمت بقسط كبير في انتقال الإيديولوجية[1] الوطنية إلى مرحلة جديدة وحاسمة غيرت مجرى الكفاح الجزائري، تمثلت في الانتقال من العمل السياسي إلى العمل العسكري و الإعداد للثورة التحريرية[2].

01- بيان أول نوفمبر 1954م:

أ- ظروف صدور بيان أول نوفمبر:

لقد عرفت حركة الانتصار للحريات الديموقراطية[3] العديد من الأزمات إلا أنها كانت تجد لها الحلول قبل 1950م، إلا إن أثر اكتشاف المنظمة الخاصة[4] 1950م ،كانت من أقوي الأزمات التي تعرضت لها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[5].

---

[1]- **الإيديولوجية:** مذهب سياسي أو اجتماعي،وفي الفلسفة معناها علم الافكار وموضوع دراسة الأفكار والمعاني وخصائصها و قوانينها وأصولها. أنظر: محي الدين صابر، **المعجم العربي الأساسي**، المنظمة العربية لتربية والثقافة،(د.م.ن)،1989م،ص 123.

[2]- عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**، دار هومة، الجزائر، 2004م، ص 337.

[3]- **حركة الانتصار للحريات الديموقراطية:** تأسست سنة 1946م بعد الافراج عن مصالي الحاج اثر اصدار السلطات الفرنسية لقرار العفو العام عن المساجين السياسيين وهي استمرار لحزب الشعب الجزائري الذي قامت السلطات الفرنسية بحله سنة 1939م وقد حافظت على نفس البرنامج حزب الشعب. أنظر: بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م-1989م**، ج01، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص463-464.

[4]- **المنظمة الخاصة:** أنشأت في 15 فيفري 1947م وقد كانت المنظمة شبه عسكرية أسندت مهمتها لمحمد بلوزداد وقد استطاعت ان تحقق عدة انجازات في فترة قصيرة من بينها الهجوم على بريد وهران تمكنت السلطات الفرنسية من اكتشافها سنة 1950م تعرض خلالها اعضائها الى الاضطهاد والسجن. أنظر: محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة**، تر: محمد شريف، منشورات تالة، الجزائر، 2010م ،ص ص107-109.

[5] - محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر**، الدار المعاصرة، الجزائر، 2009م، ص 100-101.

حيث أنه بعد اكتشاف السلطات الاستعمارية للمنظمة الخاصة قامت بإلقاء القبض على أغلب مناضليها وعناصرها البارزين، ولم يفكر حزب حركة الانتصار للحريات الديموقراطية في تدعيمها بعناصر جديدة لتعويض المناضلين الذين القي القبض عليهم، كما اتخذ الحزب قرارا رسميا يقضي بحل المنظمة الخاصة وحضر نشاطاتها[1]، وقد زاد حماس شباب حركة الانتصار للحريات الديموقراطية وإيمانه بالعمل الثوري وذلك الحماس لم يقابله سوى الجمود من قبل قيادة الحزب وعلى رأسها مصالي الحاج[2] الذي اصبح متقدما في السن انهكته سنوات السجن الطويلة واستهلكه العمل النضالي فقد المرونة المطلوبة للقيادة وأصبح يشعر بأنه الوحيد الذي له الحق في اتخاذ القرارات بصفته المؤسس والقائد للحركة الوطنية منذ نشأتها ففقد بذلك القدرة على الحوار مع الاجيال الجديدة التي تؤمن بالكفاح المسلح والنهج الثوري لتحقيق حرية البلاد[3].

وبدأ مصالي يطلب رئاسة الحزب مدى الحياة، وقد كانت اللجنة المركزية[4] ترفض انفراد مصالي الحاج بالقيادة[5]، هذا الرفض أدي إلي حدوث الأزمة التي عصفت بحركة الانتصار، والتي أبعدتها عن دوره التاريخي القائم على مناهضة الاستعمار والعمل لتحرير الجزائر ودفعتها نحو الصراع الشخصي بين زعيم الحزب مصالي الحاج وأنصاره و قد أطلق هؤلاء على أنفسهم اسم المصاليين نسبة إلى مصالي الحاج، وأعضاء اللجنة المركزية اطلقوا على أنفسهم اسم المركزيين[6].

---

[1]- أحسن بومالي، **أول نوفمبر 1954م بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية**، دار المعرفة، الجزائر، 2010م، ص 53-54.

[2]- **مصالي الحاج**: ولد أحمد مصالي الحاج يوم 16 ماي 1898م بتلمسان اشتغل منذ صغره من اجل مساعدة عائلته التي كانت ميسورة الحال، تضمر من السياسة الفرنسية، شغل منصب الامين العام في حزب نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ،يعد أبو الحركة الوطنية، توفي سنة1973م. أنظر: بنيامن سطورا، **مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية 1889م- 1974م**، تر: الصادق عماري ومصطفي ماضي ،دار القصبة،الجزائر،1998م،ص ص15-18.

[3]- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج 01، الدار العثمانية، الجزائر، 2013م، ص 127.

[4]- **اللجنة المركزية**: نظام هيكلي داخل حركة الانتصار للحريات الديموقراطية يتم اختيار اعضائها عن طريق اختيار الزملاء لزملائهم وهي السلطة الفعلية التي تقرر مصير الحركة وشؤونها تضم أربعين قياديا منتخبا. أنظر: عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة**، ج 03، منشورات السائحي، الجزائر، 2010م، ص 452-453.

[5]- بوعلام بن حمودة ،**الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954م معالمها الأساسية** ،دار النعمان للنشر ، الجزائر ،2012 ، ص143-144.

[6]- عيسى كشيدة ،**مهندسو الثورة** ،تر: موسي أشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003م، ص18.

وعلى أثر رفض اللجنة المركزية قرار انفراد مصالي الحاج عقد انصاره مؤتمرا طارئا في هورنو ببلجيكا 13-15 جويلية 1954م وذلك لمعالجة الأزمة الداخلية للحركة حيث تقرر حل اللجنة المركزية للحركة واتهامها بالقصور، بينما بويع مصالي رئيسا للحزب مدى الحياة وهنا وصل الصراع إلى ذروته بين مصالي ومؤيده وبين أعضاء اللجنة المركزية و مؤيديها ،وردا على مؤتمر هورنو عقدت اللجنة المركزية مؤتمرا من 13-16 أوت 1954م بالجزائر العاصمة رفضوا الاتهامات الموجهة إليهم، وقرروا تجريد مصالي الحاج من مهامه، وأعلنت اللجنة المركزية أن النضال يجب أن يكون من أجل مجد البلاد لا من أجل رجل فرد[1].

وفي مقابل هذين الاتجاهين ظهر تيار ثالث محايد من أنصار المنظمة الخاصة منهم: مصطفي بن بولعيد [2] ،العربي بن مهيدي[3]، ديدوش مراد[4]، محمد بوضياف[5]،سئموا الانقسامات، وحاولوا التوفيق بين المصاليين و المركزيين، ولم يفلحوا،فعقدوا اجتماعا لهم في 23 مارس 1954،نتج عنه تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل، بهدف التوفيق بين سائر الوطنين الجزائريين والتمهيد للثورة المسلحة ،وتقرر في هذا الاجتماع مبدأ التحضير لثورة المسلحة [6].

---

[1]- بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق، ص146 .

[2]- **مصطفي بن بولعيد:** ولد عام 1917م دخل المدرسة العسكرية الاجبارية حتى المرحلة الاعدادية التحق بحزب الشعب بعد احداث ماي 1945م عضو في المنضمة الخاصة ترأس اجتماع ال22 ثم اجتماع الستة قاد الثورة في منطقة الاوراس استشهد يوم 22 مارس 1956م. أنظر :

- Mohamad Harbi, **1954 la guerre commence en Algérie**, editions complexe, 1998, p189 .

[3]- **العربي بن مهيدي:** ولد سنة 1929م عضو في المنظمة الخاصة عضو مجموعة ال22 قاد الثورة بالمنطقة الخامسة شارك في مؤتمر الصومام أسر يوم 23 فيفري 1957م ونفذ فيه حكم الاعدام يوم 04 مارس 1957م. أنظر:

- Mohamad Harbi, op.cit ,p190.

[4]- **ديدوش مراد:** ناضل في حزب الشعب عضو في المنظمة الخاصة عضو في اجتماع ال22 ثم لجنة الستة كلف بقيادة المنطقة الرابعة أستشهد في يوم 28 جانفي 1955م. أنظر: Mohamad Harbi, op.cit , p 191 -

[5]- **محمد بوضياف:** من منطقة المسيلة ولد سنة 1919م بدأ النضال في صفوف حزب الشعب الجزائري عايش أحداث 08 ماي تم تكليفه بتنظيم المنظمة الخاصة ساهم في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل غادر لجزائر ليلتحق بالوفد الخارجي و في 22 أكتوبر 1956م أسر في حادث الطائرة المختطفة أطلق سراحه عام 1962م توفي عام 1992م.أنظر:

-Mohamad Harbi, op.cit, p 189.

[6]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 476.

وقد حاول أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل التوفيق بين جناحي الحزب المتنازعين، لكن باءت مساعيهم بالفشل، فقرروا تفجير الثورة بالوسائل المحلية وإشراك الشعب فيها، فوسعوا الاتصالات بالقاعدة النضالية وشرعوا في توفير الأسلحة بجميع أنواعها، وفتحوا باب الانخراط ، وبدأوا في تدريب المتطوعين على فنون الحرب، وشرعوا في الإعداد للثورة والتخطيط لها[1].

حيث تقرر عقد اجتماع سري يحضره إطارات المنظمة العسكرية الخاصة المنحلة، المتواجدين عبر أنحاء الوطن بهدف توسيع الدائرة القيادية التي توكل إليها مهمة قيادة الثورة، عرف هذا الاجتماع باجتماع ال 22 الذي عقد في جوان 1954[2]، وتم في دار إلياس دريس بالعاصمة ،وقد خضر الاجتماع 22 عضوا وهم : محمد بوضياف، مصطفي بن بولعيد، العربي بن مهيدي، مراد ديدوش، رابح بيطاط، عثمان بلوزداد، محمد مرزوقي، الزبير بوعجاج، إلياس دريش ،عبد الحفيظ بوصوف، رمضان بن عبد المالك ،محمد مشاطي، عبد السلام حباشي ،رشيد ملاح ،السعيد بوعلي، يوسف زيغود ،لخضر بن طوبال، مصطفي بن عودة ،مختار باجي، عبد القادر العموري، سويداني بوجمعة ، بوشعيب أحمد . وتوج هذا الاجتماع باختيار طريق العمل المسلح كحل وحيد، وتفجير الثورة في تاريخ تحدده لجنة مصغرة، وقبل أن يفترق الحاضرون انتخبوا مسؤولا فوضوا اليه أمر تشكيل اللجنة التي تتولى الإعداد للثورة.

وقد تكونت هذه اللجنة من: مصطفى بن بولعيد، مراد ديدوش، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف ورابح بيطاط [3]، كريم بلقاسم [4]وأصبحت تسمى بلجنة الستة[5].

---

[1]- Mohamed Boudiaf, **La Preparation du Premier Novembre**, dare lnoamane, Alger ,2011,p 52.

[2]- رابح لونيسي، **محاضرات وابحاث في تاريخ الجزائر**، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2013م، ص 128.

[3]- **رابح بيطاط**:ولد سنة 1925م،مناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري ،عضو في المنظمة الخاصة، يؤيد طرح بوضياف، ويشارك في التحضير لإندلاع الثورة، عين مسؤولا عن منطقة الجزائر، تمكنت السلطات الفرنسية من اعتقاله في 22 أكتوبر 1956 ولم يطلق سراحه إلا بعد وقف إطلاق النار سنة 1962م، تقلد عدة مناصب سياسية بعد الاستقلال. أنظر:
-Mohamad Harbi ,op.cit,p190.

[4]-**كريم بلقاسم**: ولد سنة 1922م ،عضو في حزب الشعب الجزائري ومن أكثر عناصره نشاطا في منطقة القبائل ،حكمت عليه السلطات الفرنسية مرتين بالإعدام بتهمة العصيان ضد فرنسا ومن مؤسسي جبهة التحرير وعضو في قيادتها العليا حتي سنة 1962م، أبعد عن الحياة السياسية سنة 1962م، توفي سنة 1972م. أنظر: Mohamad Harbi, op.cit, p 190 –

[5] – Mohamed Boudiaf,op.cit, p 69.

بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء كانوا في الخارج وهم: أحمد بن بلة[1]، محمد خيضر[2]، حسين آيت أحمد[3] وعكفت هذه اللجنة على التحضير لإندلاع الثورة ودراسة الأوضاع في سرية تامة بعقدها لعدة اجتماعات من أهمها:

– اجتماع 10 أكتوبر 1954 :عقدت لجنة الستة هذا الاجتماع تحت رئاسة محمد بوضياف لدراسة الوضع ووضع برنامج للعمل العسكري، كما تم تكليف محمد بوضياف بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج وتم الاتفاق على زمن تفجير الثورة في كامل التراب الوطني باسم جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري جيش التحرير الوطني وحددوا الأسباب والأهداف والوسائل والشروط، وكلفوا بوضياف بتحرير منشور عرف فيما بعد ببيان أول نوفمبر 1954[4].

– اجتماع 24 أكتوبر 1954: هو آخر اجتماع عقده أعضاء لجنة الستة لوضع اللمسات الأخيرة لتفجير الثورة، راجعوا فيه المنشور وأكدوا بصفة نهائية على اليوم والساعة المحددين لبدء العمل المسلح وهو ليلة أول نوفمبر على الساعة الواحدة صباحا، وحرسوا قبل افتراقهم على أن لا يعلم أحد بالوقت المحدد للاندلاع الثورة إلاّ في الوقت المناسب، والتحق رؤساء المناطق الخمس بأماكن عملهم، وغادر بوضياف ليتوجه إلى القاهرة لإيصاله منشور البيان واطلاع قادة الخارج عليه، ويذاع على أمواج القاهرة، وهكذا أصبحت كل والترتيبات جاهزة لتفجير الثورة، فلم يبق إلا انتصار ذلك اليوم الموعود، وهكذا فقد اضطلع التيار الثوري بالحقيقة الوطنية بشكل تام وعبر عن التطلعات العميقة للشعب الجزائري ، واختار بالتأكيد الطريق الأصعب، لكنه الطريق الوحيد القادر على تمكين الشعب من استرداد حقوقه، وسيادته المفقودة، وبالفعل فقد تم تفجير الثورة التحريرية يوم 01 نوفمبر 1954م [5].

---

[1] – **أحمد بن بلة**:ولد سنة 1918م،مناضل في صفوف حزب الشعب،وفي سنة 1949م أصبح مسؤولاعن المنظمة السرية ألقي عليه القبض عند اكتشاف المنظمة الخاصة،تمكن من الهروب والتحق بالقاهرة، تمكن من إقامة علاقات مع العديد من الشخصيات العربية والإفريقية،توفي سنة 2012م.أنظر:رشيد بن يوب،**دليل الجزائر السياسي**،ط02،المؤسسة الوطنية،الجزائر،1999م،ص120.

[2]–**محمد خيضر**:ولد سنة 1912،من أبرز إطارات حزب الشعب، تعرض إلي مضايقات من طرف السلطات الفرنسية بسبب نشاطاته الوطنية، عضو في المنظمة الخاصة، التحق بالقاهرة بعد اكتشاف المنظمة الخاصة توفي سنة 1967م.أنظر:نفسه،ص147.

[3]–**حسين أيت أحمد**:ولد سنة1926م،بمنطقة القبائل الكبري،انضم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري وهو طالب في الأقسام الثانوية،من أهم الإطارات في حزب الشعب الجزائري،عضو في المنظمة الخاصة،من المؤيدين للعمل العسكري.أنظر:نفسه،ص111.

[4]– Mohamed Boudiaf,op.cit, p 69.

[5]– أحمد محساس: **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة– الجزائر، 2003، ص 393 .

ب– صدور بيان أول نوفمبر 1954م ومضمونه:

يمثل بيان الفاتح نوفمبر 1954م أول وثيقة لجبهة التحرير الوطني، ويعد أهم وثيقة من وثائق الجزائر فقد حمل روح الثورة الجزائرية [1]،وقد ظهرت البوادر الأولى لهذا البيان في اجتماعات لجنة الستة حيث أتفق أعضاء لجنة الستة على أن تعلن الثورة باسم جبهة التحرير الوطني ، وحددوا الأسباب والأهداف والوسائل ، والشروط وكلفوا بوضياف بتحريرها في منشور[2]،واتفقوا على الالتقاء يوم 22 أكتوبر لمراجعة المنشور الذي سيحرره بوضياف وفي يوم 24 أكتوبر 1954م اجتمعت لجنة الستة، حيث ناقش الأعضاء آخر التحضيرات وقدم السيدان ديدوش وبوضياف نص نداء جبهة التحرير الوطني[3]،ولم يكن أول نوفمبر 1954م حدثا مفاجئا أو ظاهرة ناجمة عن الصدفة بل كان أخر مرحلة وبداية مرحلة اخرى، فهو نتيجة عمل طويل وشاق تطلب ثلاثين سنة من الجهد والتفاني من أجل التوعية الوطنية وتنظيم الشعب، فهو بداية ثورة شعب من أجل استقلاله [4]،حيث بلغ الفكر الوطني مرحلة النضج السياسي، تجسد في دخول الايدلوجية الوطنية عهد القطيعة في تعاملها مع الواقع الاستعماري بولادة جبهة التحرير الوطني وصدور بيان أول نوفمبر وهو البيان الذي قدم ولأول مرة حصيلة النضال الوطني وطرح الوسائل الكفيلة لإخراج الايديولوجية الوطنية من مرحلة التنظير الى طور التنفيذ فالبيان عبر عن ايديولوجية ثورة متكاملة شملت المبادئ والاهداف ووسائل العمل، ويعتبر بيان أول نوفمبر أول وثيقة تاريخية ويتمثل مضمون بيان أول نوفمبر فيما يلي:

– **السيادة الوطنية وطبيعة النظام المستقبلي للدولة الجزائرية** :حددت وثيقة أول نوفمبر الهدف الرئيسي لجبهة التحرير الوطني في الاستقلال الوطني بواسطة إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية ،واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، وهو مطلب نجد صداه في أدبيات الحركة الوطنية، وجبهة التحرير الوطني تكرسه مبرهنة علي أنها منظمة ثورية تهدف إلي التغيير الشامل بالقضاء على النظام الاستعماري [5].

---

[1]– زبيحة زيدان المحامي، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، دار الهدي، الجزائر، 2009م،ص86.

[2]– يحي بو عزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج 02، ط 02، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996م ،ص 122.

[3]– عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 105.

[4]– بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 161.

[5]– فتح الدين بن أزواو، **إيديولوجية الثورة الجزائرية** ،دار الإرشاد،الجزائر،2013م، ص ص 68–70.

واعطاء الاستقلال الوطني مضامينه الحقيقية، وذلك بتجسيد الدولة الجزائرية والتي تستمد أصلتها وهويتها من الشخصية الوطنية ويعد الاسلام أحد مقوماتها الأساسية.

- **التطهير السياسي والوحدة الوطنية:** ان بيان أول نوفمبر وضع اهدافا أخرى داخلية تتعلق بالإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، وفي هذا الاطار جاء في نص الوثيقة ما فحواه: التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية الى نهجها الحقيقي والقضاء على مخلفات الفساد وتجميع وتنظيم الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري، وقد قصد بيان أول نوفمبر بضرورة اعادة الوطنية الى نهجها الحقيقي والقضاء على مخلفات الفساد وتجميع جميع افرادها تحت مظلة واحدة، بما في ذلك جميع افراد المجتمع الجزائري المؤمنين بالعمل الثوري لتصفية النظام الاستعماري[1].

- **التوجهات الخارجية:** أشار البيان الى تدوين القضية الجزائرية في المحافل الدولية، ويبين ادراج هذا الهدف مدى تصميم الفكر الوطني على استرجاع الاستقلال الوطني ويبدو أن رصد هذا الهدف كان يحمل في طياته دلالة أخرى وهي تدمير أسطورة "الجزائر فرنسية " وهو ما يؤكد العمق الثوري لإيديولوجية جبهة التحرير الوطني، ومن بين ما تضمنته الاهداف الخارجية كذلك تحقيق وحدة شمال إفريقيا داخل الإطار العربي الاسلامي، ذلك لأن جبهة التحرير الوطني كانت ترى الاستقلال المنشود إنما يكمن في الوحدة مع أقطار المغرب العربي.

وبتحديده الدقيق والعميق للأهداف الداخلية والخارجية يكون بيان أول نوفمبر قد استكمل بناء الايديولوجية الوطنية الثورية بأبعادها الثلاثة الوطنية، الاقليمية والعالمية.

- **وسائل العمل:** نجح بيان أول نوفمبر 1954م الى حد بعيد في تحديد وسائل وذلك عن طريق العمل المسلح الثوري المدعم بالنضال السياسي في الداخل والجهد الديبلوماسي في الخارج، ان جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها ان تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو غيره، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وكان بيان أول نوفمبر قد طرح بديلا لوسائله الثورية وسائل اخرى سلمية عن طريق المفاوضات، اذا اعترفت فرنسا بمطالب الشعب الجزائري كاملة[2].

---

[1]- محمد جغابة، **بيان أول نوفمبر قراءة في البيان**، دار هومة،الجزائر،2012م،ص ص 66-69.

[2]- نفسه،73-75.

وبذلك اكدت جبهة التحرير الوطني انها تستعمل الوسائل الثورية من اجل استرجاع حقوق الجزائريين المسلوبة، وانها مستعدة للحل السلمي اذا اعترفت فرنسا بمطالب الشعب الجزائري المشروعة [1].

- **المبادئ العامة:** ان المبادئ التي تضمنها بيان أول نوفمبر، كانت تدخل في صميم الايديولوجية الوطنية والتي تبنتها الحركة الوطنية منذ فترة طويلة، فقد كانت المبادئ المتعلقة بالكفاح والحرية والوحدة والانتماء الحضاري، أهم ما يميز ايديولوجية المقاومة المسلحة [2].

وعليه يمكن التأكيد ان بيان أول نوفمبر ليس مجرد بيان يفصح عن واقعة او عمل محدد بل إنه عبارة عن ميثاق، وهو أول ميثاق للثورة التحريرية الجزائرية، ولا يمكن أن يعتبر حدثا عارضا انطلق فجأة في غمرة أحداث أخرى بدون خلفية تاريخية وبعد مستقبلي إذ هو في الحقيقة ثمرة وحوصلة لنضال أجيال، وعليه فإن بيان أول نوفمبر حمل من الوطنية والقيم الفكرية والآفاق المستقبلية ما يمكن أن نعتبره مجتمع متكامل المضامين والأبعاد وقد سعى إلى إعادة التأسيس للدولة الوطنية.

[1]- فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص ص 70-72.

[2]- نفسه، ص ص 73-75 .

02- ميثاق الصومام 20 أوت 1956م:

أ :ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام:

يعد مؤتمر الصومام منعطفا حاسما في مسار الثورة الجزائرية عامة وتنظيم الجيش بصورة خاصة، حيث مثل الرؤية الموحدة لجميع القيادات عبر التراب الوطني لواقع ومستقبل الثورة، وإيجاد صيغ جديدة تضفى على العمل العسكري خاصة الكثير من المرونة والتنظيم في آن واحد وبالتالي القدرة على التكيف والفعالية في الميدان وكان ذلك كله قائم على تجارب جيش التحرير الوطني في معاركه التي خاضها طوال السنتين السابقتين[1]، وعلى ضوء التطورات التي حدثت بخصوص العمل الثوري واتساعه من جهة وتوافد القوى الوطنية والمنظمات الجماهرية للالتحاق بالثورة ناهيك عن ظهور جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، كما وأنهما مجموعة من الأجهزة الوظيفية اللامركزة في ظل غياب استراتيجية عمل موحدة ومشتركة يمكن الإستهداء بتوجيهها، كل ذلك جعل الثورة تظهر في صورة تنظيمات وسياسات وشعوب داخل ولايات مختلفة، بهذا فرضت ضرورة العمل، وتشتت القوى وغياب التنسيق ومواجهة ملف العدو الطامع في القضاء على الثورة في بدايتها، الذهاب إلى مؤتمر وطني لمعالجة مكامن الضعف في الجبهة الرد على خصومها الذين زعموا ان الثور بدون تنظيم وتنسيق، ذلك أنه حتى قبل الدعوة إلى عقد المؤتمر كانت كل منطقة تتمتع بتنظيم قيادي سياسي وعسكري يدير شؤونها ويضبط حركاتها ويراسل المناطق الأخرى بشأن القضايا المشتركة والقرارات الكبرى المصيرية، بدا هذا العمل نشطا وكثيفا خاصة بين المناطق الأولى والثانية وبين الثانية والثالثة والتنسيق شبه الدائم بين المنطقة الرابعة و الثالثة بقيادة كل من كريم بلقاسم، أوعمران عمر [2]، وعبان رمضان [3]، الذين طرحوا أنفسهم كقيادة للثورة على مستوى الداخل[4].

---

[1]- أمال شلبي،**التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر،2006م، ص 393.

[2]- **أوعمران عمر**: ولد سنة 1919م ناضل في صفوف حزب الشعب منذ صغره، التحق بالثورة وكان مقربا من كريم بلقاسم انسحب بعد الاستقلال من الساحة السياسية، توفي سنة 1991م. أنظر محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 2007م، ص194.

[3]- **عبان رمضان**:ولد سنة 1920م بالقبائل، عضو في المنظمة الخاصة، ألقي عليه القبض عند اكتشاف المنظمة الخاصة التحق بالجبهة فور خروجه من السجن من محركي مؤتمر الصومام وصانعي قرارته، اغتيل يوم 23 ديسمبر 1957م. أنظر: نفسه، 189.

[4]- يوسف قاسمي، **مواثيق الثورة الجزائرية1954م-1962م** ،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة ،الجزائر، 2008م، ص 153-154.

أما فكرة عقد اجتماع وطني كانت مقررة منذ اليوم الأول لإندلاع الثورة حيث أن مجموعة الستة كانوا قد اتفقوا على الالتقاء بتاريخ 11 جانفي 1955م من أجل تقييم العمل المسلح وتنظيم أمور الثورة ،مما يعني إيلاء الأهمية لجانب المتابعة و التقييم منذ البداية، لكن الظروف المستجدة بعد قيام السلطات الفرنسية باعتقال و استشهاد بعض الزعماء ،و الحصار الشديد الذي ضرب على المناطق الثورية من قبل العدو و صعوبة الاتصال ، كلها عوامل أجلت عقد اللقاء التقييمي المبرمج سلفا ، بهذا فإن عقد المؤتمر جاء استجابة لقرار كان قد اتخذ،كما أن تطورات الثورة والحاجة إليه عجلت بتنفيذ الفكرة[1] ،وهناك من يرجع فكرة عقد مؤتمر وطني تحظره كل المناطق لزيغود يوسف حيث اقترح عقد مؤتمر وطني تنبثق منه قيادة موحدة للثورة، وفي ديسمبر 1955م عقد قادة الولايات الثانية اجتماعا لتقييم الوضعية العامة ودراسة النتائج، وفي تلك الآونة جاء مبعوث مجموعة العاصمة عمارة رشيد لكي يجري اتصالات هامة مع زيغود يوسف، فانتهز هذا الأخير الفرصة وكتب رسالة الى المسؤولين عن الجبهة بالعاصمة يقترح فيها عقد مؤتمر شارحا فيه مزايا هذا اللقاء بالنسبة لمستقبل الثورة واقترح في تلك الرسالة أن يستضيف المؤتمر الذي يمكن عقده في بني صبيح قرب مدينة الميلية، واستحسنت مجموعة العاصمة الفكرة واقترحت ان يعقد هذا المؤتمر في الصومام بدلا من الميلية [2]، لعدة اعتبارات منها وجود المكان إزاء جبل جرجرة الحصين ووجود واد الصومام وسط مناطق الثورة ما عدا المنطقة الخامسة، كما حدد تاريخ 20 أوت 1956م تاريخا لعقد هذا المؤتمر فسبب في ذلك واضح كون هذا التاريخ يوافق ذكريات هامة تأثر بها الشعب الجزائري نذكر منها: التضامن مع الشعب المغربي في الذكري الثانية لنفي محمد الخامس ملك المغرب، وانتفاضة 20 أوت 1955م والتي قادها زيغود يوسف، وقد حققت نتائج هامة ،منها إعطاء دفع قوي للنشاط الدبلوماسي للثورة حيث تمكن الوفد الخارجي من تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 1955م وذلك بالرغم من احتجاج الوفد الفرنسي [3].

---

[1]- يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص155-156.

[2]- عمار بوحوش، **تاريخ الجزائر السياسي من البداية وإلى غاية 1962**، ط01،دار الغرب الإسلامي،لبنان،1997م،391.

[3]- أحسن بومالي، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولي 1954- 1962**، منشورات متحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985م، ص335.

وقد تكونت الوفود التي شاركت في هذا المؤتمر على الخصوص من القادة:

- العربي بن مهيدي : ممثل المنطقة الخامسة (وهران) ورئيس الجلسة
- يوسف زيغود : ممثل المنطقة الثانية، علي كافي [1]، لخضر بن طوبال، مصطفى بن عودة.
- كريم بلقاسم : ممثل المنطقة الثالثة (القبائل)، العقيد عميروش[2].
- عمر أوعمران : ممثل المنطقة الرابعة (الجزائر)، سي محمد بوقرة، سي صادق.
- عبان رمضان : ممثل منطقة الجزائر وكاتب المؤتمر.

وقد تغيب عن المؤتمر ممثل المنطقة الأولى الأوراس سي شريف، المعروف باسم علي ملاح الذي تغيب بعذر بعد أن وجه تقريره إلى المؤتمر، كما تغيب ممثلي الجبهة في الخارج [3].

وفوض لعبان رمضان بتمثيل الجبهة كجهاز سياسي للثورة، كما تم انشاء لجنة تحضيرية تحت رئاسته وقد أشرف إشرافا مباشرا على التحضير وإعداد الوثائق لمؤتمر الصومام [4].

وجرت الأشغال في شكل جلسات عمل وحلقات دراسية ، ففي جلسات العمل قدم قادة كل منطقة عروض إضافية ، عما جرى ويجري فيها على المستويين السياسي والعسكري ،وأما الحلقات الدراسية فكانت عبارة عن محاضرات متبوعة بمناقشات تتعلق بوضعية الثورة وآفاقها على صعيد العمل السياسي والعسكري والدبلوماسي.

وكانت البداية بعرض جدول الأعمال المتضمن النقاط الآتية:

01- شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع و موضوع الاجتماع [5].

---

[1]- **علي كافي**: ولد سنة 1928م من ناحية الحروش بالشمال القسنطيني، انخرط في حركة الانتصار والحريات الديمقراطية، التحق بالثورة مبكرا، من منظمي هجوم 20 أوت 1955م،خلف بن طوبال كقائد للولاية الثانية، وبعد الاستقلال تقلد العديد من المناصب الهامة، توفي سنة 2013م،أنظر:علي كافي، **مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلي القائد العسكري 1946م-1962م**، دار القصبة، الجزائر ،1999م.

[2]- **العقيد عميروش**: اسمه آيت حمودة، عضو في المنظمة الخاصة، من المقاتلين الأوائل في منطقة القبائل، ظهر قائدا عسكريا بارزا بمنطقة القبائل الصغرى في سنة 1955م، أحد نواب كريم بلقاسم في مؤتمر الصومام، استشهد يوم 29 مارس 1959م. أنظر: صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب، الجزائر 2010م، ص 716.

[3] - أحسن بومالي ، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولي 1954- 1962**، المرجع السابق، ص 338.

[4]- مصطفى هشماوي، **جذور أول نوفمبر 1954م**، دار هومة، الجزائر، 2010م، ص 117.

[5]- محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومة، الجزائر، 2010م، ص 374.

02- تقديم التقارير: (تقرير نظامي: عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش، ومراكز القيادة)، (تقرير عسكري: عدد المناضلين والمجاهدين، والوحدات ونظام تركيبها والأسلحة) و(تقرير سياسي: عن معنويات المجاهدين والشعب).

03- القاعدة السياسية والنشرات المقررة.

04- التوحيد:(توحيد النظام وتقسيم المناطق: وتعيين مراكز القيادات المحلية وإجراء التغييرات على القيادات)، (توحيد عسكري: في الوحدات، والرتب العسكرية، والأوسمة وفي المرتبات والمنح العائلية) و(توحيد إداري : مجالس الشعب).

05- جبهة التحرير الوطني: المذهب والقانون الأساسي، والنظام الداخلي، الهيئات المسيرة: مجلس الثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ.

06- جيش التحرير الوطني: الألفاظ المستعملة: المجاهد، المسبل، الفدائي، المرحلة الحاضرة وتوسيع الهجومات، الإكثار من العمليات.

07- العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير، العلاقة بين الداخل والخارج، وخصوصا بين تونس والمغرب وفرنسا.

08- المعدات: عتاد العمل.

09- نظام العمل: عسكريا وسياسيا، ووسائله المادية، إيقاف القتال المفاوضات، هيئة الأمم المتحدة، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

10- مواضيع مختلفة: الأوراس، القبائل وما عداها [1].

ب: قرارات مؤتمر الصومام:

بعد اجتماع قادة الثورة في منطقة القبائل، والذي دام قرابة عشرة أيام انبثق عن هذا الاجتماع العديد من القرارات في الجانب العسكري والسياسي و الدبلوماسي، نذكر أبرزها:

– القرارات العسكرية: إن من أهم القرارات التي تمخضت عن مؤتمر الصومام توحيد النظام العسكري وفق تقسيم وظيفي محكم للجيش والمساحة الجغرافية، التي ينشط فوقها وحتى للفئات العريضة التي تمثل السند الأول والأساسي لجبهة التحرير الوطني[2].

[1]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 374-375.

[2]- مصطفى هشماوي ، المرجع السابق، ص 150.

وقد تم التنظيم الإقليمي لجيش التحرير الوطني بناء على معلومات ومعطيات التجربة إلى ستة ولايات بدل خمس ولايات، كما اعتبرت الجزائر المنطقة المستقلة ذاتيا لما لها من خصوصية، وقسمت كل ولاية إلى مناطق، والمناطق إلى نواحي، والنواحي إلى قسمات، وعلى رأس كل وحدة إقليمية قيادة منظمة، والهدف من هذا التقسيم هو التحكم الجيد في كل النشاطات و التحركات، وتوفير نوع من التعاون التنسيق بين مختلف أنحاء القطر الجزائري الشاسع، كما عمل المؤتمرون على تقسيم الجيش إلى العناصر التالية: "جندي، مسبل، فدائي"، أما الرتب فقد وضعت مرتبة من جندي إلى عقيد.

أما عن مراكز القيادة: اتخذت القيادة مبدأ القيادة الجماعية على جميع المنظمات والهيئات، ويتألف مركز القيادة من قائد عسكري وقائد سياسي يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني وله نواب ومساعدين يعينون من بين الضباط ويوجد مركز القيادة لكل ولاية، ولكل منطقة، وكل ناحية.

القرارات السياسية: كان الهدف من ذلك هو تنظيم الثورة وفق العديد من التنظيمات المهمة:

– المفوضون السياسيون: واختصاصهم المهام السياسية وإرشاد الناس والتوعية والدعاية، والمفوضون السياسيون يقدمون رأيهم في جميع برامج النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني.

– إدارة مجالس الشعب: ويكون التعيين بطريقة التعيين وتتكون من خمسة أعضاء، تتكفل بأحوال السكان والشؤون الشرعية والإسلامية والمالية والاقتصادية.

– توحيد القيادة: لقد أسفر المؤتمر على تشكيل قيادة جماعية وطنية موحدة بعد استخلاصه من تجارب الفترة الماضية التي قطعتها الثورة منذ اندلاعها.

– أقر المؤتمر مبدأ أولوية الهيئة السياسية على الهيئة العسكرية، تأكيدا لهدف الثورة الذي هو هدف سياسي، كما أقر على ضرورة إشراف الهيئة الداخلية على الهيئة الخارجية التي ما هي إلا عامل مكمل ومساعد للهيئة الداخلية [1].

– إنشاء المجلس الوطني للثورة (C.N.R.A):تطبيقا لاستراتيجية عبان رمضان في تأسيس هياكل وأجهزة تنظم عمل الثورة التحررية وترسخ مبدأ القيادة الجماعية [2].

---

[1]– محمد لحسن أزغيدي ،**مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية**1954م–1962م، دار هومة، الجزائر، 1989م، ص ص137–139.

[2]–عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954م–1962م**، ط01، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 م، ص306–307 .

نص مؤتمر الصومام على تأسيس سلطة تشريعية ممثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث اعتبر بمثابة البرلمان في الجزائر، وأعطيت له السلطة العليا في الثورة ، فقد كلف برسم وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني ، وبتحديد خطط عملها ، وبتوزيع جميع سلطات اتخاذ القرار والمراقبة على أجهزتها[1] .

كما اعتبر هذا المجلس هو المؤتمن على السيادة الوطنية وحارسها ما استمرت الحرب، وله صلاحية التشريع ومراقبة الحكومة إلى أن تحرر أرض الوطن وتشكل هذا المجلس وفقا لقرارات مؤتمر الصومام من 34 عضوا منهم 17 عضوا دائما و 17 عضوا إضافيا[2].

وأما عن نظام العمل داخل المجلس فهو الذي يحدد كل أشكال عمله وطرق تصويته وأن كل عضو في المجلس له الحق في عرض أي اقتراح أو تقرير يتبع اختصاصه على المجلس ، كما أن للمجلس الحق في زيادة عدد أعضائه وذلك بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين أو الممثلين ، وأما عن المداولات في المجلس فإن مشاركة كل الأعضاء في المناقشات مطلوبة والامتناع عن التصويت غير مقبول ، ويعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية مكتبا له مكون من ثلاثة أعضاء فيما بين دوراته، وهو مكلف باستدعاء المجلس الوطني للثورة في دورة عادية أو استثنائية بطلب ثلثي أعضاء المجلس، ومن اختصاصات المجلس الوطني للثورة الجزائرية أنه يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية ، التي تقوم بتنفيذ خطته العسكرية والسياسية ، كما أنه هو الذي يمنح الحكومة ثقته ، وينصبها بأكثرية الثلثين من أعضائه الحاضرين أو الممثلين [3]، ويمثل هذا المجلس الهيئة الوحيدة التي لها الحق في أن تتخذ القرارات اللازمة التي تتعلق بمستقبل البلاد ، فهو يصادق بأغلبية الثلثين على الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى ، باستثناء قضية وقف إطلاق النار ، التي يجب أن لا تتم الموافقة إلا بأغلبية أربعة أخماس الأعضاء الحاضرين أو الممثلين[4].

-إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ(C.C.E): التي تعد بمثابة الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني للثورة ، حيث أنها تتولى مهمة تطبيق القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها أعضاؤه[5].

---

[1] – عقيلة ضيف الله ،المرجع السابق، ص 307 .

[2] – أنظر: الملحق رقم 01 ص 114.

[3] – محمد بجاوي ،**الثورة الجزائرية والقانون 1960م-1961م**،دار الرائد ،الجزائر، ط 02، 2005 م، ص 125-127.

[4] – يحي بوعزيز ،**موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج 03، دار الهدي، الجزائر، 2014م، ص 278.

[5] – محمد بجاوي ،المصدر السابق ،ص 130-131.

وهي عبارة عن مجلس حرب حقيقي ،له مسؤولية توجيه وإدارة جميع فروع الثورة العسكرية والسياسية والدبلوماسية ، وهي تسيطر على جميع هيئات الثورة المنظمة من سياسية وعسكرية ودبلوماسية واجتماعية وادارية ،وجميع القادة العسكريين والسياسيين المسؤولون عن النشاط الثوري في الولايات الستة بصفة مباشرة وقد شكلت هذه اللجنة عن طريق التعيين من القادة البارزين في داخل الجزائر سواء كانوا حاضرين بالمؤتمر أو غائبين عنه وهم: رمضان عبان، العربي بن مهيدي ،كريم بلقاسم، بن خدة بن يوسف، سعد دحلب[1] ، و قد حدد المؤتمر مقر اللجنة بالجزائر العاصمة ، على أنها تملك حرية التنقل إلى الولايات، وهذا تطبيقا لمبدأ أولوية الداخل على الخارج ، وبهذا مارست اللجنة عملها على أرض الوطن بمدينة الجزائر العاصمة ، وقد كان أعضاء اللجنة يشكلون قيادة جماعية، وأن كل الموضوعات كانت تناقش وتتخذ بشأنها القرارات بالطريقة الأكثر ديمقراطية ولكنهم لم يكونوا متمسكين بها بصفة مطلقة حيث تركت الحرية لكل عضو في مجال اختصاصه[2].

كما خرج المؤتمر كذلك بميثاق الصومام الذي عالج القضايا الجزائرية في حاضرها ومستقبلها وشكل خلاصة الفكر السياسي لقادة الثورة الجزائرية ، والتي يمكن أن نوجزها فيما يأتي باختصار:

-جيش التحرير الوطني :يؤكد الميثاق أن جيش التحرير يتمتع بحب الشعب وتضامنه وأنه محل إجماع وطني.

- جبهة التحرير الوطني: يؤكد الميثاق أنها أصبحت هي المنظمة الوطنية الحقيقة الوحيدة ، ونفوذها في عامة القطر الجزائري ، وقد حققت تفوقها على سائر الأحزاب السياسية .

-الثورة المنظمة : يبرز الميثاق أن الكفاح الوطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي ، وأن الثورة هي سير إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية وأنها كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية اجتماعية [3].

---

[1] - **سعد دحلب** :ولد سنة 1910 م، ناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية التحق بالثورة سنة1955م، كان عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ وزير لخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة ، شارك في جميع مراحل مفاوضات ايفيان، وبعد الاستقلال أصبح سفير الجزائر في المغرب ،توفي سنة 2000م.أنظر:محمد كواسي ،**مذكرات محمد كواسي 1956م-1963م**،تر:جيلالي خلاص، دار القصبة،الجزائر،2007م،ص133.

[2] - محمد بجاوي ،المصدر السابق ،ص 114-115.

[3]- أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية**،ج03،عالم المعرفة للنشر والتوزيع،الجزائر،2010 م،ص ص362 - 364 .

– تنظيم الشعب: حيث يدعو الميثاق إلى مد الثورة التحريرية بالطاقات والكفاءات ومشاركة جميع فئات المجتمع في هدم النظام الاستعماري، وتشكل وعيهم الوطني يدل دلالة واضحة على سلامة التوجه السياسي للثورة وصحته[1].

هذا عن أبرز القرارات الصادرة عن مؤتمر الصومام[2]، التي تمت المصادقة عليها بالأغلبية من طرف جميع الأعضاء المشاركين في المؤتمر، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور معارضة في الداخل والخارج على وثيقة الصومام، وكان من أبرز المعارضين على قرارات مؤتمر الصومام أحمد بن بلة [3].

وعليه تعتبر وثيقة الصومام من أهم المواثيق الثورة التحريرية، كونها وثيقة سياسية تنظيمية واجتماعية، وقد خرج مؤتمر الصومام بنتائج كانت في مستوى الشعب وتطلعاته، حيث استطاع أن ينظم الثورة بخلق جيش نظامي، كما قسم البلاد إلى ولايات، وعلى كل منها قيادات تنظم أحوالها، وخرج بقيادة وطنية موحدة تمثلت في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، ووثيقة سياسية تعتبر بمثابة الدستور الذي نظم الثورة التحريرية، ورغم أن مؤتمر الصومام كان صغيرا في حجمه كبيرا في سمعته إلا أن مقرراته كانت تشبه ميثاقا وطنيا أعطى لأول مرة محتوى للثورة الجزائرية، فقد أعطى نتائج أكثر مما كان متوقعا منه، وأقر أن الثورة من الشعب وإلى الشعب، وبالرغم من النظام المحكم الذي أرساه مؤتمر الصومام من ناحية التنظيم إلا أنه فتح باب الصراع بين لجنة التنسيق والتنفيذ وبين أعضاء الوفد الخارجي .

وبذلك دخلت الثورة الجزائرية مرحلة جديدة في الكفاح ضد الاستعمار تمثلت في توحيد الإدارة وتنظيمها وجعل استراتيجية جديدة للثورة لاسيما فيما يتعلق بجيش التحرير الوطني، حيث كان الهدف من توحيد النظام العسكري والسياسي هو طبيعة الثورة التي كانت ترمي إلى هدف سياسي هو الاستقلال الوطني والسبيل المتبع لتحقيق ذلك هو الكفاح العسكري المسلح [4].

---

[1]– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص 365–366 .

[2]– إن المتصفح جيدا لوثيقة الصومام ،يلاحظ أنها قد تجاهلت الجوانب العربية والإسلامية للثورة الجزائرية ،بينما أشادت بالمذهب الماركسي والنضال ضد الإمبريالية و الاستعمار، والسبب في ذلك يعود إلي أن عمار أوزقان وهو الذي أشرف علي تحرير الوثيقة يعتبر من الأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي. أنظر: عقيلة ضيف الله ،المرجع السابق،306.

[3]– زيبحة زيدان المحامي،المرجع السابق، ص ص 109–111.

[4]– محمد لحسن أزغيدي ،المرجع السابق، ص ص 151–153.

03- إجتماع القاهرة 1957م وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A):

انبثق عن مؤتمر الصومام 1956م المجلس الوطني للثورة يدير شؤونها ويتولى تنظيمها في الداخل والخارج، وقد عقد المجلس الوطني منذ تأسيسه سنة 1956 م العديد من الاجتماعات ، منها اجتماع القاهرة أوت 1957م، إثر التطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية.

أ- اجتماع القاهرة 20 – 28 أوت 1957م:

لم تكد تمضي سنة واحدة عن انعقاد مؤتمر الصومام حتى ظهرت علي الساحتين السياسية والعسكرية بوادر ومعطيات جديدة أدت إلى إحداث تغييرات في قيادة جبهة التحرير الوطني، وذلك للأسباب التالية:

- اختطاف السلطات الفرنسية لخمسة من أعضاء البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني في 22 أكتوبر 1956م [1] عندما كانوا متوجهين من المغرب إلي تونس، إذا تم تحويل الطائرة المقلة لهم.
- اعتقال الأعضاء الأساسيين للجنة الثورية للوحدة والعمل من طرف السلطات الفرنسية.
- الاستراتيجية التي اتبعتها لجنة التنسيق والتنفيذ بالجزائر العاصمة ، والقائمة على تفعيل العمل الثوري داخل المدينة ،دفعت بها في الأخير إلى مغادرة العاصمة ونقل مقر قيادتها إلي تونس في شهر جويلية 1957 م [2]، بفعل التضييق الكبير الذي تعرضت له من قبل القوات الاستعمارية [3].

---

[1]- **الأعضاء المختطفون هم** :حسين آيت أحمد ،أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، ومستشارهم مصطفي الأشرف الذي كان مرافقا لهم . أنظر: بن يوسف بن خدة، **الجزائر عاصمة المقاومة 1956م – 1957 م**، تر: مسعود حاج مسعود ،دار هومة، الجزائر، 2005م، ص 12.

[2]- السبب الذي جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تنقل مقرها من مدينة الجزائر الى مدينة تونس يعود الى الإجراءين الحاسمين اللذين اتخذتهما اللجنة والمتمثلين في: شن إضراب عام لمدة ثمانية أيام فقد أدى هذا الإجراء الى إبادة شبه تامة للخلايا السياسية الحضرية كما تعرض الجزائريون خلال هذا الإضراب لأبشع أنواع القمع ، أما الإجراء الثاني فتمثل في تبني حرب عصابات المدن كسند للنضال في الريف والتصعيد من العمليات الفدائية، ومن بين العمليات الفدائية التي أدخلت الرعب في نفوس الأوربيين تلك التي نفذها الفدائي علي لابوانت يوم 28 ديسمبر 1956م، إذ تمكن بناء على أوامر من ياسف سعدي وقرار صادر من المسؤول المكلف بالعمليات الفدائية من اغتيال أميدي فروجير ،رئيس بلدية بوفاريك، على إثر هذه العمليات قامت السلطات الفرنسية بتكثيف حملة الاعتقالات وإجراءات القمع والتعذيب، أمام هذا الوضع أجبر أعضاء لجنة التنسيق والتنظيم على الفرار واللجوء الى تونس. أنظر: سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، دار القصبة، الجزائر، 2002م، ص ص 84-86.

[3]- عقيلة ضيف الله ،المرجع السابق، ص 309-310.

و بمجرد الالتحاق بالعاصمة التونسية اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ لتقييم المرحلة المقطوعة، لكن كريم بلقاسم الذي كان من المقررين الأساسيين في مؤتمر الصومام أبدى رغبة في التخلي عن المبادئ الرئيسة في مؤتمر الصومام، وراح يلوح بضرورة إسناد القيادة للمسؤولين التاريخيين، علما أنه الوحيد من بينهم الذي ظل طليقا وأصبح يلوح بضرورة تمكين العسكريين من شغل مناصب الحل والربط في أجهزة الثورة، وإذا كان سعد دحلب ويوسف بن خدة لم يظهرا معارضتهما لما جاء به كريم بلقاسم، فإن عبان رمضان قد بذل ما في وسعه للتصدي له [1]، وكان يهاجم كل المصنفين العسكريين معتمدا على مبدأ أولوية السياسي على العسكري [2].

ورغم كل الخلافات التي بدأت تلوح في الآفاق، فإن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ قد صادقوا على ورقة عمل تضمنت تقييما مفصلا وموضوعيا للمراحل التي قطعتها الثورة ومجموعة من الاقتراحات العملية التي من شأنها أن تكون أساسا لبرنامج العمل المستقبلي [3].

وفي ظل هذه الظروف تداعي قادة الثورة الى القاهرة لعقد الاجتماع الأول للمجلس الوطني للثورة.

عقد في القاهرة أول اجتماع يضم قادة الثورة، وذلك في الفترة الممتدة من 20 الى 28 أوت 1957م [4]، ولقد كان هذا الاجتماع من أقصر المؤتمرات، كما كان بالفعل منعرجا خطيرا، كان من الممكن أن يتحول اللقاء الى مأساة دموية، لكن الروح الوطنية تغلبت في النهاية وتوصل المشاركون الى مجموعة من القرارات التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية وأوجدت السبل لتواصل الكفاح المسلح رغم كل ما حدث من نزاعات وخلافات [5].

– أبرز قراراتّ اجتماع القاهرة: وقد حضر المؤتمر ثلاثة وعشرون عضوا [6] ،وقد بدأ المجتمعون بالجانب التنظيمي وفي هذا المجال اتخذوا عدة قرارات نذكر أبرزها [7]:

---

[1]– محمد العربي الزبيري،**تاريخ الجزائر المعاصر1954م–1962م**،ج 02، منشورات اتحاد العرب،دمشق، 1999م، ص 98.

[2]– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 103 .

[3]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 98 .

[4]– يذكر فتحي الديب أن الاجتماع إنعقد في أوائل سبتمبر 1957م. أنظر، فتحي الديب، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، دار المستقبل، القاهرة، 1990م، ص 352.

[5]– فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 189.

[6]–أنظر: الملحق رقم 02 ص 115.

[7]– مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 103–104 .

– توسيع المجلس الوطني للثورة الذي أصبح يضم 54 عضوا بدلا من 34 عضوا، ويجتمع المجلس مرة في السنة في دورة عادية ويمكن أن يستدعى في دورة طارئة.

– تكليف لجنة التنسيق والتنفيذ بتطبيق السياسة الصادرة عن المجلس الوطني، وأن صلاحيات لجنة التنسيق واسعة للنظر في كل المسائل عدا تلك التي تتعلق بمستقبل البلاد،كالمفاوضات أو الانحياز لكتلة دون الأخرى والحل الدولي للقضية الجزائرية هذه الأمور من اختصاص المجلس الوطني [1].

– توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ الى تسعة أعضاء وهم: كريم بلقاسم، وعبان رمضان ،محمود الشريف، لخضر بن طوبال،عبد الحفيظ بوصوف، عمر أوعمران ،فرحات عباس ، عبد الحميد مهري ، والأمين دباغين، هذه التركيبة يميزها التناقض الخطير الذي أصبح يميز سمة القيادة منذ هذا التاريخ إلي غاية الاستقلال، إلغاء أولوية السياسي علي العسكري ،وقد أثار هذا القرار الكثير من الجدل والنقاش [2].

أما عن التوجهات الخارجية: فقد ناقش الاجتماع الوضعية علي الصعيد الخارجي حيث أكد المؤتمر على توسيع النشاط الدبلوماسي وذلك لتدعيم مكانة الثورة في الخارج [3] وذلك بتبنيه لمبدأ تنمية العمل الدبلوماسي،كذلك الإتجاه نحو تدعيم مكانة الثورة الجزائرية على الساحة الدولية، خاصة في هيئة الأمم المتحدة، كما تدعم القرار بقرار آخر حاسم وهو إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إذا ما توفرت الظروف لذلك، وفوض إلى لجنة التنسيق والتنفيذ صلاحية تشكيل الحكومة المؤقتةوذلك للحاجة الملحة لتكوين جهاز يتولى الشؤون السياسية بكيفية منظمة ومتخصصة [4]، كما سطرت قرارات مؤتمر القاهرة [5]، بصفة واضحة طبيعة النظام المستقبلي للدولة الجزائرية وسيادتها الوطنية وهذا كله في إطار العمل الداخلي للثورة فنجد من بين أهدافها تأسيس جمهورية ديمقراطية واجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية وهنا نلمس العودة إلى بيان أول نوفمبروتبني أطروحات [6] ، وعلى الرغم من أن الاجتماع كان شديد الإيجاز والاختصار إلا إنه كان حريصا علي الاهتمام بالعمل المسلح، واستطاع أن يخرج بقرارات إيجابية تخدم أعضاء المجلس الوطني للثورة .

---

[1]– فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 190–191 .

[2]– علي كافي، المصدر السابق، ص 211–212.

[3]– محمد كسود، المجلس الوطني للثورة الجزائرية المؤسسة البرلمانية، مجلة الفكر البرلماني، العدد 04، 2003 م، ص 32–33.

[4]– محمد لحسن أزغيدي ،المرجع السابق، ص 181–182.

[5]– أنظر: الملحق رقم 03 ص 116.

[6]– فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 191.

ب- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(G.P.R.A):

بعد سنتين من إشراف لجنة التنسيق والتنفيذ علي قيادة الثورة ،لم تستطع الصمود أمام تحديات التطور الجديد للثورة علي المستويين الداخلي و الخارجي ،لذلك قرر قادتها ضرورة إعادة النظر في مسألة القيادة، وذلك بتأسيس الحكومة المؤقتة ، وقد بدأت فكرة إنشاء حكومة مؤقتة تراود أذهان القادة الجزائريين –مقرونة بأفاق التفاوض مع الفرنسيين– منذ مدة طويلة ولكن الصعوبات كثيرة حالت دون تحقيق ذلك، وطرحت الفكرة بصورة جدية للنقاش في عام 1957م، حيث فوض المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه المنعقد بالقاهرة أوت 1957م إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ،وبالفعل قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إقامة حكومة مؤقتة عندما يتهيأ الوقت المناسب، و قد دفعت جملة من الأسباب الداخلية والخارجية إلي التفكير في إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية نوجزها فيما يلي:

– انعزال الولايات بالداخل عن القيادة بالخارج بسبب الخطوط المكهربة [1] وما انجر عن ذلك من صعوبة في ايصال الأسلحة إلي الجزائر [2].

– عودة الجنرال ديغول إلي هرم السلطة في فرنسا [3]، اثر حوادث 13 ماي 1958م، فديغول بعودته أعاد القوة للنظام الفرنسي بعد تدهوره ، واضطرابه، واعتمد أساسا على الحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية [4].

---

[1]– قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء خطي موريس وشال علي الحدود الجزائرية التونسية والمغربية للقضاء علي الثورة وخنقها في الداخل، وكان خط موريس علي الحدود التونسية أنشأ 1957م بطلب من وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس ،وأطلق عليه اسمه، وخط شال الذي أنشأ فيما بعد على الحدود المغربية .أنظر: محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 182–183.

[2]– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 428–429.

[3]– وصل الجنرال ديغول إلى السلطة اثر الانقلاب في 13 ماي1958 م،الذي قاده العسكريون بالجزائر ضد الجمهورية الفرنسية الرابعة التي فشلت في إخماد الثورة الجزائرية، ولأجل تحقيق أهدافهم الاندماجية استدعوا الجنرال ديغول خصيصا صاحب التاريخ المشرف في فرنسا لينصبوه علي رأس فرنسا1958م ،فأسس بدوره أول حكومة للجمهورية الفرنسية الخامسة، وفي تعامله مع الجزائر اعتبرها ديغول مستعمرة تختلف عن باقي المستعمرات الإفريقية فهي بالنسبة إليه جزء من التراب الفرنسي. أنظر: رمضان بورغدة ، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958م–1962م**،ط01،مؤسسة بونة للنشر،الجزائر،2012م،ص ص 186–188.

[4]– عمر بوضربة، **تطور النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1958م–1962م**،دار الحكمة، الجزائر، 2010 م،ص 57.

- مؤتمر طنجة المنعقد في27-30 افريل 1958م، الذي جمع بين ممثلي حزب الاستقلال المغربي و ممثلي حزب الدستور التونسي و ممثلي حزب جبهة التحرير الوطني قد طرح للنقاش فكرة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ،وتم الاتفاق علي تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في المنفي بعد إجراء مشاورات مع حكومتي تونس والمغرب [1].

-الخلافات التي وقعت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ،وعدم قدرة أعضائها على الانسجام خاصة بعد تورط بعضهم في تصفية عبان رمضان [2] من طرف رفقائه الباءات الثلاث [3]كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، حيث فقدت اللجنة الكثير من مصداقيتها، فكان لزاما إيجاد جهاز جديد يعيد للقيادة الثقة بين أفرادها ويعيد لها نشاطها .

وبهذا توفرت الأسباب الكافية لتأسيس الحكومة المؤقتة ،وأما عن أهداف تأسيسها فتتمثل في إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري الشرعي موجود، إنه مستعد للدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية طبقا للشروط التي حددها بيان أول نوفمبر، والتي أقرها مؤتمر الصومام، ويتمثل الهدف الآخر في وضع حد فاصل لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عديدة بأنها لا تجد أمامها ممثلا حقيقيا للمسلمين الجزائريين تتفاوض معه رسميا حول الحل المناسب للقضية الجزائرية.

وبالنسبة للمهمة الأساسية التي أنيطت بها الحكومة المؤقتة، فيمكن حصرها في العمل من أجل تحقيق الاستقلال التام وتمكين الجزائر من طرح قضيتها في المحافل الدولية [4].

لهذه الأسباب كلها، ولرد علي سياسة الجنرال ديغول سارع قادة الثورة إلي تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

---

[1]- معمر العايب، **مؤتمر طنجة المغاربي**، دار الحكمة، الجزائر، 2010م، ص ص 126-128.

[2]- هناك عدة اختلافات حول اغتيال عبان رمضان ،إلا أن الثابت أن عبان كان يعارض علي انفراد القادة العسكريين بقيادة الثورة ،وفي مقابل إصرار القادة العسكريين علي الاحتفاظ بتفوقهم ،وامام معارضة عبان و استصغاره للقادة العسكريين فإن القادة كانوا مجتمعين علي ضرورة التخلص من هيمنته، لكن حقيقة اعدامه سوف تظل غائبة لأن هناك العديد من الاختلافات لكن المعلوم أنه اغتيل بالمغرب في ديسمبر 1957م.أنظر، محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 104.

[3]- **الباءات الثلاث** :كناية عرف بها ا لثلاثي العسكري من قادة الثورة كانوا يشكلون السلطة الفعلية فيها وهم بلقاسم كريم ، بوصوف عبد الحفيظ ، بن طوبال لخضر ،وقد أطلقت عليهم نسبة إلي أسماءهم التي تبدأ بحرف الباء. أنظر: محمد عباس ،**اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف**، ج 06، دار هومة، الجزائر، 2013 م، ص 70.

[4]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 431.

وفي هذا الإطار أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ في 04 أفريل 1958م عن إنشاء نواة الحكومة المؤقتة، وذلك بإنشائها لثمانية مصالح وزارية و بموازاة ذلك أسست لجنة التنسيق والتنفيذ لجنة لدراسة إمكانية تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ،والتي تقوم بإجراء استشارات ودراسة التقارير المقدمة في هذا الموضوع من قبل عمر أوعمران ،كريم بلقاسم ،لخضر بن طوبال ،فرحات عباس، وهذا خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى سبتمبر 1958م، وقد افضت هذه الاستشارات والتقارير إلى شبه اجتماع على ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية [1].

وفي يوم 09 سبتمبر1958م اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماعها قرار تشكيل حكومة مؤقتة، دون استشارة الداخل ولا استدعاء المجلس الوطني، وبعد ذلك مباشرة انطلقت عملية اختيار الأعضاء واستغرقت أسبوعا، ويوم 17 سبتمبر على اثر اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ دام ثلاثة أيام في مبنى الجبهة بالقاهرة ،أعلن للحاضرين أن لجنة التنسيق والتنفيذ قد حلت رسميا ،وقدم تشكيلة الحكومة المؤقتة التي خلفتها، تمت عملية التحضير في سرية تامة ،لذلك تقرر أن يخصص اليوم التالي لاطلاع الدول العربية علي الأمر لأن الحكومة المقبلة بحاجة إلى اعترافات، و يوم 19 سبتمبر أعلن فرحات عباس في حفل رسمي للعالم تشكيل الحكومة المؤقتة ،في صورة متزامنة مع كريم بلقاسم ومحمود الشريف الذين قاما بالعمل نفسه في ندوة صحفية في تونس، وقد ضمت التشكيلة 19 عضوا [2]، أما الرئاسة أرادها كريم بلقاسم ،لكن بن طوبال وبوصوف رفضا، وعاد المنصب في النهاية لفرحات عباس [3]،رجل الاعتدال والتسويات لعدة أسباب منها كفاءة الرجل وخبرته في الميدان السياسي، وكونه محنك في ميدان المفاوضات، ويتم تعيينها من قبل المجلس الوطني للثورة وتقوم بكافة وظائف الحكومة العادية فتدرس وتقر موازن الدولة وتتولي التعيين للمناصب الحربية والوظائف المدنية كما يدخل في اختصاصها إقامة العلاقات الديبلوماسية مع الدول، وقد وصفت نفسها بالحكومة المؤقتة باعتبارها حكومة ثورة وحرب وأن الحكومة النهائية هي التي تتأسس بعد الاستقلال[4] .

---

[1]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 44-45.

[2]- أنظر: الملحق رقم 04 ص 117.

[3]- **فرحات عباس**: ولد سنة 1899م، منذ شبابه كان مولعا بالشؤون السياسية تحصل على شهادة الصيدلة ، بدأ حياته السياسية منذ العشرينيات حرر بيان فيفري 1943،أسس حركة أحباب البيان والحرية 1944م، انضم الي جبهة التحرير الوطني سنة 1955م،توفي سنة 1985م. أنظر: محمد حربي،المصدر السابق، ص 183.

[4]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص 455-457.

وكان للإعلان عن إنشاء الحكومة صدى عميق في الداخل والخارج على حد سواء ففي الداخل استقبل الشعب الجزائري النبأ بفرح بالغ وأصبح يؤمن بقرب يوم النصر، أما فيما يتعلق بصدى الإعلان في الخارج فإن معظم الدول العربية والإفريقية وبعض البلدان الاشتراكية والآسيوية قد سارعت الى الاعتراف بالحكومة في حينها ونذكر من بين الدول التي اعترفت بها: العراق، تونس، المغرب، أما عن رد فعل السلطات الفرنسية التي يتزعمها ديغول على إعلان الحكومة فقد تمثلت في طرح مبادرتين خلال الشهر الموالي وهما مشروع قسنطينة [1]، وتلت هذه المبادرة مبادرة أخرى عرفت بسلم الشجعان [2]، وأما على المستوى الخارجي فقد حذرت فرنسا سائر الحكومات من الاعتراف بالحكومة والقيام بالتبادل الدبلوماسي معها [3]،أما عن قادة الثورة فقد اختلفت مواقفهم حول انشائها: فهناك من يرى أنه ليس من حق لجنة التنسيق الانفراد بقرار مثل هذه الأهمية ويعتبرون أن المجلس هو المؤهل الوحيد للقيام بذلك، أنا الفريق الثاني المعارض فهو يؤخذ الحكومة على إهمالها للجانب العسكري والتركيز على النشاط الديبلوماسي ويطالبها بالدخول الى أرض الوطن لقيادة الكفاح المسلح [4].

وفي الأخير نستنتج أن بيان أول نوفمبر ليس مجرد بيان يفصح عن واقعة او عمل محدد بل إنه عبارة عن ميثاق، وهو أول ميثاق للثورة التحريرية،أما عن مؤتمر الصومام فقد كان تقييميا بمقراراته التي تعتبر ميثاقا وطنيا، حيث أعطي لثورة محتوي ووضعها في مسارها الحقيقي، أما عن اجتماع القاهرة الذي يعد من أهم الاجتماعات حيث تم فيه تعديل العديد من قرارات وقد سطر برنامج عمل يتناسب مع الظروف والمستجدات ورسم الأفاق الاستراتيجية للدولة الجزائرية المستقلة وقد ظلت الثورة متمسكة بأسلوب التنظيم الذي حدده إلي غاية إنشاء الحكومة المؤقتة والتي كان الهدف من إنشائها هو وضع تنظيم سياسي محكم يعبر عن أمال الشعب الجزائري وطموحاته وقادر علي تحقيق الاستقلال.

---

[1]- **مشروع قسنطينة:** طرح في 03 أكتوبر 1958 م وهو أحد المشاريع الاصلاحية التي جاء بها ديغول بهدف عزل الشعب عن الثورة وخلق فئة بورجوازية موالية لفرنسا حيث تضمن توفير فرص عمل للجزائريين وتوزيع الأراضي الزراعية عليهم ، وتوفير مقاعد الدراسة لأبنائهم. أنظر :هواري قبائلي ،**ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها علي الاقتصاد الاستعماري**، ط 01، دار كوكب، الجزائر، 2012م، ص ص 88-90.

[2]- **سلم الشجعان:** الذي عرضها الجنرال ديغول يوم 13 أكتوبر 1958كمحاولة للقضاء على الثورة الجزائرية حيث طلب ديغول من الثوار الجزائريين تسليم أسلحتهم مقابل ضمان حريتهم وسلامتهم،وهو ما يعني الخيانة والاستسلام لعناصر جيش التحرير الوطني ولذلك فقد رأت جبهة التحرير خيانة في حق الشعب والوطن. أنظر: عقيلة ضيف الله ،المرجع السابق، ص 389.

[3]- عقيلة ضيف الله ،المرجع السابق ،ص 436.

[4]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص ص 56-58.

الفصل الأول

II- ميثاق طرابلس 25 ماي- 07 جوان 1962م.

01- المبحث الأول: ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس 1962م.

02- المبحث الثاني: انعقاد مؤتمر طرابلس 1962م.

03- المبحث الثالث: الاختيارات الكبرى لبناء الدولة الجزائرية.

04- المبحث الرابع: أهمية ميثاق طرابلس 1962م.

01- ظروف مؤتمر طرابلس 1962م : لقد سابقت مؤتمر طرابلس 1962م العديد من الظروف السياسية والعسكرية في الجزائر والتي كان لها انعكاسات بعده نجملها فيما يلي:

أ- الخلافات داخل الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية: تعود أصول الخلاف داخل الحكومة المؤقتة إلى مرحلة سابقة عن تأسيسها، فقد جسد مؤتمر الصومام محاولة تغليب السياسي علي العسكري، وبإقرار هذا المبدأ تمكن عبان رمضان من احتلال الصدارة في القيادة، لكن نزعة الهيمنة التي أبدها لم تعجب العسكريين الذين تذمروا من أسلوبه الانفرادي هذا الانتصار لم يدم طويلا فعلي اثر انعقاد دورة المجلس الوطني أوت 1957م، الذي جاءت قرارته مطابقة لإرادة العسكريين، والتي دشنت عهد العقداء أو الباءات الثلاث ورضخ السياسيون للأمر الواقع باستثناء عبان الذي أبدي مقاومة شديدة، الأمر الذي جعل الباءات يجمعون علي تصفيته ، وبذلك زالت العقبة أمام الباءات، وخل لهم الجو لإدارة شؤون الثورة ،وقد استمدوا نفوذهم من كونهم يتمتعون بسابقة نضالية وتاريخية، وأيضا سيطرتهم علي القوة العسكرية ،وبذلك فهم أصحاب السلطة، وحتي بعد تأسيس الحكومة المؤقتة فقد ظلوا أصحاب السلطة فيها والحكومة مسؤولة أمامهم، ورغم أن تشكيل الحكومة المؤقتة كان إيجابيا لحرب التحرير علي الساحة الدولية، لكنه لم يغير شيئا بالنسبة للقيادة ، و بدأت خلافات الماضي تفرض نفسها علي الحكومة المؤقتة [1].

فقد واجهت الحكومة المؤقتة منذ تأسيسها مشاكل خطيرة،كان أولها مؤامرة العموري محمد [2] التي بدأت برفض هذا العقيد الذي كان عضو في لجنة العمليات العسكرية الشرقية (c.o.m) [3]،تطبيق العقوبات التي أقرت ضده من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ ،كون أن لجنة لم تقم بالمهمة المنوطة بها [4].

---

[1]- صالح بلحاج ،المرجع السابق، ص ص 435-437 .

[2]- **العموري محمد:** ولد سنة 1929م التحق بالثورة سنة 1955م عين مسؤولا علي المنطقة الأولى، ثم أصبح عقيدا علي هذه الولاية. أنظر: محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الولاية الأولي نموذجا**، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007م، ص 467.

[3]- قامت لجنة التنسيق والتنفيذ في أفريل 1958م بتشكيل هيئة أركان جيش التحرير باسم لجنة العمليات العسكرية، علي الحدود الشرقية بقيادة العقيد محمدي السعيد وعلي الحدود الغربية بقيادة هواري بومدين لكن هذه اللجنة لم تعمر طويلا إذا حلت في سبتمبر لتعوضها الحكومة بقيادتين للعمليات العسكرية هما :قيادة أركان الشرق بقيادة العقيد محمدي وقيادة أركان الغرب بقيادة هواري بومدين. أنظر: الطاهر جبلي، **دور القاعدة الشرقية في الثورة 1954م-1962م**، دار الأمة، الجزائر، 2014م، ص 215.

[4]- الطاهر سعيداني، **مذكرات الرائد الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة، الجزائر، 2010م، ص 192م.

لذلك قررت لجنة التنسيق والتنفيذ حلها، وقامت بفرض عقوبات علي المسؤولين فيها ، علي اثر ذلك رتب محمد العموري لمحاولة انقلابية ضد الحكومة المؤقتة، وإثر تسلله إلى تونس لعقد اجتماع هناك مع العناصر الموالية له، تمكنت الحكومة المؤقتة من اكتشاف المؤامرة قبل تنفيذها [1].

ولما وجد كريم بلقاسم صعوبة في القيام بإلقاء القبض عليهم، لجأ الى مساعدة الجيش التونسي، وقام بإلقاء القبض، على العموري والمتآمرين معه بمدينة الكاف التونسية يوم 16 نوفمبر 1958م [2]، وبعد تسلم الحكومة المؤقتة للمتآمرين قدموا للمحاكمة حيث تشكلت هيئة المحكمة من العقيد هواري بومدين [3] رئيسا وانتهت المحاكمة بإصدار حكم الإعدام في حق العقيد العموري ،فيما حكم الباقون أحكاما تتراوح ما بين أربعة أشهر إلي عامين [4].

وما أن تخلصت الحكومة المؤقتة من المشكلة الأولي التي واجهتها على الصعيد الداخلي ولو بواسطة توظيف قوة أجنبية ،حتي برزت مرة أخري أزمة القيادة التي أثرت سلبا على الحكومة المؤقتة فقد كان كريم بلقاسم [5] يري نفسه القائد الحقيقي للثورة لكونه الشخصية التاريخية الوحيدة التي مازالت تباشر المسؤولية الفعلية بعد استشهاد وأسر الكثير من الشخصيات الثورية ،وبناء علي هذا أصبح يطالب بانتقال الزعامة في الحكومة المؤقتة إليه ،غير أن بوصوف وبن طوبال كان يرفضان ذلك ويركزان علي القيادة الجماعية المتمثلة في القيادة الثلاثية وهكذا حسمت مسألة القيادة في الثورة إلي حين [6].

---

[1]- الطاهر جبلي، المصدر السابق، ص 216-217.

[2]- الشاذلي بن جديد، **مذكرات الشاذلي بن جديد1929م-1979م**، تحرير: عبد العزيز بوباكير، ج01، دار القصبة، الجزائر، 2011م، ص 124.

[3]- **هواري بومدين**: ولد سنة 1932م اسمه الحقيقي بوخروبة محمد، أرسله بن بلة إلي المغرب مرافقا لشحنة أسلحة وزوده برسالة توصية إلى بوصوف، أصبح بسرعة أحد نواب بوصوف ثم قائدا للولاية الخامسة ثم مسؤول قيادة العمليات العسكرية الغربية ثم هيئة الأركان الغربية ،ثم قائد هيئة الأركان العامة، وبعد الاستقلال تقلد العديد من المناصب الى أن أصبح رئيسا للجزائر المستقلة 1965م،توفي سنة 1978م.أنظر: سعد بن البشير العمامرة، **هواري بومدين الرئيس القائد 1932م-1978م**، ط 01، قصر الكتاب،الجزائر،1997م،ص ص 22-24.

[4]- مصطفي مراردة، **مذكرات الرائد مصطفي مراردة شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولي**، دار الهدي، الجزائر ،2004 م، ص 104.

[5]- كان كريم بلقاسم يسعي ليكون علي رأس الحكومة المؤقتة لكن بوصوف وبن طوبال كانا يرفضان طلبه ويذكرانه بأن المؤسسين الحقيقين للثورة هم الأعضاء الـ 22 وأن كريم بلقاسم كان يؤيد مصالي الحاج ولم يكن بلجنة الـ22 و لا يمكن اعتباره قائدا للثورة. أنظر: عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 443.

[6]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 484.

بالإضافة إلي هذه الخلافات، برزت حادثة أخرى أدت إلي تعميق الخلافات، وهي حادثة علاوة عميرة [1] ،هذا الأخير الذي كان قد وصل إلى القاهرة في أواخر سنة 1958م، وكان من أشد أنصار الأمين الدباغين، وكان من المعارضين لتعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة و اشتد نقده، وبعد أن تم استدعاءه لمحاسبته وجد مقتولا، فاتهم الأمين دباعين فرحات عباس بالتسبب في مقتله، وتأزمت العلاقة بين أعضاء الحكومة المؤقتة، وعندها ساءت العلاقة بين أعضاء الحكومة المؤقتة [2].

ومن المشاكل الأخرى التي واجهت الحكومة الاتهامات التي أطلقها العقيد هواري بومدين ضد ها حيث اتهمها بالتقصير في إمداد الناحية الغربية من البلاد بالسلاح والمؤونة [3].

الى جانب هذه الانقسامات داخل الحكومة المؤقتة كان هناك معارضة من بعض قادة الولايات في الداخل بسبب عدم استجابة الحكومة المؤقتة لمطالبهم عن الأسلحة والذخيرة هذا الأمر تسبب في زيادة المعارضة للحكومة المؤقتة بلغت المعارضة ذروتها في الاجتماع الذي عقدوه من 04 الى 12 ديسمبر 1959م حيث عبروا فيه عن رفضهم لسياسية الحكومة المؤقتة في الداخل [4].

أمام هذا الوضع المعقد اضطر رئيس الحكومة المؤقتة بعد أن مانع في البداية الى المصادقة على قرار موجه الى أعضاء مجالس الولايات من أجل الاجتماع لحل الأزمة ومنحوا [5] تفويضا للباءات الثلاثة لجمع القادة العسكريين لحل الازمة وهو في الأصل دعوة الى عقد أطول اجتماع لحل الأزمة [6].

وبناء على ذلك عقد الاجتماع الذي عرف باجتماع العقداء العشرة الذي دام 94يوما، وحضره كل من: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، و محمدي السعيد عن القيادة الشرقية وهواري بومدين عن القيادة الغربية وعبيد الحاج لخضر عن الولاية الأولي، وعلي كافي عن الولاية الثانية والسعيد يازوران عن الولاية الثالثة ،وسليمان دهيليس المدعو الصادق عن الولاية الرابعة، وديغن

---

[1]- **عميرة علاوة:** كان مناضلا في صفوف حزب الشعب وأحد أصدقاء لمين دباغين وقد طرد من حركة الانتصار والحريات الديمقراطية ،ثم قاد حملة ضد تعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة .أنظر، حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 220.

[2]- نفسه، ص 220-221.

[3]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 600-601.

[4]- لخضر بورقعة، **شاهد الي اغتيال الثورة**، تحرير:صادق بخوش، ط 02، دار الحكمة ، الجزائر، 1990م، ص ص 19-21.

[5]-Abbas Ferhat, **Autopsie d' une guerre**, garnier freres, paris, 1980, p 289.

[6]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 462.

بودغن لطفي عن الولاية الخامسة [1]والملاحظ أن هؤلاء القادة يسيطرون على الفعل العسكري سواء على مستوى الحكومة أو قيادة الأركان أو الولايات ،وبعد مداولات طويلة توصل المجتمعون إلي الاتفاق علي تركيبة جديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية استبعد فيها العديد من الأعضاء ليدخله أعضاء جدد معظمهم من القادة العسكريين، ودعوة الهيئة العليا للثورة إلى اجتماع بطرابلس [2].

وبالطبع عقد مجلس الثورة دورته الثانية بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الفترة الممتدة من 16 ديسمبر1959 م إلى 18 جانفي 1960م،وكان اجتماعا هاما طرحت فيه العديد من القضايا [3]، وبعد استمرار النقاشات أسفر عن نتائج أهمها:

- تشكل حكومة مؤقتة جديدة [4]، وتم تثبيت فرحات عباس رئيسا لها، وذلك لقدرته الكبيرة علي التفاوض.

- إنشاء لجنة وزارية للحرب تتكون من الثلاثي كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف، ولخضر بن طوبال تتولى مهمة الدفاع الوطني ، كما تقرر أن تتولى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعيين هيئة الأركان العامة(E.M.G) موحدة تتولي تنظيم أمور الجيش وقد ضمت هواري بومدين ، قائدا للأركان و أحمد قائد ، وعلي منجلي مساعدين له ، على أن تعمل تحت أوامر اللجنة الوزارية ،كما قرر المجلس الوطني دخول قيادة الأركان والوزراء الذين ترتبط صلاحيتهم مباشرة بالداخل [5].

وبذلك فقد كانت دورة المجلس الوطني منعرجا حاسما فقد تغيرت موازين القوي، وبدأ تراجع دور الباءات الثلاث في قيادة الجبهة بظهور هيئة الأركان العامة [6].

---

[1]- بدأ العقداء اجتماعهم من جويلية 1959م وقد دام اكثر 94 يوما وكان اجتماعا حاسما أثيرت خلاله مختلف الصراعات والخلافات والتي تعود جذورها حتى مؤتمر الصومام فلم يعد الأمر يتعلق بمناقشة أزمة الحكومة المؤقتة بل تعداه الى العديد من القضايا التي كان من الأجدر أن تكون قد حسمت وكانت الثور خلال هذه الفترة بدون قيادة وإن دل طول فترة الاجتماع الذي كانت تتخلله انقطاعات على شيء إنما تدل على عمق الخلافات فيما يتعلق بتسيير أمور الثورة. أنظر: علي كافي، المصدر السابق، ص ص 254-256. ولمزيد من التفاصيل أنظر: محمد شبوب ، **اجتماع العقداء العشرة من 11 أوت الى ديسمبر 1959م**، ط 01، دار الدزاير أنفو، الجزائر، 2013م.

[2]- علي كافي، المصدر السابق، ص 254.

[3]- أنظر: الملحق رقم05 ص 118.

[4]- أنظر: الملحق رقم 06 ص 119.

[5]- عقيلة ضيف الله ،المرجع السابق، ص 443.

[6]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 462.

ب- الخلاف بين هيئة الأركان العامة و والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومسألة المفاوضات:

وقد بدأت هيئة الأركان العامة عملها يوم 23 جانفي 1960م وسرعان ما ظهر الخلاف بينها وبين اللجنة الوزارية للحرب فيما يتعلق بالصلاحيات وطريقة سير الحرب، واشتد الخلاف على الخصوص حول من هو صاحب المسؤولية على الولايات في الداخل فكلاهما أراد أن تكون تحت رقابته، وهكذا بدأت معارضة هيئة الأركان تشتد للجنة الوزارية للحرب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [1].

وعليه فإن إطارات هيئة الأركان العامة كانوا يطمحون إلي بناء نواة لسلطة عسكرية في الخارج ، ينقلونها إلى الداخل حالما تستقر الجزائر وقد تواصلوا إلى هذه القناعة بعد اطلاعهم في اجتماع العقداء العشرة علي انقسام أعضاء الحكومة لذلك اعتبروا أنفسهم الضامن الوحيد للثورة [2].

وفي هذا الصياغ وقعت حادثة سوف ترسخ الخلافات ففي جوان 1961 انفجرت أزمة خطيرة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة إثر حادثة إسقاط جيش الحدود الجزائري طائرة الفرنسية على الحدود التونسية الجزائرية ، وأسر طيارها في التراب التونسي وأمام إلحاح بورقيبة على إطلاق سراحه أمرت الحكومة هيئة الأركان بتلبية طلب الرئيس التونسي، وبعد تردد سلم هواري بومدين الطيار وانصاع إلى أوامر الحكومة المؤقتة ثم أعلن عن استقالته ،وفي 15 جويلية 1961 تحولت الاستقالة إلى استقالة جماعية لهيئة الأركان، وكانت هذه الاستقالة مرفوقة برسالة مطولة إلى رئيس الحكومة المؤقتة شرحت هذه الرسالة أسباب الاستقالة وقدمت نقدا صريحا للحكومة، وأدانت سياستها الخارجية وتنازلها للحكومة التونسية [3]،وحسب علي كافي: فقد فجرت هيئة الأركان العامة كل نواياه وطموحاتها ، وأرادت أن تظهر كقوة سياسية مستقلة يحسب لها حساب وتأخذ بعين الاعتبار ،كما كشفت وثيقتها عن برنامج سياسي حقيقي سواء فيما يتعلق بالقضايا الداخلية أو الخارجية وظهر بومدين قائدا دون منازع لهذه العناصر الجديدة ، كما أحدثت هذه الاستقالة صدى واسعا في أوساط جيش التحرير الوطني وكان أثرها المباشر، دعوة مجلس الثورة للانعقاد بعد أقل من شهر من هذه الحادثة [4].

---

[1]- عبد الحميد براهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية1958م-1999م**،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،1999م،ص 52.

[2]- حكيمة شتواح، **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية**، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر،2001 ،ص110.

[3]- محمد حربي، **حياة تحد وصمود مذكرات سياسية 1945م-1962م**،دار القصبة،الجزائر،2004م،ص377-378.

[4]- علي كافي، المصدر السابق، ص 265.

وأما القضية الثانية الأساسية التي كان على الحكومة المؤقتة الثانية أن تعمل عليها فهي قضية المفاوضات حيث كان الجنرال ديغول قد أعلن مبدأ تقرير المصير 16 سبتمبر 1959 [1]، وردت عليه الحكومة المؤقتة بالموافقة على مبدأ تقرير المصير في 28 سبتمبر 1959 حيث اعتبرته وسيلة تمكن الشعب الجزائري من تحقيق الاستقلال ، و طالب أعضاء الحكومة المؤقتة أن تكون المفاوضات مع السجناء الخمسة ،ولما رفض الجنرال "ديغول" هذا الاقتراح ، استجابت الحكومة لتصريح أدلى به الجنرال"ديغول" بتاريخ 14 جوان 1960 وأرسلت مبعوثين هما : محمد بن يحي وأحمد بومنجل للقاء الوفد الفرنسي فكان لقاء مولان من 25 إلى 29 جوان 1960 غير أن اللقاء انتهى بالفشل [2].

ثم توقفت المفاوضات بين الطرفين لمدة ثمانية أشهر، وخلال هذه الفترة شهدت الجزائر انتفاضة شعبية عارمة يوم 11 ديسمبر 1960في الجزائر العاصمة وفي بعض المدن الكبرى، أقنعت الجنرال ديغول بأن التعجيل بالعودة إلى المفاوضات هو الحل الوحيد للقضية الجزائرية وأن محاولة فرض الحل العسكري لن يجدي نفعا، وبعد شهرين من هذه الأحداث [3]، جرى لقاء لوسارن فيفري 1961،وقد أكد الوفد الجزائري المبادئ السابقة وتمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة حيث رفضت هذه الأخيرة الفصل بين وقف إطلاق النار وضمانات تقرير المصير ورفضت فكرة تجزئة التراب الوطني وعلى الخصوص فكرة فصل الصحراء، ورغم ذلك كانت مفاوضات لوسارن بداية لطرح المشاكل وكان لها الفضل في إبراز النقاط التي كانت محل خلاف وبعد اتصالات جديدة قبل على إثرها الطرف الفرنسي إجراء مفاوضات تكون فيها جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري ، وتم استئناف المفاوضات يوم 20 ماي 1961 حيث بدأت المفاوضات في ايفيان بين الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم والوفد الفرنسي ،وحققت بعض التقدم إذا اعترف الجنرال ديغول بأن السياسية الخارجية هي من صلاحيات الدولة الجزائرية ،ولكنه تمسك بموقفة إزاء الصحراء، و عندها استؤنفت المفاوضات في لوقران من جديد في 20 جويلية 1961ولكنها أخفقت من جديد بسبب مشكلة الصحراء [4].

---

[1]- بعد تأكد الجنرال ديغول من فشل جميع مشاريعه السياسية والاقتصادية والعسكرية، تبني سياسة جديدة في تعامله مع الثورة الجزائرية وهي سياسة تقرير المصير .أنظر: محمد بلعباس ،المرجع السابق ،ص 214.

[2]- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص ص 98-100.

[3]- قاصري السعيد، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**،دار الارشاد،الجزائر، 2013م، ص636-638.

[4] - بن يوسف بن خدة ، **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان**، تر: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1987م ، ص ص20-24 .

أمام تعثر المفاوضات مع الطرف الفرنسي حول قضية فصل الصحراء والأزمة الخطيرة التي وقعت بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، انعقد المجلس الوطني للثورة بطرابلس في الفترة ما بين 9 إلى 27 أوت 1961 م، ليناقش قضيتين أساسيتين هما: مسألة المفاوضات ومسألة القيادة بفعل الخلاف الكبير بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة [1]،وفي هذا الاجتماع أبدى أعضاء هيئة الأركان معارضتهم الشديدة للحكومة والباءات الثلاث، وأن الأمور لا ينبغي أن تظل على ما هي عليه، ولا بد من تغيير النظام القائم في اتجاه تكوين قيادة سياسية كما اعتبر أعضاء هيئة الأركان أن المفاوضات التي تقودها الحكومة تتجه نحو التضحية بالثورة لصالح شكل جديد من الاستعمار يقوم على التعاون مع فرنسا وأكدت القيادة على ضرورة توحيد الجيش الموجود في الحدود مع الولايات ووضعته تحت قيادتها [2].

غير أن أغلبية أعضاء المجلس كانت ترى أن الوصول إلى تسوية مع المستعمر عن طريق المفاوضات هو الحل الأمثل في ظل صعوبة تحقيق الانتصار العسكري في الميدان [3]، وبعد مصادقة المجلس الوطني للثورة علي النصوص التي تضبط اتجاه وأهداف الثورة [4]صادق أعضاؤه علي قرارات أهمها:

- تشكيل حكومة جديدة برئاسة بن يوسف بن خدة الذي اعتبر بمثابة الرجل الوطني القادر على إجراء حوار مع هيئة الأركان و الذي لن يرضخ بسهولة لمطالب الفرنسية [5]، فهو منقذ الثورة من الخلافات الموجودة بين قادتها، غير أن قيادة الأركان بعد فشلها في تحقيق طموحاتها قررت مغادرة الاجتماع قبل أن ينتهي وتوجهت إلى ألمانيا ، وهو ما يعني أن الخلاف مع هيئة الأركان بقي مؤجلا وكان على الحكومة الجديدة أن تواجهه.

كما خرج الاجتماع بالقرارات التالية: تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني وتعبئة الجماهير الجزائرية، ضبط المحتوى الديمقراطي والاجتماعي لكفاح الشعب الجزائري، تأكيد حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير، بواسطة الحل التفاوضي الذي يحافظ على سلامة التراب الجزائري [6].

---

[1]- عقيلة ضيف الله ،المرجع السابق، ص 453 .

[2]- محمد عباس، **رواد الوطنية شهادة 28 شخصية**، دار هومة، الجزائر،2009م ، ص ص 431-433.

[3]- Saad dahlab, **Pour L'independance de L'algerie mission a complie**, dahlab, Alger, 2001, p 281.

[4]- أنظر: الملحق رقم 07 ص 120.

[5]- أنظر: الملحق رقم 08 ص 121.

[6]- عقيلة ضيف الله ،المرجع السابق، ص ص 454-456 .

غداة انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني، كان على هذه الحكومة أن تواجه قضيتين هما: المفاوضات مع السلطات الفرنسية التي توقفت في لوقران بسبب قضية الصحراء ،وكذلك قضية الخلاف مع هيئة الأركان، ولكن أغلبية أعضاء الحكومة ورئيسها فضلوا التفرغ لقضية المفاوضات وتأجيل حسم الصراع مع قيادة الأركان [1]، وأخذت تدرس كيفية استئناف المفاوضات التي كانت قد دخلت مرحلة حاسمة [2]وبالفعل تمت اتصالات بين الحكومتين وتم الاتفاق علي اللقاء في ايفيان مرة أخري وتم استئناف المفاوضات ،وكانت بدايتها في بال بسويسرا نوفمبر 1961م، ثم لي روس الفرنسية من 11-18 فيفري 1962م حيث تم التوصل إلى اتفاق مبدئي [3]، لذلك دعت الحكومة إلى عقد اجتماع للمجلس الوطني بطرابلس في دورة استثنائية لدراسة نص اتفاقيات إيفيان في كل جزئياتها ومناقشتها [4]:و عندها اجتمع المجلس الوطني في فترة من 22 إلى 27 فيفري بطرابلس للتصويت علي مشروع ايفيان وبعد عرض الاتفاقية للتصويت نالت موافقة 45 صوتا، فكان الإجماع على تأييد الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة ،وأما الأربعة أصوات المعارضة فكانت ثلاثة منها لعناصر قيادة الأركان [5] وهم :هواري بومدين ومساعديه ،ورائد مختار بويزم من الولاية الخامسة، أما السجناء الخمسة فإنهم وجهوا رسالة عبروا فيها عن تأييدهم لاتفاقيات إيفيان، وعلى إثر هذه المصادقة من قبل المجلس الوطني استؤنفت المفاوضات من جديد في ايفيان يوم 7 مارس، وانتهت بالتوقيع على وقف اطلاق النار في 18 مارس، والذي أعلن عنه يوم 19 مارس 1962 في منتصف النهار [6].

---

[1]- حاولت الحكومة المؤقتة خلال فترة استقالة هيئة الأركان العامة عدة محاولات إلي تعيين هيئة أخري بديلة ،لكن بدون جدوي لأن هيئة الأركان قبل مغادرتها عمدت الى تشكيل قيادة بالوكالة، وبالإضافة الى مكانتها بين القيادات العامة للجيش. أنظر: صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص 502-504.

[2]- بن يوسف بن خدة ، **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان** ،المصدر السابق، ص 27-28.

[3]- نفسه، ص ص 29-34. ولمزيد من التفاصيل عن اتفاقية ايفيان أنظر:

-Rédha malek, **L'Algerié A evian**, édition ANEP, alger, 2010, p p 118-120.

[4]- أنظر الملحق رقم 09 ص 122.

[5]- لقد كانت هيئة الأركان العامة تعترض علي المفاوضات منذ بدايتها، فقد كانت هيئة الأركان تري أن الحكومة المؤقتة كانت ترتكز في المفاوضات علي سياسة نيكولونية برجوازية من النوع الرأسمالي الموالي لفرنسا، وأيضا علي التنازلات المقدمة للسلطات الفرنسية منها: استمرار التجارب النووية في الصحراء الجزائرية. أنظر: عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص ص 55-57 .

[6]- بن يوسف بن خدة ، **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان** ، المصدر السابق، ص ص 37-38.

ج- من وقف اطلاق النار الي غاية انعقاد مؤتمر طرابلس 1962م:

وعليه دخلت الجزائر مرحلة جديدة وهي المرحلة الانتقالية، ويقصد بها المرحلة الفاصلة بين وقف اطلاق النار والاستفتاء حول تقرير المصير المحدد في شهر جويلية، ولتحقيق الانتقال من وضع استعماري إلى دولة مستقلة حددت اتفاقية إيفيان البنود الخاصة بالمرحلة الانتقالية، ونصت على انشاء هيئتين لحكم البلاد اثناءها، الهيئة التنفيذية المؤقتة والمحافظة السامية ،ومن مهامهما: إعداد تقرير المصير في غضون03 أشهر، و تنتهي عملية الانتقال بانتخاب مجلس وطني تأسيسي، وعليه وبالرغم ما تضمنته اتفاقيات إيفيان من قيود وشروط لاستقلال الجزائر الا أنها كانت انتصار للثورة الجزائرية [1]،كان أيضا من نتائج اتفاقيات إيفيان إطلاق سراح المساجين الخمسة، غير أن الملاحظ أن العلاقات بين زعماء الثورة بعد الإفراج عنهم كانت متوترة خاصة بين بن بلة ومحمد بوضياف [2].

وبعيدا عن هذا الخلاف، واجهت الحكومة المؤقتة من جديد ضغوطات عناصر قيادة الأركان الذين بدأوا يتطلعون إلى السلطة، وبعد مناقشات متصلة مع الزعماء الخمسة على التعاون والتحالف استطاعوا استمالة بن بلة بدافع إيجاد غطاء سياسي لحركتهم [3]،وذلك وفقا لبرنامج محدد يمهد للسير علي طريقة التنمية الوطنية لبناء ما سمي بـالجزائر الديمقراطية ذات الأفاق الاشتراكية [4]، وكان بن بلة يتفق مع قيادة الأركان علي تبني البرنامج وتأسيس قيادة جديدة بديلة للحكومة المؤقتة [5].

---

[1]- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 471-472 .

[2]- مصطفي مراردة، المصدر السابق، ص 202 .

[3]- لم تكن هيئة الأركان قادرة علي استلام السلطة، وذلك لافتقارهم على الشرعية الثورية، لقد كانت مشكلة هواري بومدين أنه ليس له ماضي ثوري ونضالي كبير في الحركة الوطنية ولا حتى بداخل الثورة لا هو ولا مساعديه كانوا حاضرين ليلة أول نوفمبر، فهو غير معروف، ولا يمكن له أخذ السلطة مباشرة وإلا سيظهر بصفة دخيل على الثورة، فشرع يبحث عن شخصية تاريخية يختفي وراءها، فأرسل عبد العزيز بوتفليقة أين يقيم السجناء الخمسة، وهدفه إقناع محمد بوضياف لإقامة تحالف بينه وبين قيادة الأركان، لكن اكتشف بوتفليقة قوة شخصية بوضياف وتمسكه بمبادئه، ورفضه لأي نظام يتحكم فيه الجيش في الجزائر ما بعد الاستقلال، وكان هذا الموقف موقف حسين آيت أحمد، لكن تخلص بومدين من هذه الورطة حيث وجد بن بلة على استعداد للتحالف معه دون الأخذ بعين الاعتبار لمسألة المبادئ فوقع ما يعرف في التاريخ بتحالف بن بلة – بومدين وبداية صعودهما سويا الى دفة السلطة في جزائر ما بعد الاستقلال. أنظر: رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في الميزان**، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 26.

[4]- **الاشتراكية**: المذهب الذي يقول أن الملكية وظيفة اجتماعية ويدعو الي ملكية المجتمع لوسائل الانتاج واشراف الدولة على النشاط الاقتصادي وقد ظهرت بعد نجاح الثورة الروسية البلشفية سنة 1917م،و شعار الاشتراكية من كل حسب جهده الى كل حسب عمله. أنظر: عبد المنعم الحفني، **معجم المصطلحات الفلسفية** ،مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000م،ص69.

[5]- لطفي الخولي، **عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين**، دار الهدي، الجزائر، 2011م، ص 30.

في حين كانت الحكومة المؤقتة تعتبر نفسها صاحبة الشرعية الوحيدة لاستلام السلطة في الجزائر، كما كانت متمسكة بالسهر علي تطبيق اتفاقية إيفيان، وفي أول اجتماع للحكومة بكاملها طالب أحمد بن بلة بعقد اجتماع للمجلس الوطني ،غير أن الأغلبية في الحكومة رفضت طلبه ورأت أنه لا داعي لانعقاده قبل انتخاب المجلس التأسيسي ،وقد كان سبب رفض الحكومة عقد المجلس مخافة أن يؤدي ذلك إلي تكوين أغلبية ضدها لاسيما بمناسبة النقاش حول المستقبل السياسي الذي سوف يكون فرصة لتجديد الانتقادات التي استهدفتها بشأن اتفاقية إيفيان، وفي خضم هذا الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة وتوسع الخلاف بين القادة الخمسة،كان واضحا لدى الكثير من القادة أنه لابد من القيام بشيء ما لتأسيس حكومة للجزائر المستقلة، وكان بن بلة وخيضر وبيطاط يقولون أنه يجب عقد دورة للمجلس الوطني للثورة، وهكذا وأمام تردد الحكومة المؤقتة في الدعوة لعقد دورة المجلس وتزايد المعارضين لها توصل بن بلة الى تحقيق أغلبية داخل الحكومة المؤقتة مؤيدة لاقتراحه، بعد أن قرر آيت احمد دعم موقفه المتعلق باستدعاء المجلس الوطني للثورة، وذلك للقيام بوضع برنامج للبلاد فقد كانت الضرورة تقتضي إعادة بناء الدولة الجزائرية على أسس جديدة تختلف جذريا عما كانت عليه في عهد الاستعمار وتعيين قيادة جديدة مكلفة بتطبيق هذا البرنامج [1].

فبعد أن وضعت الحرب أوزارها كان على قادة الثورة التفكير في مرحلة ما بعد الاستقلال وأن هذه الدولة المنتظر قيامها كانت تواجهها صعوبات خطيرة تهدد بموتها قبل ولادتها من جديد، فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كانت على درجة من المأساوية كما أن الوضع السياسي داخل أجهزة جبهة التحرير الوطني يمر بأزمة حقيقية [2]، في الوقت نفسه كان رفقاء الكفاح يتطلعون من جهتهم إلى بناء المؤسسات الشرعية الوطنية التي تخلف المؤسسات التي أقامتها الاستعمار، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان على القيادات الوطنية أن تواجه التحديات التي أفرزتها المرحلة الاستعمارية بخروج مسيري المؤسسات الفرنسية،فكان الوضع الجديد، أربك القيادات الجزائرية ووضعها في حيرة و وجدت نفسها أمام تساؤلات حول تسيير هذه المرحلة، إن هذه التحديات التي واجهتها الدولة الجزائرية الوليدة تدفعها إلى البحث عن خيارات سياسية ملائمة لمواجهة هذا الفراغ الذي تركه رحيل الفرنسيين [3].

---

[1] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 530-531 .

[2] – أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية1954م-1962م**،دار التنوير،الجزائر،2012م،ص 106 .

[3] – حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 213.

والحق أن القيادات الجديدة التي ورثت هذه التركة الثقيلة لم تكن على خط وتفكير واحد، فإذا كانت الثورة التحريرية وحدتهم لبلوغ الهدف السياسي المتمثل في استرجاع السيادة الوطنية، فإن النظرة للمستقبل كانت تختلف من مجموعة إلى أخرى ،وبالرجوع الى مواثيق الثورة الأساسية :بيان أول نوفمبر 1954م، وقرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م [1]، نجد أن الخيار النهائي لم يكن واضح على الأقل بالنسبة للنخبة الثورية، وهكذا تطلعت إلى بناء وإقامة دولة جزائرية، اختلفت حولها الرؤى ففريق من الوطنيين كان يتطلع إلى إقامة دولة جزائرية اشتراكية في ظل التعاليم الإسلامية أما الفريق الثاني فتطلع الى إقامة دولة جزائرية اشتراكية اجتماعية على نمط الاشتراكية الاجتماعية في أوروبا [2]،كما كانت اتفاقيات إيفيان تحمل في طياتها بعض الضمانات والبنود، إضافة إلى ذلك كانت منظمة الجيش السري [3]المعارضة لحل المسألة الجزائرية كثفت نشاطاتها الإرهابية بغية خلط أوراق المسألة [4]، وعليه كان لابد من عقد دورة لاجتماع المجلس الوطني للثورة كونه أعلى سلطة في جهاز الثورة الجزائرية وكان على المجلس أن يجيب عن سؤالين هامين: كيف تقوم السلطة الوطنية بمواجهة المرحلة الجديدة بعد الاستقلال المقيدة بقيود عديدة؟ ،كيف يمكن تصفية الخلافات والصراعات التي ظلت في مجملها مكتومة زمنا طويلا بين تنظيمات الثورة؟ [5].

وبداية من شهر أفريل بدأت التحضيرات لعقد الاجتماع ، حيث أرسلت الاستدعاءات إلى جميع قادة الولايات مرفوقين بجميع أعضاء مجالسهم ،ولأول مرة توفرت شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدى وعملي لمجابهة المستقبل، ولأجل التحضير للاجتماع شكلت لجنة تحضيرية لصياغة البرنامج وتحضير الوثائق لتقديمها في الاجتماع، تحت اشراف بن بلة [6].

---

[1]- Abbas Ferhat, **L'indèpendance confisquèe** , garnier freres, paris, 1980, p 49.

[2] – أبو جرة سلطاني، **جذور الصراع في الجزائر**، ط 02، دار الأمة، الجزئر،1999م،ص 17.

[3] – منظمة الجيش السري، ظهرت سنة 1961م وهي منظمة إرهابية تزعمها جنرالات الجيش الفرنسي المتواجدين بالجزائر أمثال ماسو وسالان، كانت أهدافها تتمثل في الدفاع عن الجزائر فرنسية، لذلك شنوا حملة واسعة للإطاحة بالجنرال ديغول من أجل الحيلولة دون تطبيق تقرير المصير لكن المحاولة باءت بالفشل، ضاعفت نشاطها خلال الفترة الانتقالية وكان شعارها لنتركها كما وجدناها عام 1830م، وقد ركزت جهودها على تحطيم وتخريب البلاد واغتيال الطبقة المثقفة الجزائرية. أنظر: تواتي دحمان، **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب في الجزائر 1961م-1962م**، مؤسسة كوشكار، الجزائر، 2008م، ص ص 178 -180.

[4] – فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 246.

[5] – لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 36 .

[6] – علي كافي، المصدر السابق، ص 285.

02- انعقاد مؤتمر طرابلس :

في يوم 25 ماي 1962م توجه أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الى العاصمة الليبية طرابلس لعقد مؤتمرهم الأخير [1]،وانعقدت بذلك الدورة في القاعة المخصصة لاجتماعات مجلس الشيوخ الليبي [2].

وعن سبب اختيار طرابلس لعقد اجتماعات المجلس الوطني فقد كان التبرير الرسمي لذلك الاختيار:

- توفر الشروط الأمنية الملائمة في ليبيا.
- الرغبة في تعبير القيادة عن استقلالها بالنسبة إلى الحكومتين التونسية والمصرية .
- كذلك بالنسبة إلى التكتم والسرية فقد كانت ليبيا أبعد عن الأضواء الصحافية من القاهرة وتونس [3].

وعلي إثر عقد مؤتمر طرابلس فقد عملت السلطات الليبية علي توفير الشروط الضرورية للمؤتمر حيث منعت الصحفيين والأجانب من دخول المدينة [4]، و للحفاظ علي السرية التامة لأشغال الاجتماع تم إغلاق مطار طرابلس [5].

ورغم ما قيل فإن جدول أعمال المؤتمر كان يتضمن بالإضافة إلي المصادقة على اتفاقيات إيفيان[6]، على أمرين اثنين هما:

- الاتفاق والمصادقة على البرنامج الاقتصادي و الاجتماعي الذي تتبناه الجزائر بعد الاستقلال.
- تكوين مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني يعهد إليه باستلام السلطات التنفيذية من الهيئة الموقتة [7].

---

[1] - الطاهر الزبيري، **مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929م-1962م** ،منشوراتA.N.E.P ،الجزائر،2008 م، ص277.

[2] - على هارون، **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962م**،تر:أمال فلاح والصادق عماري، دار القصبة،الجزائر،2003،ص14.

[3] - صالح بلحاج ،المرجع السابق، ص 472.

[4] - محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 239.

[5] - ابراهيم لونيسي، **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد أحمد بن بلة**، دار هومة، الجزائر،2007م، ص14.

[6] - علي كافي، المصدر السابق، ص 285.

[7]- محمد زروال، المرجع السابق، ص467.

بالنسبة إلى النقطة الأولى المتعلقة بالاتفاق علي البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي تتبناه الجزائر بعد الاستقلال ، فقد تم تكليف لجنة تحضيرية خاصة لتحضير الوثائق وكانت هذه اللجنة مكونة من: أحمد بن بلة ،أمحمد يزيد [1]، محمد الصديق بن يحي [2]، مصطفى الأشرف [3]، رضا مالك [4]، عبد المالك تمام [5]، ومحمد حربي [6] ،ووزعت في أفواج عمل على النحو التالي :

01- مالك و الأشرف، تحديد طبيعة الثورة وكان يقصد بها الجانب الإيديولوجي و التاريخي للثورة .

02- محمد بن يحي، محمد حربي، السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و العلاقات الخارجية.

03- عبد المالك تمام : خطة تنظيم الحزب و هو المحور الرئيسي و المهم.

أما أحمد بن بلة فكان رئيس هذه اللجنة و بدأت اللجان في عملها وقد أمهلت عشرة أيام، قامت اللجنة بأشغالها في مدينة الحمامات التونسية، وبعد انهاء العمل عقدت جلسة فيما بينها لعرض التقارير التي كانت متباينة في التوجهات والرؤي والأفكار، لكنها اعتمدت لأن تكون المشروع المقدم للمؤتمر، وهي الوثيقة التي ستعرف فيما بعد بميثاق طرابلس، أو برنامج طرابلس [7].

---

[1]- **أمحمد يزيد:** مناضل في حزب الشعب الجزائري وفي سنة 1942 أمينا عاما لجمعية الطلبة المسلمين لأفريقيا الشمالية ثم عضوا في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية عضو في المجلس الوطني ووزير الإعلام في الحكومة المؤقتة، تقلد عدة مناصب بعد الاستقلال. أنظر: محمد الشريف، **من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال**، دار القصبة،الجزائر،2010م،ص100.

[2] - **محمد الصديق بن يحي:** ولد سنة 1932م ناضل في حزب الشعب ،عضو في المجلس الوطني، عضو الوفد الجزائري في مفاوضات لي روس و إيفيان،تقلد عدة مناصب بعد الاستقلال توفي سنة 1982. أنظر:رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص130.

[3] - **مصطفى الأشرف:** مناضل في حزب الشعب الجزائري، من الاوائل الذين انضموا إلى الثورة، بل أنه كان مع الزعماء الخمسة عندما اختطفتهم السلطات الفرنسية، وقد أطلق سراحه سنة 1961م بسبب ظروفه الصحية .أنظر: بن يوسف بن خدة، **الجزائر عاصمة المقاومة**، المصدر السابق، ص 12.

[4] - **رضا مالك:** من منطقة باتنة عضو مؤسس في اتحاد الوطني للطلبة المسلمين الجزائريين 1955م، مساعد عبان رمضان في صحيفة المجاهد سنة 1995م ثم مديرها، ناطق رسمي بالاسم الوفد الجزائري في المفوضات 1961م-1962م، وبعد الاستقلال أصبح سفير الجزائر في بلدان عديدة، أنظر: رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص 172.

[5] - **عبد المالك تمام:** ولد سنة 1929م بالجزائر العاصمة، انضم إلي حزب الشعب ،ثم حركة الانتصار والحريات الديمقراطية، عضو في اللجنة المركزية ،انضم الي الثورة، عضو في المجلس الوطني للثورة ،كما اشتغل في جريدة المجاهد منذ سنة 1956م،توفي سنة 1978م.أنظر:محمد عباس، **فرسان الحرية شهادات تاريخية**، دار هومة،الجزائر،2001م،ص 265-266.

[6] - **محمد حربي:** ولد سنة 1933م ناضل في حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عضو قيادي في فدرالية فرنسا للجبهة ثم قائد الفدرالية بالنيابة. أنظر: محمد الشريف، المصدر السابق، ص 235.

[7] - مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 154.

وقد صيغت وثيقة طرابلس من طرف مجموعة من المثقفين الذين تأثروا في أغلبيتهم بالفكر الماركسي[1]، وبالأخص أفكار فرانز فانون[2] الذي يرى أن الثورة في الجزائر هي ثورة فلاحية ولهذا يرى ضرورة قيام اشتراكية جزائرية مبنية على طبقة الفلاحين، ووثيقة طرابلس نصت على قيام ثورة ديموقراطية شعبية يقوم بها حزب واحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني، وهي وثيقة معادية للطبقة البورجوازية [3]،ويبدو أن الفكرة الأخير هي بأثير محمد حربي التروتكسي [4] ،كما نجد تأثيرات كل من مصطفى الأشرف ورضا مالك وعبد المالك تمام وخاصة أحمد بن بلة اللذين كانوا وراء صياغة الوثيقة،الا أنه يمكن القول أن الوثيقة أغلبها مستوحاة من أفكار فرانز فانون الذي كانت أفكاره [5] تدرس للضباط في غار الدماء بالحدود التونسية أي المركز القيادي لهيئة الأركان العامة [6].

---

[1]- **الماركسي**:هي أفكار كارل ماركس وفريدريك أنجلز،وهي مذهب اقتصادي واجتماعي ونسق في التفكير وهي تحديدا مذهب يلعب فيه مفهوم نزاع الطبقات الاجتماعية دور كبير في تحليل المجتمع، كما أنها العقيدة الرسمية للشيوعية، وتري أن الاقتصاد هو الألية الأساسية لعمل المجتمع حيث تتوقف كل المجالات الأخرى علي الاقتصاد. أنظر:عبد المنعم الحفني، المرجع السابق،ص 700.

[2] - **فرانز فانون**: ولد سنة 1925م في بلدة فوردس فرانس في جزر المارتنيك ،جذوره افريقية، تميزت فترة شبابه بالاضراب مثل ما كانت عليه حالة جيله الذي تأثروا بالحرب العالمية الثانية، التحق بالقوي الفرنسية التي شاركت في الحرب العالمية الثانية، وقد أرسل بعد تطوعه إل شمال إفريقيا ومكث في مدينة بجاية، وبعد اصابته في احدي المعارك عاد الي المارتنيك ،اكمل دراسته وأصبح طبيب الأمراض العقلية ،وقد التمس منصبا في مدينة البليدة، وقد بدأ يتمرد علي الأساليب الاستعمارية الأمر الذي أدخله في صراع مع القوات الفرنسية ،تأثر بالثورة الجزائرية وأصبح علي اتصال مع لجنة التنسيق والتنفيذ، أصبح عضو في مصلحة الصحة لجيش التحرير الوطني ،ثم أصبح ممثل الحكومة المؤقتة بأكرا، توفي بعد مرض شديد سنة 1961م.أنظر:فرانز فانون، **معذبو الأرض**، تر: السيدة منورة، دار موفم ، الجزائر ،2007م، ص ص 02-05.

[3] - **البرجوازية**: مصطلح فرنسي بمعني الطبقة المتوسطة والمقصود بها تلك الطبقة المتوسطة التي صارت ظاهرة في المدن الفرنسية، و هي طبقة الملاك الجدد الذين لم يكونوا من النبلاء ولكنهم تاجروا وأنشأوا الثروات، وقد ازدهرت هذه الطبقة في كل أوروبا وكانت الأساس في ترسيخ النظام الرأسمالي، وهي احتياطي الرأسمالية وظهيرها .أنظر: عبد المنعم الحفني، المرجع السابق، ص 166.

[4]- **التروتكسي**: وهي فلسفة ليون تروتسكي الذي كان من المنظرين الكبار للفلسفة الماركسية، وقد اشترك في التخطيط للثورة البلشفية الروسية، وتقوم فلسفته بأن التنمية الاقتصادية ينبغي أن تشمل العالم بأسره ولا تقتصر علي بلد دون غيره من البلدان . أنظر: عبد المنعم الحفني، المرجع السابق، ص 192-193.

[5] - لقد كانت أفكار فرانز تدرس للضباط، فبعد معرفته بأنه مصاب بمرض خطير لم يرد فرانز لأفكاره الفلسفية وأقواله أن تموت معه فأخذ يقدم شروح وعروضا علي ضباط جيش التحرير ،ويملي نصوصا علي زوجته، هذه النصوص تشكل كتاب معذبو الأرض، ويثير كتاب معذبوا الأرض اهتمام كل الذين يفكرون في تحولات المجتمع في القرن العشرين ،وخاصة الدول التي تحصلت علي استقلالها. أنظر: فرانز فانون، المصدر السابق، ص ص 12-15.

[6] - رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في الميزان**،المرجع السابق، ص 55.

وتتكون وثيقة طرابلس من ثلاثة أجزاء وملحق خاص حول العلاقة بين الحزب والدولة[1]، فالجزء الأول تناول وضع الجزائر عشية استرجاع الاستقلال والعراقيل التي تصادفها السلطة الجزائرية المرتبطة باتفاقيات إيفيان، أما الجزء الثاني من وثيقة طرابلس فيحدد هدف الثورة وعملية الانتقال من ثورة تحريرية الى ثور ديموقراطية شعبية بعد استرجاع الاستقلال وهو تعبير عما يعرف فيما بعد بالثورة الاشتراكية ويحدد أهداف هذه الثورة الديموقراطية الشعبية في القضاء على انعكاسات الاستعمار.

أما الجزء الثالث من الوثيقة فيحدد مهام الثورة الديموقراطية الشعبية في بناء اقتصاد وطني متحرر من الاقتصاد الاستعماري والرأسمالي، وقد أضيف لوثيقة طرابلس ملحق عن حزب جبهة التحرير الذي بواسطته تتحقق الثورة الديمقراطية الشعبية ومن المفروض أن يكون هو الموجه لقرارات الدولة والمتحكم فيها، و لهذا فإن أغلب المجالس يجب أن تنبثق عنه ،كما تنص الوثيقة علي فصل بين الدولة والحزب[2].

أما عن النقطة الثانية بخصوص تشكيل قيادة للثورة باسم المكتب السياسي، تطبيقا للمادة 18 من الفصل الرابع من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني التي تنص على أن "تتكفل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني وإقامة مؤسسات نهائية"، وقد حملت هذه المادة تفسيرين أحدهما يقول بالإبقاء على الحكومة المؤقتة حتى انتخاب مجلس تأسيسي والتحضير للاستفتاء و تنظيم الانتخابات، وتفسير آخر يقول :بتعيين قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف بالسيادة الوطنية وغلب التفسير الثاني لأن أصحابه يملكون القوة العسكرية، وحتى مصطلح المكتب السياسي فهو من وضع أحمد بن بلة الذي يتمتع بشعبية كبيرة وبدعم من هيئة الأركان العامة [3].

و عليه انعقدت الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة، وجلس أعضاء المجلس حول الطاولة الحديدية الضخمة [4]، لم يكن شغل المقاعد محددا من قبل أعضاء المجلس الوطني للثورة [5].

---

[1] —زهير إحدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954م-1962م**،دار دحلب،الجزائر،2012،ص95.

[2]- رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في الميزان**، المرجع السابق،ص55-56.

[3]—رابح لونيسي ، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين**، دار المعرفة،الجزائر،2000م،ص57-58.

[4]— أنظر: الملحق رقم10 ص 124.

[5]- علي هارون، المصدر السابق،ص14.

أما مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي تم انتخابه من أجل النقاش والإشراف علي سير المناقشات التي ستجري في طرابلس، مشكلا من ثلاثة أعضاء : محمد الصديق بن يحي رئيسا، عمر بوداود [1]وعلي كافي مساعدين [2].

وقد حضر إلي المؤتمر 49 مسؤولا في جبهة التحرير الوطني [3] من ضمنهم أعضاء الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، و عقداء وأعضاء اللجان الولايات التاريخية، والقادة الخمسة الذين يشاركون لأول مرة في أعمال المجلس الوطني للثورة [4]،و قد كان كل مشارك يتمتع بصوت واحد غداة الانتخابات، فقد قرر المجلس الوطني في دوراته السابقة أن يمنح لكل ولاية حصة نسبية مؤلفة من خمسة أصوات، أي صوت للعقيد وآخر لكل من رائديه، أو أعضاء اللجان الولائية ويطبق هذا القرار على اتحادية فرنسا[5] والتي اعتبرت بمثابة ولاية، بيد أن عددا كبيرا من أعضاء اللجان الولائية الممارسين لمهامهم تغيبوا عن المؤتمر، بدليل أن أغلبية أعضاء الولايات الثالثة والرابعة لم يتوجهوا إلى طرابلس، و قد منحت الولاية الثالثة التوكيل عن أصواتها الخمس إلي السعيد إيزورن رائد سابق لهذه الولاية، و فوضت الولاية الرابعة أصواتها الأربع الي العقيد بن الشريف وهو قائد سابق لهذه الولاية، من جهة أخري أعطى قدور عدلاني عضو في اتحادية فرنسا التوكيل لرئيسه المباشر عمر بوداود ،كما تغيب عن الدورة كل من الرائد عز الدين وعمر أوصديق من منطقة الجزائر المستقلة، اللذان منحا التوكيل مباشرة إلى الولاية السادسة، [6]وبعد اعطاء الوكالات كان مجموع المصوتين في المؤتمر67 صوتا [7].

---

[1]- **عمر بوداود**: ولد سنة 1924م ،انضم الي حزب الشعب الجزائري، انضم الي جبهة التحرير الوطني التي أرسلته الي المغرب حيث ساهم في تأسيس اتحادية الجبهة في المغرب، وفي سنة 1957م عين علي رأس اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، عضو في المجلس الوطني حتي الاستقلال، تقلد عدة مناصب بعد الاستقلال. أنظر: محمد عباس، **فرسان الحرية**، المرجع السابق، ص 103.

[2] – عمر بوداود، **من حزب الشعب إلي جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل**، دار القصبة،الجزائر،2007م،ص29.

[3] – أنظر: الملحق رقم 11ص 125.

[4] – محفوظ قداش، **وتحررت الجزائر**، تر: العربي بوينوف، دار الأمة، الجزائر،2012م، ص289.

[5] – **اتحادية فرنسا**: يعود تأسيس فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إلى الزعماء الأوائل من مفجري الثورة الذين رأوا أنه من الضروري نقل الكفاح إلى داخل التراب الفرنسي وذلك من خلال إنشاء خلايا لجبهة التحرير في المهجر مع الارتكاز على فرنسا نظرا لأهمية الجالية الجزائرية المغتربة في دعم الكفاح المسلح خارج التراب الوطني ،وقد تعرضت لمضايقات الشرطة الفرنسية،من أهم أعمالها تنظيم مظاهرات المغتربين11 ديسمبر1961م في العاصمة الفرنسية .أنظر: عقيلة ضيف الله، المرجع السابق ،ص343.

[6] – علي هارون، المصدر السابق،ص19.

[7] – زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 95-96.

وقد انطلقت وقائع المؤتمر بجلسة افتتاحية ترأسها بن يوسف بن خدة [1] ،ثم استهل المؤتمرون في طرابلس اشغالهم بقراءة متأنية للاتفاقيات إيفيان [2]، وبعد تمحيص وتدقيق، وبعد الرجوع الى بيان أول نوفمبر 1954م، ووثيقة الصومام 1956م وقع الاجماع على الملاحظات التالية:

- ان اتفاقيات إيفيان وضعت حدا لحرب ابادية لم يعرف لها التاريخ مثيلا.
- لقد مكنت هذه الاتفاقيات الشعب الجزائري من استعادة سيادته كاملة ووحدته الترابية.
- ان هذه الاتفاقيات قد كانت بالنسبة للجزائريين انتصارا سياسيا، أهم نتائجه تقويض أركان النظام الاستعماري الإمبريالي والتخلص من الهيمنة الأجنبية.

ومن جهة أخرى اعرب المؤتمرون عن قلقهم ازاء الضمانات التي منحت للمستوطنين وجعلت منها أقلية محظوظة، كما وقفوا أيضا على الأخطار التي قد تنجم من بقاء القوات الفرنسية واحتفاظها ببعض القواعد العسكرية والمطارات والقواعد المخصصة لإجراء التجارب النووية، ،كما تم استعراض الأوضاع التي ألت إليها الجزائر بعد 92 شهرا من الكفاح المسلح والتي كانت تستدعي حلولا جذرية فكان ذلك تقييما وتبريرا للاختيارات التي تم تبنيها في المشروع المعد لدراسته في هذه الدورة،كما حذر المؤتمرون من العوامل التي تؤدي إلي الإبقاء علي الوضع الموروث عن الاستعمار، الذي يريد الاحتفاظ بمصالحه في الجزائر باستخدام أشكال أخرى كالتعاون والتبادل وغيرها، حيث أن الاستعمار الفرنسي يحاول التكيف مع مرحلة الاستقلال، بانقلابه إلى استعمار جديد من النوع الاقتصادي ،وألحوا على محاربة ما يسمى القوة الثالثة التي هي ليست القوة الفرنسية المباشرة وليست قوة جبهة التحرير الوطني وانما هي قوة برزت من احلام الإمبريالية الفرنسية في ان ينتصر الاتجاه المعتدل على التيار الثوري مما يضمن التعاون بين الجزائر وفرنسا في إطار الإمبريالية الجديدة [3].

و حسب العربي الزبيري: فقد توقف المؤتمرون مليا عند كل ما ورد في اتفاقيات إيفيان وبعد أن درسوها عبروا عن موقفهم بكل دقة وذلك بقولهم،" إن الحكومة الفرنسية تحاول توجيه استقلال بلادنا حسب مقتضيات سياستها الاستعمارية وتمثل اتفاقية إيفيان قاعدة الاستعمار الجديد" [4].

---

[1] – مصطفي مراردة، المصدر السابق، ص205.

[2] – ان المتفحص في اتفاقية إيفيان يلاحظ أنها تشكل في بعض بنودها استعمارا من نوع جديد كالبنود المتعلقة بوجود امتيازات للأوروبيين الباقين و الامتيازات العسكرية .أنظر: فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق،ص246.

[3] – أحمد منغور، المرجع السابق، ص107.

[4] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص175-177.

و لمواجهة هذا التخطيط الاستعماري فقد عبر أعضاء المؤتمر عن أملهم في ان تتولى سلطات الجزائر المستقلة بحث كل تلك القضايا من جديد نظرا لما لها من تأثير على عملية التنمية والبناء و التشييد. كما تعرض المجلس الوطني إلى مسار جبهة التحرير الوطني ونقائصها وأخطائها [1].

وفي يوم28 ماي 1962م افتتحت الجلسة بمدخلة الحاج بن علا [2]المتمحورة أساسا على الصراع القائم بين هيئة الأركان العامة والحكومة، كما ندد بركود المؤسسات واقترح أن تتكفل الدورة بالمهام العاجلة عوض خوضها في المسائل العقائدية، كما تقدم علي منجلي بطلب تجديد مكتب المجلس عن طريق التصويت علي بقاء المكتب أو تجديده فكان التصويت لصالح مكتب المجلس وتقرر بقاؤه.

ثم شرع المجلس في دراسة الوثيقة التي أعدتها لجنة الحمامات، وقد قرأت الوثيقة علي الحاضرين بندا بندا، ودام النقاش ثلاثة أيام 29-30 ماي و01 جوان1962م [3]، و رغم أهمية النقاط الواردة في الوثيقة بالنسبة لمستقبل الجزائر ،إلا انها لم تثر نقاشا ذا أهمية داخل المجلس ما عدا بعض التدخلات كتدخل كافي الذي اقترح إعادة النظر في تحديد بعض المصطلحات ، وتدخل علي منجلي لمناقشة قضية الحزب الواحد حيث اقترح ضرورة إعادة النظر في تركيبة جبهة التحرير الوطني وطالب بوجود حزب واحد يقوم بعملية تجميع مختلف القوى الفاعلة وكان هناك أيضا تدخل عبد الحميد مهري فقد اعتبر بأن تأسيس الحزب الواحد يتطلب مراجعة الماضي ، فعند انطلاق ثورة نوفمبر كانت جبهة التحرير الوطني الوسيلة الوحيدة التي وحدت الشعب ضد الاستعمار لكنها لم تستطع معالجة جميع المشاكل كقضية القيادة مثلا فلكي يعاد بناء جبهة التحرير الوطني حسب رأيه يجب ان يتم تجاوز طريقة التفكير القديمة ،وتدخل فرحات عباس الذي لم يظهر عداءه أو رفضه المطلق لهذا التوجه [4].

---

[1] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 178-180.

[2] – **الحاج بن علا:** أحد نواب العربي بن مهيدي في بداية الثورة ،و أحد أصدقاء بن بلة شارك في العديد من العمليات ضد العدو إلي أن ألقي عليه القبض سنة 1956م،وقضى في السجن الفترة الباقية من الثورة إلى أن أطلق سراحه سنة 1962م. أنظر: محمد عباس، **فرسان الحرية** ،المرجع السابق،ص45.

[3]– لقد اقترح في بداية الجلسة الشيخ خير الدين محمد أن تؤخذ صورة تذكارية لتخليد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ،لكن بوصوف المسؤول عن تنظيم معدات الثورة عارض بشدة، فالعدد الكبير من المشاركين في الدورة كانوا يعملون في السر، وكانوا لا يعرفون عن بعضهم البعض إلا التسميات الحربية، وتعرف المنظمة الجيش السري العسكرية عليهم وهي في أوج نشاطها يشكل خطرا عليهم. أنظر: علي هارون، المصدر السابق، ص15.

[4]– نفسه،ص20 – 21.

و بناء على هذه الاقتراحات تم تعيين لجنة خاصة لإثراء البرنامج وتتكون هذه اللجنة من أحمد بن بلة، على هارون، أحمد بومنجل، قايد أحمد، أمحمد يزيد، الحاج بن علا ،عبد الحميد مهري ، لتقديم حوصلة للنقاش وفي صيغة مشروع موقت، ويوم 02 جوان عرضت اللجنة نتائج أشغالها، وعلى الرغم من أن جل النقاشات كانت مسجلة على أشرطة التسجيل الصوتي إلا أن ذلك لم يمنع عبد الحفيظ بوصوف المسؤول عن التنظيم والتحضير للدورة من اقتراح تعيين كاتب للجلسة تمثل في خليفة لعروسي وهو أمين وزارته، و على كل حال فقد تمت المصادقة على المشروع بالإجماع [1] ومنه اطلق اسم الميثاق عنه [2] وقد اطلق عليه ايضا اسم منهاج طرابلس المرحلي [3]، و هذا بعد مداولات خفيفة، رغم الاختلافات في توجهات وأفكار أعضاء المجلس الوطني من جهة ووضوح التوجهات الاشتراكية في النص من جهة أخرى، و لم يكن هناك اي اعتراض من طرف اي عضو من اعضاء المجلس الوطني، و تمت المصادقة على صيغة الميثاق بإجماع كل الاعضاء [4].

وقد كان إلي جانب مشروع الحمامات مشروع البرنامج الذي أعدته فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا والذي تم توزيعه على الحاضرين دون أن يحظى بمناقشة مفصلة، و نفس المصير لقيه النص الذى أعدته هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، وكذا النص الذي قدمه الحاج بن علا.

واكتفي المجلس الوطني للثورة بدعوة هيئة التحرير إلي أخذ هذه النصوص بعين الاعتبار غداة التحرير النهائي لوثيقة طرابلس [5].

هذا عن مشروع البرنامج، الذي جرت الأمور علي هذا الشكل من التوافق إلى غاية الإعلان عن العمل لتشكيل المكتب السياسي أو القيادة الجديدة التي ستسهر على تنفيذ وثيقة الميثاق وعلى تبليغها إلى قادة الولايات في الداخل وبقية الإطارات في الخارج لأبداء آرائهم حولها، وكذا على التحضير للمؤتمر الذي سيعقد داخل البلاد ويجمع كل الإطارات [6].

---

[1] – علي هارون ، المصدر السابق، ص 24-25.

[2] – سعد دحلب ،**المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، دار دحلب، الجزائر، 2008، ص171.

[3] – روبير مول، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر،ط02،دار الآداب، بيروت، 1979م، ص 141.

[4] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص125.

[5] – علي هارون ،المصدر السابق،ص14.

[6] – مصطفي مراردة، المصدر السابق، ص 205.

أما عن النقطة الثانية، المتعلقة بخصوص القيادة، وحول إعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني وقيادتها أو السلطة المقبلة في الجزائر المستقلة والتي ستحل محل المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة ،حتى ينظم مؤتمر تقييمي ،وقد أطلق عليها اسم المكتب السياسي، ولكن ظهرت خلافات حول تشكيل هذا المكتب الذي يقود البلد من خلال جبهة التحرير الوطني، وهذه النقطة كانت محل خلاف حاد بين أولئك الحاضرين في المؤتمر، واحتد الخلاف بين مختلف الاتجاهات، عندها برز رأيان: الرأي الأول يقول بالإبقاء على الحكومة المؤقتة، والرأي الثاني يرى ضرورة تعيين قيادة جديدة مباشرة.

أما هذا التضارب في الآراء، عارض محمد بوضياف فكرة تعيين قيادة جديدة ما لم يتم النظر في النقاط التالية: الفراغ الايديولوجي، غياب الصرامة الثورية، مبدأ القيادة الجماعية وغيرها من الأخطاء التي عصفت بالثورة، وللخروج من هذه المرحلة حسب محمد بوضياف اقترح قيادة من سبعة الى عشرة اشخاص تكون على مستوى تأسيس حزب خالي من أي نزعة عصبية، واشترط أن تكون في نفس الوقت قيادة سياسية وعسكرية تشرف على جيش التحرير في الداخل وعند الحدود، إلا أن هذه الفكرة لاقت اعتراضا من هواري بومدين وعلي منجلي [1].

كما أكد بوصوف من خلال تدخله على أن الجزائر لم تعرف قيادة وطنية بأتم معنى الكلمة لذلك اشترط في القيادة الجديدة أن يكون لها منهج دقيق وبرنامج عمل واضح،وأشار سليمان دهليس الى اللاشرعية التي سادت قيادة الثورة منذ مؤتمر الصومام حيث تم تغييب دور المجلس في مراقبة لجنة التنسيق ثم الحكومة المؤقتة فيما بعد لذلك اقترح ضرورة وجود ثلاثة عناصر اساسية وهي الايديولوجية، حزب وقيادة، وفي غياب العنصرين الاولين لا يمكن للقيادة أن تكون شرعية، فقيادة أي دولة حسب رأيه ليست هي مسألة أعضاء بقدر ما هي تتطلب اقامة حزب قوي، بعد طرح مختلف هذه الآراء تحدث آيت أحمد بضرورة اضفاء الصفة الديموقراطية على هذه القيادة، وأيضا تدخل الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولي الذي طالب بضرورة اشراك بعض قادة الولايات في القيادة الجديدة، وتواصلت هذه النقاشات حول خصائص القيادة الجديدة الى غاية 03 جوان دون التوصل الى قرار، لذلك تم تعيين لجنة تمثلت مهمتها في القيام بمهمة التحضير عن طريق سبر الآراء، تضم هذه اللجنة كل من الحاج بن علا، عمر بودواو، و القاضي بوبكر، تحت رئاسة محمد بن يحي [2].

---

[1]- حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص ص 126-127.

[2]- نفسه، ص 127.

يقوم عملها على جمع اصوات الأعضاء حول الاقتراحات المقدمة لتشكيل هذه المكتب، وكان الاقتراح الاول قدمه بن بلة يتكون من سبعة أشخاص هم الزعماء الخمسة بالإضافة الى محمدي السعيد والحاج بن علا، والاقتراح الثاني اقتراح كريم بلقاسم الذي يتكون من القادة الخمسة و الباءات الثلاثة وسعد دحلب [1]،قدم كل عضو من المجلس اقتراحه بكيفية سرية للجنة العضوية، وقد قامت اللجنة باستشارة المؤتمرين فردا فردا فقد كانت تتصل بالمؤتمرين وتسألهم عن الاشخاص المؤهلين ليكونوا اعضاء في المكتب، لكي تقترح على الجلسة العلنية القائمة من شأنها أن تحظى بثلثي الناخبين، إن أغلبية الثلثين وكذا الاقتراح السري عند تعيين أعضاء المجلس شرطان مطلوبان في المجلس الوطني، وما كادت اللجنة تنهي مهامها حتى سادت الفوضى كواليس فندق الاجتماع وذلك ببروز اتجاهين متصارعين هما اتجاه بن بلة المدعم من طرف هيئة الاركان واتجاه الحكومة المؤقتة، حيث صمم بن بلة على فرض اقتراحه واقصاء العسكريين الثلاثة [2].

واصلت اللجنة عملها ولم تحصل أثناء المشاورات أي قائمة علي أغلبية الثلثين اللزمة في هذه الحالة، دعي يوم 04 جوان1962 المؤتمرون إلى جلسة عامة، استهلها مقرر اللجنة بن يحي: فصرح ما مفاده: "لم نوفق في مهمتنا، نقدم استقالتنا ونلمس من الجمعية انتخاب لجنة جديدة"، كما حولنا اقتراح قائمة كفيلة بتجميع ثلثي الأعضاء لكننا فشلنا، هذا من جهة ومن جهة أخرى رفضت القائمة الموجهة الى سبر الآراء حتى من طرف الذين عينوا فيها وهم: بوضياف وايت أحمد [3]، لم تنل اي قائمة رضا الأغلبية المطلوبة ولم يعرف اي احد الأصوات التي كانت ستحصل عليها كل واحدة منهما، مثلا علي كافي وعلي هارون لم يذكرا عدد الأصوات العائدة الي كل طرف في مرحلة الاستطلاع [4]، فيما قال هشماوي، أن اقتراح بلقاسم على 31 صوتا من أصل 66 صوت [5].

---

[1] – لقد وجد كل طرف مساوئ لا تحتمل في قائمة الطرف الأخر، فقد وجدت الحكومة المؤقتة في قائمة بن بلة اقصاء لجميع أعضائها،وبالأخص الباءات الثلاثة،فأنه رغم أخطائهم الاانه كان لهم دوركبير في قيادة الثورةكما كان من مساوئها حسب أعضاء المجلس إقصاء بلقاسم كونه من أقدم المجاهدين وأيضا كونه كان ضمن مجموعة الستةفي حين لم يقبل بن بلة القائمة بسبب خلافه مع أيت أحمد وبوضياف وسوف يجد نفسه معزولا داخل المكتب السياسي. أنظر: صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 548.

[2] – علي هارون، المصدر السابق، ص ص25-27.

[3] – عمر بوداود، المصدر السابق، ص231-232.

[4] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 549.

[5] – مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص156.

وعلقت الجلسات لتشاور من جديد ،وازاء هذا المأزق رفعت الجلسة للقيام بالتشاور في الكواليس محاولة انقاض الموقف وهكذا عقد اجتماع تشاوري غير رسمي بين مجموعة تتكون من 22 مسؤولا يمثلون مجموع ولايات الداخل وفيدرالية فرنسا والمغرب وتونس وأعضاء من الحكومة المؤقتة ومن مكتب المجلس الوطني للثورة وكان الهدف ايجاد صيغة مقبولة من الجميع، منطلقا من اقتراح يتكون من ثلاثة عناصر واستئناف المداولات والعناصر الثلاثة هي: يجب احترام الشرعية والحفاظ على وحدة الصف في هذه المرحلة، تحاشي أي عمل غير لائق على الأراضي الليبية، تكذيب لجميع توقعات العدو التي تروج بانتشار الفوضى بعد ذهاب فرنسا .

واتفقت هذه المجموعة على حل يتمثل في تكوين مكتب سياسي من سبعة أعضاء هم: القادة الخمسة والعسكريين الثلاث ،وحسب علي كافي فقد تخلي بوصوف وبن طوبال عن عضويتهما لتسهيل هذه التسوية و قدم الاقتراح إلي بن بلة الذي تقبله في البداية [1]، لكن وشايات البعض جعلت أحمد بن بلة يرفض هذه التشكيلة [2].

و في ظل هذا الإخفاق ، دعى أعضاء المجلس الوطني إلى الاجتماع يوم 05جوان في جلسة علنية، وبينما كانت النقاشات دائرة حول اللجنة الثانية المراد تشكيلها للاستشارة الاعضاء، وما كاد المجلس ينظر في الامر حتي احتد النقاش حول عملية التصويت وصحة التوكيلات التي كانت بحوزة الطاهر الزبيري، فقد تدخل هذا الاخير ليطالب بحق الانتخاب بالوكالة علي ثلاثة اعضاء من مجلسه الولائي [3]فتدخل أحمد بن بلة لمساندة الزبيري بقوله :"لديه وكالات ومن حقه التصويت"، لكن بن يوسف بن خدة رفض ذلك بحجة أن أحمد بن بلة من عارض في تونس التصويت بالوكالات لكنه يدافع عن الامر الأن ،فاعتبر بن خدة ذلك مناورة غير مقبولة واتهم بن بلة بتقويض اواصر التضامن الحكومي، و هنا احتدم النقاش ثم تدهور ،ونشب شجار بين بن بلة وبن يوسف وعلت الأصوات ووصل الأمر إلى التفوه بكلام لا يليق حيث بلغت الى حد الشتم وعمت الفوضي ، ولما وصل الأمر الي هذا الحد اضطر رئيس الجلسة إلى تعليقها، حدث ذلك في حوالي منتصف ليلة 06 جوان [4].

---

[1] – فقد كان رابح بلوصيف عضو لجنة الولاية الثانية الذي قال له أنهم اتفقوا ضدك. أنظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 290.

[2] – نفسه، ص291.

[3] – هؤولاء الاعضاء هم: علي ملاح واسماعيل مصطفي والصالح يحياوي. أنظر:الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 278.

[4] – علي هارون، المصدر السابق، ص ص29-31.

وقد اعتبرت الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة أن تشكيل المكتب السياسي بناء علي اقتراح بن بلة بمثابة هزيمة سياسية لها وسحب للثقة منها، وفي ظل هذه الظروف، عمد أعضاؤه إلى الانسحاب، وفي ليلة 06-07 جوان1962م غادر طرابلس بسرعة وبصورة مفاجئة رئيس الحكومة دون ان يعلم مكتب المجلس [1] ،ما انسحاب عدد من وزراء الحكومة المؤقتة المعارضين لبن بلة وتضامن معهم محمد بوضياف، كما غادر كريم بلقاسم [2].

وبقي أعضاء المجلس الوطني للثورة ينتظرون استئناف الاجتماع مجددا لحسم ما كان معلقا فاستغلت كتلة بن بلة مغادرة بن يوسف بن خدة واعضائه وتوسعت من ثلاث وثلاثون عضوا الى تسع وثلاثين عضوا، وأعلنت وحدها المكتب السياسي، الذي يحل محل المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ووفقا للقانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة حرروا محضر جلسة [3] اعمال يشيرون الى استحالة اكمال جلسات المؤتمر بسبب مغدرة الرئيس له [4].

أما على كافي فيشير الى أن أعضاء المكتب ظلوا ينتظرون استئناف الاجتماع، وبعد مضي الوقت القانوني للانتظار جمع ثلاثي المكتب كل الوثائق مكتوبة ومسجلة وحرروا محضرا أمضاه ثلاثتهم.

وهكذا كان مصير الاجتماع – المؤتمر وانفض المجلس وان حصل اتفاق على النقطة الاولى في الاجتماع والمصادقة على وثيقة طرابلس بالإجماع التي حددت أسس بناء الدولة الجزائرية المستقلة [5]. فإن المجلس الوطني لم يستطع المصادقة على النقطة الثانية المتعلقة بالمكتب السياسي وستتواصل الامور خارجا عن المؤسسات الشرعية لجبهة لتحرير الوطني ،وعليه فإن المؤسسة التي قادة الثورة منذ تأسيسها سنة حتي 1962م لم تكن تستحق هذه الخاتمة [6].

أما عن وثيقة طرابلس التي كان هدفها إعادة بناء الدولة الجزائرية، فسوف نتعرف علي اختياراتها الكبرى لبناء الدولة الجزائرية في المبحث الموالي.

---

[1]- أنظر الملحق رقم 12 ص 127.

[2]- لطفي الخولي، المصدر السابق، ص37.

[3]- أنظر الملحق رقم 13 ص 129.

[4]- مصطفى هشماوي، المرجع السابق ،ص156-157.

[5]- علي كافي، المصدر السابق، ص290.

[6]- محفوظ قداش، المصدر السابق، ص 291 .

03- الاختيارات الكبرى لبناء الدولة الجزائرية:

لقد صادق الحاضرون على برنامج طرابلس أو ميثاق طرابلس، الذي احتوى على محاور كبرى تتعلق بماضي وحاضر، ومستقبل المجتمع الجزائري، وردت مفصلة وموسعة وشاملة لمختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعيشها الجماهير الشعبية الجزائرية وكان محتوى هذا البرنامج كما يلي وقد احترمنا التصميم الذي تبناه لتلخيص محتواه:

أ- صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية: في 19 مارس اعلن ايقاف القتال فوضع بهذا حدا لحرب إبادية طويلة غذتها الرأسمالية [1] الفرنسية ضد الشعب الجزائري ،وان نتيجة اتفاق تم في إيفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبمقتضي هذا الإتفاق يتحقق استقلال الجزائر علي أساس احترام وحدتنا الترابية وطبق إجراء تم ضبطه بين الطرفين، وسيدعي الشعب الجزائري عند استفتاء المصير للموافقة على الحل الذى نصت عليه اتفاقيات إيفيان الخاصة باستقلال الجزائر وتعاونها مع فرنسا، اعتبرت اتفاقيات إيفيان انتصارا للشعب الجزائري انتصارا سياسي لا مرد له يضع حدا للنظام الاستعماري والهيمنة الأجنبية التي دامت أكثر من قرن، لكن يجب أن لا يغيب عنا أن هذا الانتصار الذي تحقق من حيث المبدأ قد انبثق قبل كل شيء من التسلسل الثوري المنطقي المتواصل ومن الأحداث السياسية و الاجتماعية ذات الأثر التاريخي الناجمة عن الكفاح المسلح الذي قام به الشعب الجزائري، إن هذه الأحداث التي برزت خلال امتداد الحرب التحريرية هي التي تمثل الانتصار الوحيد الدائم لأنها تشكل الضمان الحقيقي لمستقبل بلادنا وثورتنا [2].

أ- 01:الحرب الاستعمارية وتحول الاستعمار الفرنسي: إن الحرب الاستعمارية التي شنتها فرنسا ضد الشعب الجزائري قد اتخذت طابع عملية إبادية حقيقية، وقد اضطرت فرنسا تحت الكفاح التحرري والوضع الدولي إلي التسليم بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية [3].

---

[1]- **الرأسمالية**: مذهب اقتصادي واجتماعي، تقوم فلسفة النظام الرأسمالي علي الملكية الفردية والسوق الحرة ورأس المال الذي تنسب إليه الرأسمالية هوما يملكه الرأسمالي ويستثمره في الانتاج، وتعمل الرأسمالية علي تسارع الإنتاج ،وترتكز علي مبدأ الملكية الفردية وتستبعد أي تدخل لدولة في الشؤون الاقتصادية. أنظر: عبد المنعم الحفني، المرجع السابق،ص374-375.

[2] - **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م (نداء أول نوفمبر-مؤتمر الصومام-مؤتمر طرابلس)** ،تصدير عبد العزيز بوتفليقة، وزارة الثقافة ،الجزائر، 2009م، ص ص 53-55.

[3] - محمد جغابة ، المرجع السابق، ص 132-133.

واتفاقيات إيفيان المبرمة في 18 مارس 1962م قد أقرت الاعتراف بالسيادة الوطنية للجزائر ووحدة ترابها، ولكن هذه الاتفاقيات قد نصت في مقابل الاستقلال على سياسة تعاون بين الجزائر وفرنسا ، وهذا التعاون كما يبدو من اتفاقيات إيفيان يستلزم إبقاء قيود التبعية في الميدان الثقافي والاقتصادي ، ومن الواضح أن التعاون يمثل أصدق تعبير على سياسة الاستعمار الجديد التي تتوخاها فرنسا ويتصل بظاهرة تحويل الاستعمار القديم إلي استعمار من نوع جديد [1].

أ-02: الجزائر علي أبواب الإستقلال: إن اتفاقية إيفيان اعتبرت من طرف الأوساط الاستعمارية التقليدية والأوساط العسكرية كهزيمة ساحقة وإهانة لم يسبق لها مثيل، إن القضاء على منظمة الجيش السري الذي يمثل مهمة عاجلة يترك مشكلة وجود المستوطنين الفرنسيين كما هي، والضمانات التي أعطيت بمقتضي اتفاقيات إيفيان يستلزم بقاؤهم في بلادنا بصفتهم أقلية محظوظة فيجب حفظ أمن هؤلاء الفرنسيين وأملاكهم ،إن سيطرة فرنسي الجزائر بقيت ساحقة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية وهي تتعارض مع المشاريع الأساسية للثورة، إن اتفاقيات إيفيان تنص علي أن الحكومة الفرنسية سوف تبقي لمدة معينة قواتها العسكرية في الجزائر وتحتفظ بقاعدة المرسي الكبير والمطارات العسكرية و المنشآت الذرية في جنوب البلاد،إن السيادة قد استرجعت ولكن بقي أن يعطى محتوي للتحرير الوطني ،إن هذه العراقيل التي تعوق انطلاق الدولة الجزائرية الناشئة والبدء في تنفيذ المهام الكبرى للثورة بسب مناورات العدو الاستعماري.

أ-03: نقائص جبهة التحرير الوطني قلة وعي مناف للثورة: كانت جبهة التحرير الوطني تجهل المؤهلات الثورية العميقة للشعب في الأرياف والقليل الذي كانت تعرفه كان يتعلق بوضعية راكدة في الظاهر منذ زمن طويل وكانت الأحزاب الوطنية تنظر لها بنظرة المتكاسلة علي أنها واقع حقيقي، ولم تهتم جبهة التحرير بأن تتجاوز إيجابيا الهدف الوحيد المسجل للحركة الوطنية وهو الاستقلال ومن جهة أخري كانت النظر إلي احتمال تدخل عاملين أساسيين وهما طابع الحرب الاستعمارية نفسها في بلد توجد به نسبة من المستوطنيين الأجانب الذين كانوا في نفس الوقت يقومون بدور الممثل والعميل المساعد للاستعمار،إن الجبهة بالرغم من معارضتها العنيفة للإقطاعية ومحاربة أسسها الاجتماعية ، لم تقم بأي مجهود لتنجو هي نفسها من اثار تلك الإقطاعية في بعض الجوانب [2].

---

[1]– محمد جغابة ، المرجع السابق، ص134-135.

[2]-نفسه، ص 135-136.

وكما وجدت إقطاعية زراعية يمكن وجود إقطاعيات سياسية ومجموعات فوضوية من القادة ورؤساء وفرق متحزبة من الزبائن والأشياع والسبب في ذلك هو عدم التربية الديمقراطية في صفوف المناضلين السياسيين وبين المواطنين علي العموم، هنالك نفسية أخري يجب أن تندد بها لأنها تسببت في ماضي حياتنا السياسية في إحداث خرائب لا حصر لها وهي توشك اليوم وبنفس الأهمية التي توجد في بقايا الإقطاعية أن تحدث ضررا فادحا بالثورة ونعني بها نفسية البرجوازية الصغيرة ،إن انعدام مذهب صارم عند جبهة التحرير الوطني قد أتاح لهذه النفسية أن تتفشي داخل صفوف عدد كبير من الإطارات والشباب ،إن من الأسباب الرئيسية التي عاقت تطور جبهة التحرير الوطني في الميدان الإيديولوجي وساهمت في تفاقم نقائصها وأثرت تأثيرا فادحا علي الحالة العامة بالجزائر أثناء الحرب تكمن في الهوة التي فصلت بين القيادة والجماهير والشعبية.

إن تجربة سبع سنوات ونصف أثبتت أنه من غير إيديولوجية ناضجة ومنسجمة مع الواقع الوطني وجماهير الشعب، لا يكون هناك حزب ثوري [1].

ب: الثورة الديمقراطية الشعبية:

إن حرب التحرير التي قام بها الشعب الجزائري المظفر تعيد للجزائر سيادتها الوطنية واستقلالها ولم تنته المعركة بذلك ،بل علي العكس يجب أن تستمر لتوسيع ودعم انتصارات الكفاح المسلح بالتشييد الثوري للدولة والمجتمع .

ب- 01:خاصيات الجزائر: لقد نفضت الجزائر من حيث وضعها العام منذ وقت قريب السيطرة الاستعمارية وعهد شبه الإقطاعية إن هذه الخاصية المزدوجة لن تزول تلقائيا مع الحصول علي الاستقلال وإنها تبقي ما لم يتحقق التحول الجذري للمجتمع .

- البلد المستعمر: خضعت الجزائر أكثر من قرن لهيمنة أجنبية أساسها الاستيطان علي أوسع نطاق والاستغلال الإمبريالي ،إن المستعمرين قد أقاموا من خلال الحرب بإبادة الشعب والمجتمع في الجزائر وتدميرهما تدميرا منظما، فهذا العمل وهو يتعدى الغزو الاستعماري البسيط الذي يقصد منه ضمان الإشراف علي الثروات الطبيعية للبلاد ،و الواقع أن الغزاة الفرنسيين حاولوا في خضم هذه الأحداث أن يطبقوا من جديد علي الجزائريين عملية الإبادة التي أذابت مجتمع هنود أمريكا من قبل [2].

---

[1] - **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر1954م**، المصدر السابق، ص ص 57-60.

[2] - صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 594-595.

وفشل هذا المخطط المنافي للطبيعة مرده إلى مسألة أن المجتمع الجزائري قد كان منظما في إطار أمة واعية ومتطورة.

- البلد الشبه إقطاعي: إن الجزائر كأغلب بلدان إفريقيا وأسيا عرفت الإقطاع نظاما اقتصاديا و اجتماعيا ،وهذا النظام يمتد نسبيا إلي أيامنا بعد أن خضع منذ 1830م لسلسلة من التحولات ،وإن الإقطاع يشكل عنصرا رجعيا بائدا ،إن الإقطاع هو ثمرة انحطاط المغرب الكبير في حقبة ما من تاريخه لم يتمكن من البقاء إلا في سياق قيم اجتماعية وثقافية ودينية متدهورة هي الأخرى، وإذ يعتمد الإقطاع علي مبدأ السلطة التحكيمية والدينية وهو مصدر السلطة الظلم فإن له شكلا طفيليا حادا، وهو يعمل بهذين المظهرين علي دوام هياكل ومفاهيم تعداها الزمن وهي الروح القبلية والجهوية واحتقار المرأة وتمييزها و الجهل العام، فكل هذه المفاهيم والأعمال الرجعية التي لاتزال شائعة في الحياة الريفية الجزائرية تشكل عقبة في طريق التقدم وتحرير الإنسان ،والفلاحون الجزائريون الذين كانوا دوما يحاربون الاضطهاد والركود الناتجين عن النظام الإقطاعي لا يمكنهم التغلب عليه وحدهم ،إنه من واجب الثورة أن تضفي نهائيا مخلفات الإقطاع المعادية للوطن والمجتمع ولمصلحة الشعب [1].

ب-02:المحتوي الاجتماعي لحركة التحرير الوطني: لقد ظهر منذ غزة نوفمبر 1954م بعد جديد في حياة المجتمع الجزائري التي بقيت راكدة حتي الأن وهو بعدالحركة التي يحددها الالتزام الجماعي للشعب بالكفاح الوطني ودخوله فيه ،أن هذه الحركة من حيث عمقها وامتدادها قد أعادت النظر في كل قيم المجتمع وطرحت مشاكل المجتمع الجديد ،الفلاحون الفقراء الذين ذهبوا أساسا ضحية لنزع الملكية العقارية و الاستغلال من طرف المستعمر، فئة اجتماعية أخري متوسطة وهي فئة أصحاب الصناعات التقليدية والمستخدمين الصغار و المتوسطين والموظفين وصغار التجار وكلهم يكونون ما نسميه بالبرجوازية الصغيرة وغالبا ما كانت تشارك بنشاط في كفاح التحرير بتقديم الإطارات السياسية، هناك أخيرا طبقة بورجوازية نسبيا لا تهتم كثيرا تتكون من بعض رجال الأعمال وكبار التجار وأصحاب الصناعات و يضاف إلى هذه الطبقة بعض كبار الملاك العقاريين وأعيان الإدارة الاستعمارية إن هاتين الطبقتين الاجتماعيتين قد شاركتنا في الثورة دوريا، اما عن إيمان وطني أو بصفة انتهازية وإنه يتعين أن نستثني منهم الإقطاعيون الإداريين المعروفين والخونة الذين انضموا انضماما كليا للاستعمار [2].

---

[1] - مصطفي طلاس وبسام العسلي ،**الثورة الجزائرية**، دار طلاس،دمشق،1984م،ص ص601-603 .

[2] - نفسه، ص604 .

ب-03:المهام الأساسية للثورة الديمقراطية الشعبية: لقد درسنا في كل ما سبق الوضع العام للمجتمع قبيل وحتي وقت حصول الجزائر علي استقلالها وكذلك الخاصيات الأساسية لحركة التحرير الوطني، إن كل مكاسب هذا الكفاح وتنظيمها وإتمامها يجب أن تدرس وهنا تكمن المهمة التاريخية للثورة الديمقراطية الشعبية ،وهذا يقتضي بالضرورة جهدا في تحليل وتكوين مناسب وتوجيها صحيحا صارما كما أنه يتطلب اختيارات واضحة ،إن الانطلاق من الواقع الجزائري من خلال معطياته الموضوعية ومطامح الشعب، والتعبير عن هذا الواقع علي أن يأخذ بعين الاعتبار متطلبات التقدم العصري واكتشافات العلم وتجارب الحركات الثورية الأخرى ومحاربة الإمبريالية في العالم، كذلك فإنه يجب تفادي الاستلهام من الصيغ الجاهزة دون الرجوع إلى واقع الجزائر الملموس، ويجب بنفس الطريقة أن نحترز من الانجرار إلي خط الذين يزعمون الاستغناء عن تجربة الغير وما تقدمه الحركات الثورية في عصرنا، إن الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية وإن الثورة الديمقراطية الشعبية يجب أن تخلق الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي شعب [1].

- المحتوي الديمقراطي: من مهمة الثورة توطيد أركان الأمة التي أصبحت مستقلة من خلال استعادة القيم المكبوتة أو المحطمة من قبل الاستعمار وبعبارة أخري يجب أن تكون ذات سيادة، اقتصاد، و ثقافة وطنية ،هذه القيم سوف تصاغ وتنظم بالضرورة ضمن أفق عصري، و هذا يستلزم القضاء علي البني الاقتصادية والاجتماعية للإقطاعية وبقاياها وتوطيد بني جديدة وتوجيهات كفيلة بتشجيع وضمان تحرر الإنسان وتمتعه الكامل بحريته.

إن الظروف الاقتصادية للبلد تحدد وضعها الاجتماعي وحتي تكون تنمية الجزائر سريعة ومنسجمة ومتجهة نحو تلبية حاجيات الجميع في إطار استغلال جماعي ،يجب أن يصاغ بالضرورة ضمن أفق اشتراكي، وأن الروح الديمقراطية لا يجب أن تكون مجرد تأمل نظري، يجب أن تتجسد في مؤسسات تابعة للدولة محددة بدقة وفي جميع قطاعات الحياة الاجتماعية للبلاد.

- المحتوي الشعبي: إن مصير كل فرد مرتبط بمصير المجتمع كله، والديمقراطية بالنسبة إلينا لا يجب أن تكون مجرد ازدهار الحريات الفردية، إنها بالخصوص التعبير الجماعي عن المسؤولية الشعبية [2].

---

[1] - عاشور شرقي، **قاموس الثورة الجزائرية1954م-1962م**،تر:عالم مختار، دار القصبة،الجزائر،2007م،ص 487-488.

[2] - نفسه، ص489.

إن تشييد دولة عصرية علي أسس ديمقراطية مناهضة للإمبريالية والإقطاع لن تكون ممكنة إلا من خلال المبادرة و اليقظة والرقابة المباشرة للشعب ،إن مهام الثورة الديمقراطية في الجزائر هائلة و لا يمكن تحقيقها من طرف طبقة اجتماعية مهما كانت درجة استنارتها ،وحدة الشعب بوسعها إيصالها إلي بر الأمان، أي الفلاحون والعمال علي العموم والشباب والمثقفون والثوريين.

إن تجربة بعض البلدان المستقلة حديثا، تعلمنا أن بالإمكان أن تسيطر شريحة اجتماعية متميزة على السلطة والاستبداد بها ،وهي بهذا تحرم الشعب من ثمار كفاحه وتنفصل عنه لتتحالف مع الإمبريالية باسم الوحدة الوطنية التي تستغلها بانتهازية ،تزعم البرجوازية أنها تتصرف من أجل خير الشعب طالبة منه تأييدها، إن الوحدة الوطنية ليست الوحدة حول الطبقة البرجوازية ،إنها تأكيد وحدة الشعب علي أساس مبادئ الثورة الديمقراطية الشعبية والتي من أجلها يتوجب علي البرجوازية نفسها أن تربط مصالحها بها، وسوف تقاس الروح الوطنية للبرجوازية بمدي قبولها لهذا المطلب ومدي دعمها للقضية الوطنية ،إن اليقظة تفرض علينا، الأن محاربة هذه المخاطر باتخاذ التدابير الملائمة لمنح توسع القاعدة الاقتصادية للبرجوازية المرتبطة برأسمال الاستعمار الجديد [1].

- من أجل طليعة واعية: إن إنجاز أهداف الثورة الديمقراطية يتطلب إبراز وتكوين طليعة واعية تضم في صفوفها عناصر تابعة من الفلاحين والعمال عموما والشبان والمثقفين الثوريين ،سيكون علي هذه الطليعة القيام بدور إعداد فكر سياسي واجتماعي يعكس بإخلاص تطلعات الجماهير في إطار الثورة الديمقراطية الشعبية، لقد أحدثت حرب التحرير طوال سبع سنوات ونصف، انقلابات معتبرة في المجتمع الجزائري ،هذه الوضعية الجديدة تماما وإرساء دعائم النظام السياسي الجديد الذي يتطلبه يلزماننا بخلق فكر جديد، إن تشييد دولة عصرية وتنظيم مجتمع ثوري يفرضان اللجوء إلى مناهج ومعايير علمية من حيث النظرية ومن حيث الممارسة ،إن تصور المسؤولية السياسية وممارستها يجب أن يرتكزا علي التحليل الموضوعي للأحداث و التقييم الصحيح للوقائع، وهو ما يفترض روح بحث عقلاني وجهد استكشافي ملموس، إن القيم الأخلاقية الفردية المحترمة والضرورية ، ليس بإمكانها أن تكون حاسمة في بناء المجتمع ذلك أن السير الحسن لهذه الأخير هو الذي يخلق شروط ازدهارها الجماعي [2].

[1] - عاشور شرقي، المرجع السابق، ص 489.

[2] - نفسه، ص 489.

- من أجل تعريف جديد للثقافة: إن ضرورة خلق فكر سياسي واجتماعي متشبع بمبادئ علمية ومحمي من عادات الفكر المغلوط ، يجعلنا ندرك أهمية تصور جديد للثقافة، فيجب أن تكون الثقافة الجزائرية وطنية، ثورية، علمية، وإن دورها كثقافة وطنية يتمثل في المقام الأول في أن تستعيد اللغة العربية المعبرة عن القيم الثقافية لبلدنا كرامتها وفعاليتها كلغة حضارة ،من أجل هذا عليها أن تقوم بإعادة بناء وتثمين والتعريف بالتراث الوطني وروحه الإنسانية المزدوجة الكلاسيكية والعصرية بغرض إعادة إدماجها في الحياة الفكرية، وبهذا سوف تكافح هيمنة الثقافة الوافدة والتأثير الغربي [1]، وبوصفها ثقافة ثورية سوف تساهم في المهمة التحريرية للشعب، التي تتمثل في تصفية مخلفات الإقطاعية والخرافات المعادية للمجتمع، وإن الثقافة الجزائرية كثقافة علمية بوسائلها ومداها يجب أن يتحدد مضمونها استنادا إلي طابعها العقلاني، ومعداتها التقنية وروح البحث الذي يحركها ونشرها المنهجي والمعمم علي كل المستويات المجتمع ،والثقافة الجزائرية بهذا المفهوم يجب أن تكون الرباط الحي والضروري بين الجهد العقائدي للثورة الديمقراطية الشعبية وبين المهام العلمية واليومية التي يتطلبها تشييد البلاد [2]، بهذا الصدد فإن الرفع الضروري للمستوي الثقافي للمناضلين والإطارات والمسؤولين والجماهير عموما يكتسي رأسمالا هاما، إن على طليعة الشعب الثورية أن تعطي المثل من خلال رفع مستواها الثقافي نفسه وتجعل من هذا الهدف شعارا لها، إن طليعة الشعب الجزائري المتوجهة بتصميم نحو تحقيق المهام الثورية سوف تبدأ قبل كل شيء بتمهيد الطريق المؤدي إلي التقدم الجماعي للمجتمع من خلال تصفية أثار وبقايا النظام البائد ورفع الغطاء عن الملابسات، إن نجاح الثورة الديمقراطية يتطلب هذا الثمن.

ج:لتحقيق المهام الاقتصادية الاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية:

يجب صياغة عملنا والقيام به علي الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وفي المستوي الدولي حتي يتسنى لنا تحرير الجزائر من مخلفات الاستعمار وبقايا الاقطاع وحتي نضع هياكل المجتمع الجديد الذي يجب تشييده علي أسس شعبية ومعادية للإمبريالية ونعني باختيار خطوط العمل هذه [3].

---

[1] - مصطفي طلاس وبسام العسلي، المرجع السابق، ص609.

[2] - أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة 1954م-1962م**،ط01،دار الغرب الاسلامي بيروت،2007م ، ص116.

[3] - مصطفي طلاس وبسام العسلي، المرجع السابق،ص610 .

ج – 01:بناء اقتصاد وطني:

– لمحة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر المستعمرة: ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد استعماري تسيطر عليه فرنسا كليا وتحت أيد أجنبية ،وقائم علي التصدير للمواد الأولية وسوق للمواد المصنعة، ولقد ظلت الجزائر دائما الممون الأول لفرنسا ،كما هيمنت أقلية استوطنت البلاد في ظل الغزو وبدعم من المستعمر علي أهم وسائل الإنتاج وهي تملك أهم الأراضي الخصبة ،كما تحتكر البنوك والنشاط الصناعي والتجاري وتؤطر البلاد من الناحية التقنية ،كما يري برنامج طرابلس أن الاقتصاد الوطني اقتصاد مختل التوازن وغير متناسق يتواجد به قطاعان تربط بينهما شبكة تجارية هشة، فالأول: رأسمالي عصري مجهز، والثاني: تقليدي يعيش عليه السواد الأعظم من الجزائريين الفقراء، وعليه حسب برنامج طرابلس يجب اعتماد مبادئ سياسية تقوم علي: رفض الهيمنة الأجنبية والليبرالية الاقتصادية ،العمل علي إيجاد سياسة تخطيط مع المشاركة الديمقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية ،ولن يتم بناء الاقتصاد علي أسس جديدة إلا بانقلاب جذري في الهياكل الحالية [1] .

– المهام الاقتصادية للثورة الديمقراطية الشعبية:

01-الثورة الزراعية: القائمة علي الإصلاح الزراعي تحت شعار" الأرض لم يخدمها أو يزرعها"، وأيضا المحافظة علي السياسة العقارية.

02-تطوير المنشآت: دعائم الاقتصاد وذلك بواسطة التأميم لوسائل النقل وتحسين وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية بهدف ربط المدن الكبرى بالمناطق الريفية والقروية المعزولة.

03- تأميم القرض والتجارة الخارجية: بواسطة تأميم شركات التأمين و كذا المصارف إلى جانب تأميم التجارة الخارجية

04- تأميم الثروات المعدنية و الطاقوية: توسيع شبكة الكهرباء والغاز وتكوين إطارات في مجال الهندسة و التقنيين.

05- إرساء الصناعة و تنميتها: خاصة القاعدية منها الي جانب الصناعات الزراعية، وتوجيهها عبر نظام المحطات الصناعية، مع مراعاة عدم إهمال الصناعات التقليدية واستثمار الموارد الأولية من خدمات وطاقة، وخلاصة هذا كله هو الانتقال من الليبرالية الاستعمارية إلي الاشتراكية الجماعية [2].

---

[1]– **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م**،المصدر السابق،ص 74-75.

[2]–نفسه، ص76-77.

ج-02:تحقيق المطامع الاجتماعية للجماهير:

01- رفع المستوي المعيشة: عبر محاربة البطالة، و شتي مظاهر الترف المادي.

02- محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية : من خلال غرس القيم الوطنية التي أظهرت التجارب التاريخية للشعب الجزائري قبل الثورة ارتباطها بالحضارة الإسلامية في كل أبعادها: الدينية ،الثقافية ، اللغوية.

03- السكن: اعتبره البرنامج ميدانا يرتبط بحياة الأغلبية العظمي من الجزائريين الذين هم بدون مأوي بسبب الاستعمار، مما يستلزم توفيره بصفة استعجالية.

04- الصحة العامة: إن الاهتمام بها يكون عبر تأميم المؤسسات الطبية ومنشآت الصحة، بغرض ضمان مجانية العلاج مع مصاحبة ذلك بتكوين سريع ونوعي للإطارات التي تشرف علي هذا القطاع الحيوي بما يضمن فعاليته.

05- تحرير المرأة: لقد خلقت مشاركتها في الكفاح الظروف الملائمة لكسر الكابوس الذي يحيط بها ويقيدها، ولأشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد، ينبغي للحزب أن يقضي علي كل عوائق تطور المرأة وأن يدعم عمل المنظمات النسوية، ولا يمكن للحزب أن يكتفي بالموافق المبدئية فقط بل عليه أن يجعل من تطور المرأة واقعا وذلك بواسطة تحويل النساء مسؤوليات حزبية [1].

ج- 03:من أجل سياسة خارجية مستقلة: إن التوجيه الصحيح للسياسة الخارجية عامل هام من بين عوامل تدعيم استقلال وتشييد اقتصادنا الوطني ،ذلك أن الجزائر تستعيد سيادتها في سياق دولي ما فتئ ميزان القوي يتطور فيه لفائدة الشعوب المحبة للسلام وعلى حساب الإمبريالية :

- محاربة الاستعمار والتحالف مع البلدان التي نجحت في دعم استقلالها وتحررت من الهيمنة الأجنبية.
- دعم حركة النضال من أجل الوحدة المغاربية والعربية والإفريقية في اتجاه مصالح الشعوب.
- دعم حركة التحرر، وتوسيع جبهة النضال بما يمكن من تحقيق التضامن الفعال ضده.
- النضال من أجل التعاون الدولي، تعزيز السلام والحد من سياسات الأحلاف والتسابق نحو التسليح والتدخلات الأجنبية.

إن هذه السياسة الخارجية رافد لابد منه للوصول الي الأهداف الداخلية، وهي ستمكن بلادنا من تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية والمساهمة في بناء عالم جديد [2].

---

[1]- بشير بلاح،المرجع السابق،ص334.

[2]- **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م**،المصدر السابق،ص80.

أرفق برنامج طرابلس بملحق عنوانه "الحزب":

لتحقيق أهداف ديمقراطية شعبية لابد من حزب جماهيري قوي وواعي، فحزب جبهة التحرير الوطني الذي ولد في خضم المعركة جمع في صفوفه كل الطاقات الحية للشعب، وإن الحزب ليس تجمعا لكنه يضم الواعيين الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية، إن الحزب الذي هو طليعة القوي الثورية في البلاد يبعد عن صفوفه كل تواجد ايديولوجي مخالف.

- الحزب منظمة ديمقراطية: يجب علي الحزب الذي هو مرآة لحقائق البلد بما فيها الإمكانيات الحية التي تحتويها والذي هو أيضا وسيلة التعبير عن المتطلبات الجماهيرية، أن يعمل علي قاعدة ديمقراطية، وهذا يتطلب عملا سياسيا متواصلا داخل الحزب يتعدد اللقاءات بين القاعدة والقمة وبالأخص اللقاءات الدائمة للمسؤولين مع المنظمات القاعدية ومن خلالها مع الوطن كله [1].

- علاقة الحزب بالدولة: إن حزب هو الذي يضع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن ،ويقترح نشاطات الدولة، يضمن تحقيق برنامج الحزب، في إطار الدولة وبواسطة مساهمة المناضلين في أنظمة الدولة وبالأخص في الوظائف القيادية.

- التكوين شرط أساسي لتطوير الحزب: إن تكوين الإطارات هو الشرط الأول لتقوية الحزب، وضمان نجاح الثورة، فعلي الحزب أن يحد من النقيض الموجود في التكوين السياسي للمناضلين وتلقين النهج السياسي وبرنامج الحزب ونشرهما في الأوساط الجماهيرية.

- المنظمات الجماهيرية: إن تنوع احتياجات الوطن تعبر عنها المنظمات الجماهيرية والحزب يساعد على إحداث هذه المنظمات ،والمطلوب منه أن ينعشها لضمان توجيهها في إطار برنامجه الشامل وتأثير الحزب في الجماهير يبرهن عنه وجود مناضلين ملتزمين في صفوفه، فالمنظمات الجماهيرية تضم الشباب والطلبة والنساء والنقابات من أجل الدفاع عن مصالحهم الخاصة وضمان مشاركتهم المنظمة ضمن مهام الثورة.

- تطوير جيش التحرير الوطني: إن نهاية الحرب و تكوين جيش وطني كلها عوامل تتطلب تطوير الجيش، وجيش التحرير هو منظمة عسكرية لجبهة التحرير يتكون من مناضلين وهذه الصفة النضالية هي القاعدة الأساسية للمجاهدين في جيش التحرير الوطني بمناضلين ليجعل منهم مجاهدين [2].

---

[1]- مصطفي طلاس وبسام العسلي، المرجع السابق، ص623.

[2] - نفسه،ص624 .

- تعبئة الجماهير: إن طابع التخلف الذي يميز الجزائر، وكذلك الخراب الذي خلفته سبع سنوات ونصف من الحزب والطابع الاستعجالي الذي تفرضه المتطلبات والمشاكل الوطنية كلها عوامل تلح باستعجال هذه الوسيلة الرئيسية في يد الجزائريين، سواء ما يخص مسألة الإصلاح الزراعي ومشاكلها التنظيمية ومشاكل السكن، ومحو الأمية ،فإن الدولة لا يمكنها أن تستغني عن مساعدة الحزب لها في إيجاد الحلول لهذه المشاكل [1].

وعليه فإن جهودها يجب أن تنصب دوما نحو إحداث وإبقاء روح التعبئة في أوساط الجماهير وهو الطريق المؤدية إلي جعل الجزائر دولة عصرية، ويجب المحافظة علي انطلاقة شعبنا الناجمة عن الحرب وخلق هذا الجو الأخوي والحماس يضمن تحقيق المنجزات الكبرى [2].

[1] - **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م**،المصدر السابق،85.

[2] - نفسه،ص86.

04- أهمية ميثاق طرابلس 1962م:

يعتبر ميثاق طرابلس من أهم مواثيق الثورة التحريرية بحكم طبيعة المرحلة التي جاء فيها والتصورات والأفكار التي أقرها، فقد تم وضعه في الفترة الانتقالية بعد وقف اطلاق النار، وهي الفترة التي كانت بداية لعهد التحولات الكبرى للمجتمع الجزائري [1]،وقد كانت استراتيجية هذا البرنامج ضرورية لإعداد خطة لمستقبل الدولة الجزائرية الجديدة التي ستبدأ ممارسة أعمالها إبتدءا من تاريخ جويلية 1962م بعد استفتاء 01 جويلية 1962م [2]، فقد جاء لتنظيم الدولة الجزائرية المقبلة بجميع أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذا تقييم للوضع في البلاد وكذلك اتفاقيات التي تعتبر أساس لإعطاء استقلال والسيادة الوطنية [3].

وقد جاءت الوثيقة التي عرفت تاريخيا بميثاق طرابلس مرتكزة علي ثلاثة محاور أو ثلاثة أجزاء بالإضافة إلي ملحق خاص حول العلاقة بين الحزب والدولة [4]:

فبالنسبة إلى الجزء الأول الذي تناول "وضع الجزائر عشية الاستقلال" بما فيها اتفاقيات إيفيان، فقد أعطى البرنامج تقييما لأوضاع الجزائر من الاحتلال وإلى غاية توقيع اتفاقية إيفيان مراكزا على السيادة الوطنية والسياسة الفرنسية الهادفة إلى تقويضها ،كما وقف البرنامج مطولا عند تحليل اتفاقية إيفيان مبرزا مواطن الضعف فيها فأشار الى التعاون بين الجزائر وفرنسا واعتبره قيدا من قيود التبعية في الميدان الاقتصادي والثقافي و يمنح ضمانات محدودة ومكانا ممتازا للفرنسيين الذين يريدون البقاء في الجزائر كما اعتبر احتفاظ الحكومة الفرنسية بقاعدة المرسي الكبير والمطارات العسكرية والمنشآت الذرية في الجنوب من شأنه أن يحد من حرية الدولة الجزائرية ويهدد سيادتها.

وبذلك نلاحظ أن برنامج طرابلس كان متحفظا من اتفاقيات إيفيان بتبيان مخاطرها المحتملة ،كما نبه للمشروع الاستعماري الذي يهدف ابقاء مصير الجزائر مرتبط بطرق وأشكال جديدة مما يشكل تهديدا حقيقا لاستكمال أبعاد الاستقلال الوطني وترسيخ دعائم السيادة الوطنية [5].

---

[1] – فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق،ص245 .

[2] – محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص 240.

[3] – الجنيدي خليفة، **حوار حول الثورة**،ج03، موفم للنشر،الجزائر،2008م،ص345.

[4] – رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في الميزان**، المرجع السابق،ص55.

[5] – الجنيدي خليفة، المصدر السابق، ص 354.

ولم تكن اتفاقيات إيفيان الهاجس الوحيد، بل كان أيضا واعيا بحجم التحديات الأخرى والتي من ضمنها منظمة الجيش السري والتي كان موقف البرنامج منها القضاء عليها بشكل نهائي [1].

كما قيم ميثاق طرابلس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مستخلصا من ذلك التقييم مأسوية هذه الاوضاع لذلك كان اقتراحه علاج هذه الحالة بإيجاد العمل و التعليم [2]، وهذا يعني إعطاء سيادة الوطنية محتواه الحقيقي وفي ذلك دليل علي العمق الوطني الثوري لإيديولوجية جبهة التحرير الوطني، وهو العمق الذي يزداد وضوحا وتحليلا برفض البرنامج أية محاولة فرنسية تهدف الى أية قوة ثالثة ومحذرا في الوقت نفسه من ان تحول هذه القوة اذا ما نجحت فرنسا في إيجادها، استقلال الجزائر إلى نكسة تنتهي إلى التخلي عن أهداف الثورة ،كما يعيد هذا الموقف تكريسا لمواقف البرامج السابقة للثورة [3]،كما يلفت الانتباه في الميثاق، النقد الذي وجهه البرنامج لطريقة عمل جبهة التحرير كما تعرض المجلس الوطني إلى مسار جبهة التحرير الوطني ونقائصها وأخطائها والتي ركزت على الكفاح من أجل الاستقلال وأهملت الجوانب الأخرى التي كانت تتطور بدورها وخاصة الجانب الاجتماعي و الاقتصادي وحتى الفكري، كما توقف المجلس إلى بقاء القيادة العليا للثورة خارج الوطن لأنه تسبب في إيجاد قطيعة بينها وبين الواقع الوطني [4]،وعليه فإن برنامج قدم تقييما شاملا للأوضاع، تضمنه نقد لأسلوب عمل جبهة التحرير الوطني وبالرغم مما احتواه ذلك النقد من هفوات فإن ذلك لم يمنع من اعتبار هذا التقييم تطورا في مسيرة الفكر الوطني [5]،كون الميثاق كما قال محمد العربي ولد خليفة: وضع جردا دقيقا لإيجابيات وسلبيات الماضي [6]، ثم إن استخدام أسلوب النقد الذاتي في هذا التقييم دل بوضوح على عدم تطرف الفكر الوطني ونظرته الموضوعية ونزعته الوطنية ،كما أن اعتماد على دراسة الأوضاع وتقيمها سلبا وإيجابا و توظيف ذلك لبناء مشروعها يجعلها تدخل ضمن خانة البلدان التي تعتمد الواقع والتجربة والتقييم الموضوعي في تسيير أفكارها و أهدافها [7].

---

[1] – فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق ،ص250.

[2] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 168-170.

[3] – أحمد منغوز، المرجع السابق،ص107.

[4] – نفسه،ص108.

[5] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 176-178.

[6] – محمد العربي ولد خليفة، **الثورة الجزائرية معطيات و تحديات**، المؤسسة الوطنية،الجزائر،1991م،ص85.

[7] – فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق ،ص 255.

بعد هذا التقييم للرصيد النضالي،سطر البرنامج الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة الجزائرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،وذلك في الجزئين الثاني والثالث، واللذان كانا تحت عنوان: الثورة الديمقراطية الشعبية ولتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية لثورة الديمقراطية [1].

أ- أهميته فى المجال السياسي: لقد كانت التوجهات السياسية في البرنامج توجهات تخص السياسة الداخلية، وأيضا توجهات فيما يخص السياسة الخارجية:

أ-01 :داخليا:

في هذا المجال ركز ميثاق طرابلس علي تسطير أهداف ومبادئ تتعلق ببناء الدولة الجزائرية، وكان علي رأسها تحديث الدولة الجزائرية، بناء علي أسس علمية وعصرية وتجارب الحركات الثورية دون إهمال الواقع الجزائري بمعطياته الموضوعية ومطامحه الشعبية، وبذلك نلاحظ أن رغبة التحديث التي تباناه البرنامج قرناه انطلاقا من الواقع الجزائري مفضلا الانفتاح علي العالم للاستفادة من تجارب الأمم المفيدة، بيدا أنه نسجل أن هدف بناء الدولة الجزائرية وتحديثها جاء في إطار المبادئ الاشتراكية وليس في إطار المبادئ الاسلامية ،وقد أحدث تبني ميثاق طرابلس للمبادئ الاشتراكية جدلا واسعا وسط المؤرخين والمفكرين الجزائريين فمنهم من اعتبر ذلك خروجا عن المبادئ الإسلامية للمجتمع الجزائري وواقعه الجغرافي والنضالي، في حين اعتبر واضعوا الميثاق، بأن الاشتراكية ليست اختيارا تعسفيا ولا دخيل علي الأمة الجزائرية بل إنه عملية تسمد جذورها من معركة التحرير الوطني، وأن الاشتراكية ليست دينا ،إنها سلاح نظري واستراتيجي يأخذ بعين الاعتبار واقع كل شعب و يقتضي من ذلك نبذ كل جمود، ومهما كان الأمر فإن الذي يجب تأكيده هو أن ميثاق طرابلس خالف بيان أول نوفمبر الذي نص علي إقامة الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الاسلامية.

كما أعطي البرنامج أهمية كبري للوحدة الوطنية ،وعرفها بأنها ليست اتحاد حول البرجوازية بل هي تأكيد لوحدة الشعب علي أساس مبادئ الثورة الديمقراطية الشعبية ،كما أكد ميثاق طرابلس علي ضرورة مواصلة هذه الوحدة مهمتها لإنجاز مهام المرحلة الجديدة، وكانت البرجوازية حسب تصور الميثاق العائق الوحيد المهدد للوحدة الوطنية [2].

---

[1] - محمد العربي الزبيري ،**كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954م-1962م**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث،الجزائر،2007م،ص ص 285-287.

[2] - نفسه، ص 288-289.

كما ركز ميثاق طرابلس علي ضرورة إعطاء مؤسسات الدولة محتوي ديمقراطيا وحاول تجاوز الجانب النظري في ذلك الي العمل علي تجسيد فعلي للديمقراطية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ومؤسسات الدولة ،كما يظهر لنا هذا التطور في إعطاء البرنامج الثورة الديمقراطية محتوي شعبيا فقرنه بإيجاد طليعة واعية تتكون من فلاحين وعمال وشباب ومثقفين ثوريين لتسير فكر سياسي واجتماعي يعكس مطامع الشعب، وكما يبدو فإن هذه النظرة قد استلهمت من تجربة سبع سنوات من الكفاح وهو الكفاح الذي لم يتحقق إلا بعد تكاثف كل الفئات الشعبية وهو ما أدى بالفكر الوطني الى التأكيد علي أن مهام المرحلة الجديدة لا يمكن إنجازها بطبقة اجتماعية معينة وإن الشعب هو القادر علي إنجاز هذه المهمة ويظهر أن الميثاق بدعوته إلي إيجاد طليعة واعية كان يريد استعمل المقاييس العالمية في المجالين النظري والعملي لبناء الدولة الجزائرية ،وذلك حتي يعطي للمجال التنظيمي العملي تنظيما مجديا مبنيا على التخطيط والتنظيم والنظرة الموضوعية للأوضاع كي لا تقع الثورة الديمقراطية الشعبية في فخ النزعة الذاتية المتمثلة في الارتجال وسوء التقدير وعدم الوضوح الفكري [1].

أ-02 خارجيا:

وضع ميثاق طرابلس سياسة خارجية للدولة الجزائرية والتي جاءت مجملها ترمي إلى أهداف حيوية على الصعيد الإقليمي والعالمي والإنساني وفي هذا الإطار جاء التأكيد علي ضرورة محاربة الاستعمار والامبريالية، ويبدو أن الفكر الوطني بتناوله لهذا كما يقول أحد الباحثين قد أدرك إدراكا تامة لواقع الاستعمار الجديد وهو الأمر الذي جعل ميثاق يضع سياسة خارجية معادية لإمبريالية.

ونجد هذه السياسة من خلال تأييد حركات التحرر، ويدل الاعلان في ميثاق طرابلس عن محاربة الاستعمار علي تمسك الفكر الوطني بمبادئ وأهداف الحركة الوطنية والثورة التحريرية.

كما أكد البرنامج البعد الاقليمي للثورة، وتوظيف هذا البعد في تسطير سياسة خارجية تحقق الاهداف الاستراتيجية للدولة الجزائرية المستقلة ،إلى جانب كل ذلك جاءت السياسة الخارجية للبرنامج ترمي إلي تحقيق التعاون والتضامن الدوليين.

ومن خلال البرنامج يظهر أن الفكر الوطني قد اكتشف طوال كفاحه ضد الاستعمار ذلك التضامن الذي كان موجودا بين أعضاء الكتلة الاستعمارية [2].

---

[1]- فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق ،ص ص267-269.

[2]- نفسه،ص270-271.

وهو الامر الذي دعاه إلي التأكيد علي ضرورة إحداث التكافل والتضامن بين حركات التحرر في إفريقيا وأسيا وأمريكا، ولعل أهم تطور سجله البرنامج هو دعوته الى التقدم والسلم العالميين مبينا الطرق الكفيلة بتحقيق هذين المبدأين، وقد جاء عرض هذه الطرق في شكل شامل وعميق.

أكد ذلك إطلاع الفكر الوطني علي واقع العلاقات الدولية ،كما ربط الميثاق مبدأ التقدم بمبدأ السلم، ذلك لأن التقدم العالمي لا يتحقق إلا في جو من السلام ،كما أن السلام بدون تقدم قد يجعل الأمن العالمي معرضا للخطر، وهذه العلاقة الجدلية بين السلم والتقدم العالميين يبدو أن الفكر الوطني استوعبها جيدا.

وعليه يمكن القول: أن الفكر الوطني بهذا الميثاق أكمل بناء الأبعاد الإقليمية والإنسانية للثورة الجزائرية فقد جاء مضمونه في هذه المجالات أكثر تطورا، عمقا وشمولية في الطرح ،وهو ما يسمح برسم سياسة خارجية شاملة للدولة الجزائرية المستقلة.

و عليه فإن البرنامج كان حريصا علي أن تكون هذه السياسة مستقلة، معتمدا في ذلك علي مبدأ عدم الانحياز، وما دعم التيار الحيادي في العالم، وتحقيق التقدم والسلم العالميين، ومحاربة الاستعمار ونصرة الشعوب المستضعفة إلا أهداف ومبادئ تؤكد استقلالية هذه السياسة وحيادها.

فإذن كما جاءت السياسة الداخلية مبنية علي أساس الاستقلال الكامل والسيادة الوطنية، فكذلك كان الشأن بالنسبة للسياسة الخارجية، وما ذلك إلا المبادئ الثورية التي نمت وتطورت وأصبحت عقيدة راسخة في أفكار وقيم الثورة التحريرية [1].

ب: أهميته فى المجال الاقتصادي:

قبل رسمه الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية، قيم ميثاق طرابلس مجمل الاوضاع الاقتصادية للجزائر في عهد الاحتلال واستخلص من خلالها بأن الاقتصاد الجزائري كان اقتصادا استعماريا، وعلي ضوء ذلك التقييم حدد الميثاق مبدأين أساسين للسياسة الاقتصادية للدولة لجزائرية وذلك من خلال: بناء اقتصاد وطني ضد الهيمنة الاجنبية والليبرالية الاقتصادية، والاعتماد علي سياسة التخطيط مع المشاركة الديمقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية [2].

---

[1] – محمد العربي الزبيري ، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954م-1962م**،المرجع السابق،ص290-292.

[2] – هواري قبائلي، المرجع السابق، ص 256.

وبتحديد البرنامج لهذين المبدأين يكون قد طور من الاطروحات الاقتصادية، وهو ما يعد تنظيما للاقتصاد الجزائري علي النمط الاشتراكي، ويبدو أن الفكر الوطني باختياره للاشتراكية كنظام اقتصادي كان يريد إحداث القطيعة الجذرية مع النظم الليبرالية الاستعمارية التي كانت سببا في الدمار الاقتصادي و الاجتماعي الذي عرفه الشعب الجزائري، وكذلك في كون بعض المبادئ الاقتصادية والاجتماعية الذي عرفه الشعب الجزائري ،وكذلك في تتلاقي مع المبادئ الاقتصادية لأفكار الثورة الجزائرية والحركة الوطنية كمبدأ العدالة الاجتماعية مثلا.

وهناك من الباحثين من أرجع سبب اختيار الاشتراكية كنظام اقتصادي إلي التجربة التاريخية، المتمثلة في النجاحات التي أحرزت عليها الأنظمة الاشتراكية المختلفة آنذاك، وبعد تحديده لتلك المبادئ العامة التي يسير في كنفها الاقتصاد الجزائري، رسم ميثاق طرابلس الاهداف الاقتصادية الكبرى للدولة الجزائرية ، [1]ولذلك وضع البرنامج أهداف عمل تضمنت:

فقد ركز الميثاق علي ما اصطلح عليه تسمية الثورة الزراعية وقد حددها في مجموعة من الاصلاحات الزراعية، عبر تطوير القطاع الزراعي والحفاظ علي العقار الزراعي، وهذا الاصلاح يكون عن طريق تفكيك القواعد والاسس الاقتصاد للاستعمار الزراعي، وذلك بتجديد الملكيات العقارية، وبالوقف الفوري لكل عمليات انتقال الاراضي والعتاد الفلاحي، ويكون تجديد الملكيات وفق ما يقتضيه نوع وحجم ومردودية مختلف الزراعات المعتمدة، وكذلك بنزع الملكيات التي تجاوزت الحد المقرر، وكان يعني ذلك كبري ملكيات الرأسمال الزراعي والاوروبي، لكي يتم توزيعها بعد ذلك علي الفلاحين الجزائريين [2].

وعليه فإن هذه الافكار تعتبر تطورا هاما في الفكر الاقتصادي للثورة، بدليل أن هذا الفكر بدأ يبحث عن المناهج العلمية للنهوض بالقطاع الفلاحي ،ثم إن الاعلان عن الثورة الزراعية وجعلها علي رأس الاهداف الاقتصادية يدل علي الاهتمام الذي أولاه الميثاق لهذا القطاع الذي كان يمثل المصدر الاساسي والحيوي للاقتصاد الجزائري، وفي هذا تكريس وتطويرا لأهداف الحركة الوطنية، والثورة الجزائرية اللتين تناولتا في بعض برامجهما إعادة الاعتبار لهذا القطاع [3].

---

[1] – هواري قبائلي، المرجع السابق، ص257.

[2] – نفسه، ص 257.

[3] – فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق ،ص277-278.

وللنهوض بالبنية التحتية أوصي البرنامج بتأميم وسائل النقل وإقامة المواصلات، ويظهر أن الفكر الوطني كان يرمي من تلك الاهداف إعطاء الاقتصاد الوطني مقوماته الاساسية للنهوض به قصد تطويره ،وعلي خلاف البرامج السابقة للثورة ،كان برنامج طرابلس أول من أعطي أهمية للتجارة، فقد دعي إلي تأميم التجارة الخارجية، وأيضا اهتم بالصناعة إذ يلاحظ علي برنامج اهتماما جديا، أكثر من غيره من البرامج السابقة، بالصناعة مركزا في هذا الميدان علي إحداث صناعة ثقيلة، دون اهمال الصناعة التقليدية والصناعات الأخرى المحلية الصغيرة ،وقد اعتبر البرنامج أن تطور الثورة الزراعية يكون مرهونا بالتقدم الصناعي والتقني للبلاد، وبذلك يكون ميثاق طرابلس قد أكمل بناء المشروع الاقتصادي، فبإعطاء الاقتصاد الوطني أبعاده الثلاثة :الزراعة، الصناعة، التجارة، وبحثه عن توفير المقومات الأساسية لهذا الاقتصاد، يكون قد أدخل الفكر الاقتصادي للجزائر المستقلة في تطور أخر لم تعرفه من قبل، وعليه فإن هذا البرنامج أعطي رؤية عميقة لتطوير الاقتصاد الجزائري، عندما سطر أهدافا تكون أساسا لبناء قطاع قوي في مختلف النشاطات الاقتصادية، محاصرا بذلك المواقع الاقتصادية للاستعمار القديم ومقلصا دائرة نفوذه وتوسعه، ومنع ظهور مواقع جديدة تدعم التبعية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وهو ما يحقق من دون شك السيادة والازدهار الاقتصادي [1].

ج: أهميته فى المجال الاجتماعي:

جاءت السياسة الاجتماعية لميثاق طرابلس ترمي إلي تحقيق عدة أهداف أساسية:

- رفع مستوي المعيشة بالقضاء علي البطالة وتحسين ظروف العمال والاعتراف لهم بحق الاضراب.
- محو الأمية عن طريق توسيع وسائل التربية الجماهيرية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين.
- ضمان توفير الصحة العامة بتأميم الطب و المنشآت الصحية لضمان مجانية العلاج.
- توفير السكن باتخاذ التدابير المستعجلة للإسكان.
- تحرير المرأة وتطويرها، وذلك بمحاربة الاحكام الاجتماعية المسبقة والمعتقدات الرجعية بخصوص المرأة وإشراكها إشراكا تاما في تسيير الشؤون العامة والسماح لها بتولي مسؤوليات حزبية.

ويلاحظ أن برنامج طرابلس وضع سياسة اجتماعية واضحة للدولة الجزائرية، وهي السياسة التي جاءت شاملة وعميقة في أهدفها ووسائلها [2].

---

[1]- فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق،ص279 .

[2]- رابح لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج02،دار المعرفة،الجزائر،2010م،ص 53.

وقد بين ذلك إدراك وضعوا البرنامج لحجم تحديات المرحلة المتمثلة في الاوضاع الاجتماعية المأسوية، لذلك جاء رصده لتلك الأهداف منسجما مع تلك المرحلة ،وكذلك نذكر أن ميثاق طرابلس كان حريصا أن تكون سياسته الاجتماعية مبنية علي مبدأ العدالة الاجتماعية ،والتي أخذت في الحسبان كل الفئات الاجتماعية، بما في ذلك المرأة، وفي ذلك تكريس لمبدأ العدالة الاجتماعية الذي كثيرا ما تناولته برامج الحركة الوطنية والثورة وهو ما يؤكد ذلك التواصل وتلك الاستمرارية بين مواثيق وبرامج الثورة التحريرية [1].

د- أهميته فى المجال الثقافي:

لقد حددت وثيقة طرابلس دور ووظيفة الثقافة الجزائرية علي النحو التالي:

- يتمثل دور الثقافة الوطنية في مرحلة الأولى في إعطاء اللغة العربية المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا، كرامتها ونجاعتها كلغة حضارة، لذلك فأنها سوف تعيد بناء التراث الوطني وتقييمه والتعريف بإنسانيته المزدوجة القديمة والحديثة لإدخالها في الحياة الفكرية، وتربية الشعور الوطني، وهكذا فهي ستحارب الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي.

- إنها ستساهم بوصفها ثقافة ثورية في تحرير شعب يعمل لتصفية مخلفات الاقطاع والخرافات المعادية للمجتمع والعادات الفكرية والتقليدية، وهي سوف تنير بصفتها نضالية وشعبية كفاح الجماهير والكفاح السياسي والاجتماعي بمختلف أشكاله، وبتصورها ثقافة نشيطة في خدمة المجتمع تعكس باستمرار مطامح الشعب وواقعه و انتصاراته الجديدة، و كذلك كل أشكال تقاليده الفنية.

- إن الثقافة الجزائرية وهي ثقافة علمية في وسائلها وأبعادها يجب أن تحدد حسب طابعها العقلاني وتجهيزها التقني وروح البحث التي تنشطها وانتشارها المنهجي المعمم علي كل مستويات الجميع.

وعليه فان ميثاق طرابلس قد رسم الاطار العام للمشروع الثقافي للدولة المستقلة، ينطلق من المقومات الشخصية العربية الاسلامية للأمة الجزائرية، ويركز علي بعث الثقافة بعثا حقيقيا عن طريق الاهتمام بالمثقف والفهم الحقيقي للعقيدة الاسلامية هذه العقيدة التي ظلت لقرون عديدة مركز إشعاع حضاري للعالم [2].

---

[1] - محمد العربي الزبيري ، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954م-1962م**،المرجع السابق، ص ص 293-295.

[2] - محمد العربي ولد خليفة، المصدر السابق،ص86-87.

وبهذا التصور العميق للعقيد الاسلامية والثقافية يكون ميثاق طرابلس قد اكمل بناء المشروع الثقافي للثورة الجزائرية والحركة الوطنية ،فبعد ما كان الجهد مراكز علي إعطاء هذا المشروع بعدا حضاريا تعداه ميثاق طرابلس ليضفي عليه أبعاد أخري ثورية وعلمية ،وهو ما يعتبر تطورا هاما.

وتكمن الاهمية الحقيقية لهذا التطور في كون الميثاق كرس القطيعة الثقافية وأعطي الاستقلال الوطني بعده الثقافي الحقيقي، بعد ما أعطاه أبعاده الاقتصادية والاجتماعية مما يعني تحقيق مبدأ السيادة كاملة غير منقوصة للجزائر [1].

أما عن الملحق المتعلق بعلاقة الحزب بالدولة فقد قام وضعوا البرنامج بتحويل جبهة التحرير الوطني إلي حزب ،وقد ذهب البعض في وصف هذا القرار بالقرار الخاطئ كونه استلهم من دول الاشتراكية وهو ما يتعارض حسب وجهة نظرهم مع مبدأ الحوار والشوري ،كما حدد البرنامج أن الحزب هو المسؤول علي تسيير الحكم في الدولة فقد حرص البرنامج علي تنظيمه تنظيما دقيقا فبين أنه لا يضم إلا الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية ويبعد عن صفوفه كل مخالف لأهداف الثورة ويفتح أبوابه لكل الفئات الشعبية [2].

وفي الأخير نستخلص أن ميثاق طرابلس قد قيم الأوضاع التي كانت سائدة أثناء حرب التحرير، وانتقاد اتفاقية إيفيان و قيميها بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات، كذلك فإن ميثاق طرابلس فتح الأبواب علي الأفاق الجديدة لمستقبل البلاد وكيف ستبني الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، فقد أسس المنطلقات التي تسير عليها الدولة الجزائرية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

[1] – فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص280-281.

[2] – نفسه، ص 282-283.

الفصل الثاني

III- انعكاسات مؤتمر طرابلس 1962م على بناء الدولة الجزائرية.

01- المبحث الأول: أزمة صيف جوان 1962م.

02- المبحث الثاني: الاعلان عن المكتب السياسي وموقف الولايات من الاعلان عنه.

03- المبحث الثالث: انتخاب المجلس التأسيسي وتشكيل أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال.

إن هذه الأزمة التي انفجرت بعد فشل المؤتمر في التصويت على قائمة أعضاء المكتب السياسي، و انسحاب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بن يوسف بن خدة ومغادرته الاجتماع رفقة بقية الاعضاء ،لم تكن وليدة ذلك اليوم، لأن جذورها وخلفياتها أبعد وأعمق، فهي في مجملها تعود إلى الصراع الذي كان بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، والتي تراكمت إلي أن انفجرت في مؤتمر طرابلس جوان 1962م، بعد الاعلان عن تشكيلة المكتب السياسي، فاحتدم الصراع حول هذه تشكيل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني [1]، وهو الهيئة التنفيذية التي كان مقررا أن تستلم السلطة من الهيئة التنفيذية المؤقتة بعد الاستفتاء علي تقرير المصير في جويلية 1962م [2].

01– أزمة صائفة جوان 1962:

في البداية الأمر حاول الجميع أن يتغاضى على الشقاق الحاصل، ويجد أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الحلول فيما بينهم، وتعود الحكومة إلى أرض الوطن متحدة، لتدفع الجزائر المستقلة إلي درب الحرية [3].

وفي هذا الصدد، وبعد رحيل معظم أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من طرابلس باتجاه تونس دعي رئيسها بن يوسف بن خدة إلي اجتماع لدراسة الأزمة وإيجاد الحلول لها بناء على اقتراحين:

– الأول: توسيع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإدخال ثلاثة أعضاء إلي مجلسيها وهم: فرحات عباس، هواري بومدين، الحاج بن علا.

–الثاني: تأسيس مكتب سياسي يترأسه فرحات عباس وبن يوسف بن خدة إلى جانب ثلاثة أعضاء و هم :كريم بلقاسم، أحمد بن بلة، محمد بوضياف.

وبعد مناقشات رفضا هذين الاقتراحين من طرف أغلبية أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[4].

---

[1] – بن يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، المصدر السابق، ص 154.

[2] – محمد زروال، المرجع السابق، ص 467.

[3] – علي هارون، المصدر السابق، ص 69.

[4]-Benyousef Ben Khedda, **L'Algerie a L'independance La Crise de 1962** ,Edetion Dahlab ,Alger,1997, p21.

وعليه فإنه خلال اجتماع طرابلس بدا واضحا تشكيل تحالفين أو قطبين متصارعين، تبلور الصراع بينهما :قطب الحكومة المؤقتة ،وقطب بن بلة وقيادة الاركان ،جميع الاطراف وجدت نفسها بمنطق ميزان القوى مضطرة الى ان تكون في احد القطبين.

نجد في صف الحكومة المؤقتة اعضاؤها باستثناء بن بلة وخيضر وبيطاط ومحمدي السعيد والولايتين الثانية الشمال القسنطيني والثالثة القبائل، والمنطقة المستقلة للجزائر، وفيدراليات فرنسا وتونس والمغرب، والقيادات النقابية في التنظيم العمالي والطلابي [1].

في الائتلاف المضاد، نجد بن بلة، خيضر، بيطاط ومحمدي السعيد من الحكومة وقيادة الاركان المدعومة من جيش الحدود والولايات الاولي الأوراس بقيادة الطاهر الزبيري [2]، و الولاية السادسة الصحراء بقيادة العقيد محمد شعباني [3]، والولاية الخامسة بقيادة سي عثمان [4] ،كما انضم إلي هذا التحالف أيضا محمد مشاتي عضو في فيدرالية فرنسا، وبعض أعضاء مجموعة ال 22 مثل: الزبير بوعجاج، محمد مرزوقي، عثمان بلوزداد، وأيضا ياسف سعدي [5] .

وكما لاحظنا في الفصل السابق، فإن المجموعة الباقية في طرابلس وضعت محضرا بما جرى وتم إمضاؤه من طرف 39 عضو من الحاضرين عاينوا فيه عجز الحكومة ، تبين فيما بعد أن ثلاثين منهم فقط كانوا مناصرين لبن بلة ، لأن التسعة الآخرين احتجوا على التوقيعات التي وضعت بأسمائهم قائلين إنهم لم يكونوا حاضرين ،الأمر الذي جعل هذا المخضر يسمي محضر قصور ، إلا أنه شكل الأساس القانوني لجماعة بن بلة في الحالات التي رأت فيها ضرورة الحديث عن أسانيد قانونية لدعم تصرفاتها السياسية [6].

---

[1]– صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 541–542.

[2]– لقد كانت الولاية الأولى من الولايات الأولي التي دعمت هيئة الأركان العامة بعد اجتماع طرابلس. أنظر :الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 280.

[3]– لقد كانت الولاية السادسة الصحراء تدعم هيئة الأركان ،وقد جاء ذلك بعد مقابلة الطاهر الزبيري لقائدها سي عثمان،وقد كانت أفكارهما متقاربة، وقد أبدي قائد الولاية السادسة عضبه من وزراء الحكومة المؤقتة، وشدد علي ضرورة توحيد قيادة الجيش و خلال هذا اللقاء أبدت الولاية السادسة دعمها لقيادة الأركان. أنظر: نفسه، ص 281.

[4]– لقد كانت الولاية الخامسة وهران تدعم تحالف بن بلة بشكل علني رغم أن إحدى مناطقها المنطقة السابعة بقيادة يحي غريب وقفت إلى جانب الولاية الرابعة. أنظر: نفسه، ص 282.

[5] – علي هارون، المصدر السابق، ص 90.

[6] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 552.

وقد سعي الاتجاهين من أجل تقوية تحالفيها، بدأت محاولتهم باستقطاب الولايات التاريخية بالداخل، وقد كانت السيطرة علي العاصمة الجزائر تعني السيطرة علي مركز الدولة بكل ما كانت تمثله من أهمية استراتيجية واقتصادية، لذلك كانت المنافسة بين الحكومة الموقتة وهيئة الأركان من أجل إحكام قبضتهم عليها، مع العلم أن العاصمة احدي مناطق الولاية الرابعة، ولذلك فقد كان المستهدف الأول هو الولاية الرابعة لأنها تسيطر علي العاصمة.

لذلك سارعت هيئة الأركان الي تشكيل خلايا في العاصمة لتسهيل مهمة دخول الجيش إلى العاصمة واستلام السلطة [1]، لذلك أرسلت أحمد بن الشريف [2]، من أجل محاولة إقناع مجلسه الولائي بشرعية هيئة الأركان في استلام السلطة، لكن رد الولاية الرابعة كان صارما، فقد أصدرت قرار بغزله وفرضوا عليه الإقامة الجبرية [3].

وفي ظل تلك الظروف، قررت هيئة الأركان إرسال أحمد قايد مبعوثا خاصا، إلا أن الولاية الرابعة رفضت جميع اقتراحاته ،وأكدت حيادها بقول أعضاءها ما يلي:

".. لا يمكننا أن نوجه بنادقنا التي صوبناها لصدر العدو الواحد اليكم او نصوبها لهم، واذا كان بإمكاننا أن نفعل شيئا، فهو ان نوحد الصف ونبني جزائر المستقبل التي مزقتها معارك العدو . . واذا لم نفلح في هذا المسعى، فسوف نلزم الحياد الى ان تتبلور المواقف . . أما اذا استمر تدهور الوضع، فإننا لن نقف مكتوفي الايدي، وان لن نسمح للعابثين بمستقبل الجزائر ان يتما دوا في عبثهم . . واذا كان لابد من المحاكمة فانتم جميها معينون بها، لأنكم مسؤولون على تمزيق وحدة الثورة واطالة المأساة التي يدفع ثمنها الشعب الجزائري .." [4] .

بعد هذا الرد انتقل قايد احمد للقيام بنفس المهمة في الولاية الثانية، ومن أجل السيطرة على هذه الولاية [5].

---

[1] – الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 282.

[2] – **أحمد بن الشريف**: ولد سنة 1927م،انضم إلى الثورة سنة 1957م والتحق بجيش التحرير في الولاية الثالثة، عضو في المجلس الوطني للثورة، ألقي عليه القبض أثناء محاولة مروره للخط الحدودي في المنطقة الشرقية ولم يفرج عليه إلا بعد وقف إطلاق النار،تقلد عدة مناصب سياسية بعد الاستقلال. أنظر: رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص 126.

[3] – لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 101.

[4] – نفسه، ص 102.

[5] – الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 280.

والإطاحة بالعقيد صالح بوبندير [1] الذي كان من أشد المعارضين لهيئة الأركان العامة، لكن بمجرد وصوله ألقي عليه القبض من طرف قائدها صالح بوبندير وتحول من مفاوض الى أسير، وقد أطلق سراحه صالح بوبندير فيما بعد وسمح له بالعودة من حيث أتى، وبذلك فقد فشلت مساعي حلف بن بلة من أجل بسط سيطرته على جميع الولايات [2].

أما الحلف الثاني التي كانت تتزعمه الحكومة المؤقتة فقد كانت لها مساعي مماثلة من خلال كريم بلقاسم ومحمد بوضياف، اللذين دخلا إلى الجزائر مباشرة مع أن اتفاقية إيفيان تمنع دخول الحكومة المؤقتة قبل الاستفتاء ، لكن فرنسا تغاضت عن ذلك ، واتصل كريم بلقاسم بالحاكم وأبلغه أنه في إجازة خاصة [3].

وردا علي هذه المساعي، قررت الولايات بالداخل تنسيق العمل فيما بينها للخروج بقرار موحد ، وذلك من خلال اجتماع موحد يضم جميع الولايات التاريخية ووجهت الدعوة إلي كل الولايات عن طريق البريد لحضور الاجتماع ،من اجل مواجهة الخطر الذي يحدق بالبلاد [4].

أ- اجتماع زمورة 24-25 جوان 1962:

ففي تلك الظروف بالذات، جرت اتصالات ولقاءات أولية من طرف سعيد حرموش احد ضباط الولاية الرابعة ادت الى عقد اجتماع في زمورة الواقعة في الولاية الثالثة يوم 24- 25 جوان 1962م، وضم ممثلي الولايات ، الثانية صالح بوبندير ، الثالثة ومثلها محند أولحاج و الرابعة، كما حضره ممثلون عن اتحادية فرنسا المتواجدة بالمهجر ومثلها عمر بوداود وقدور عدلاني، وأيضا فيدرالية تونس والمغرب وأيضا منطقة الجزائر المستقلة مثلها الرائد عز الدين.

كما أرسل كريم بلقاسم ومحمد بوضياف رسالة مساندة وتأييد لهذا الاجتماع.

كما تغيب عن اجتماع الولايات هذا، الولايات المؤيدة لهيئة الأركان الولاية الأولي والسادسة والولاية الخامسة ، حيث لم ترد الولاية الأولي والسادسة علي الدعوات ،أما الولاية الخامسة فبقيت مترددة [5].

---

[1]- **صالح بوبندير**: ولد سنة 1929،التحق بصفوف حركة الانتصار للحريات، وشارك في تأسيس خلايا المنظمة السرية التحق بالثورة سنة 1954 عقيد عن الولاية الثانية، عضو في المجلس الوطني للثورة. أنظر: رشيد بن يوب، المرجع السابق،ص131.

[2] - لخضر بورقعة، ا لمصدر السابق، ص 102.

[3] - مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 156-157.

[4] - زبيخة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص 157-158.

[5] - نفسه، ص 158.

وبناء علي وثائق محضر الاجتماع والتقارير المرسلة إلى الحكومة المؤقتة والولايات الغائبة فإن الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع هو التنسيق العمل بين الولايات التاريخية، والحد من تدخلات هيئة الأركان العامة.

صودق خلاله على عدة نصوص، من ضمنها لائحة شددت الانتباه إلى خطورة الخلاف ، الناشب بين الحكومة المؤقتة ، وهيئة أركان الحرب العامة ، وأنه قد بدد مبدأ السلطة وخلق فراغا كبيرا ، وأن الوحدة الوطنية قد باتت على فوهة بركان ، قد ينفجر بين الفينة والأخرى ،وأعقب الاجتماع أيضا اتفاق الحاضرين على إنشاء لجنة تنسيق بين الولايات [1] ، تتكفل بتوحيد عملهم والحفاظ على الوحدة المتوخاة، مهمتها:

- إعداد لوائح المرشحين للمجلس التأسيسي .
- تحديد شروط المشاركة في المؤتمر.
- تنظيم دمج وحدات جيش التحرير المعسكرة عند الحدود.
- إدخال الأسلحة المكدسة بالخارج [2].

وجه نداء إلى الحكومة المؤقتة يدعوها إلى توحيد الصفوف ، إلى غاية ثبوت انتخابات المجلس التأسيسي، كما طالبوهم بأخذ جميع الاحتياطات للدفاع عن مقومات الأمة الجزائرية ووحدة التراب الوطني، وإلى حين إرساء المؤسسات النهائية للبلاد قرروا إعلان حالة الطوارئ على كامل الأراضي الوطنية [3] .

عند اختتام الاجتماع حررت رسالة باسم لجنة ما بين الولايات بعثت إلى الولايات الغائبة، الأولى، الخامسة والسادسة تضمنت نداء لها بالانضمام إلى هذه اللجنة ، بهدف الحفاظ على الوحدة الوطنية، وتحاشي انتقال خلافات قيادة الخارج إلى الداخل وقد تضمنت الرسالة مايلي:

"لقد تلخص دورنا، ويتلخص في تفادي امتداد الصراعات الداخلية في الخارج إلى داخل التراب الوطني، هذه الوحدة التي صهرها الكفاح التحرري" [4].

---

[1] – علي هارون، المصدر السابق، ص 71–72.

[2] – محمد صايكي، **مذكرات الرائد محمد صايكي شهادة ثائر من قلب المعركة**، دار الأمة،الجزائر،2010، ص 309.

[3] – نفسه، ص 110.

[4] – علي هارون، المصدر السابق، ص 73–74.

كما يبلغهم إنه لم يتخذ القرارات المودعة في اللائحة العامة، إلا بعد أن استمع إلى عرض عن المداولات اجتماعات المجلس الوطني، كما أنه درس أخر تطورات الوضعية ،كما أوضح مجلس الولايات بأنه وبعد نقاش طويل حول نشاط هيئة الأركان العامة فإنه سجل ما يلي: "إن هيئة الأركان مستقيلة منذ 1961م"،وأن نشاطها غير قانوني باعتبارها مستقيلة، كما نبه مجلس الولايات في الأخير الولايات الغائبة بأنه يرفض التحيز لفريق بعينه [1].

وعليه فإن دوافع مجلس ما بين الولايات بزمورة الذي كان يري نفسه مؤهلا للحفاظ علي مكتسبات الحرب التحريرية.

ورغم هذا النداء الداعي إلى تكريس الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات بين قيادة الثورة، إلا أن الولايات الغائبة لم تحرك ساكنا له [2].

وعليه فقد قام مجلس ما بين الولايات يوم 27 جوان ،بإرسال وفد إلي تونس يضم ممثلي الولاية الثانية والثالثة والرابعة، وممثل عن فيدرالية الجبهة بفرنسا، وممثل عن المنطقة الجزائر المستقلة من اجل اطلاع الحكومة المؤقتة بالقرارات المتخذة في اجتماع زمورة، وقد استقبل هذا الوفد من أعضاء الحكومة المؤقتة وهم: أحمد بن بلة، بن يوسف بن خدة ،وكريم بلقاسم ،و محمد خيضر [3].

أما أعضاء الحكومة فعند اطلاعهم على القرارات وافق معظم الوزراء عليها ، في حين كان رد خيضر وبن بلة عنيفا ، حيث قدم الأول استقالته ، ورحل الثاني إلى القاهرة دون إعلام رئيس الحكومة بذلك [4].

وهو سلوك يثبت اتهامهما لجنة ما بين الولايات بانحيازها إلى جناح رئيس الحكومة ومناصريه ، حيث اعتبروا اجتماع زمورة وقع بمبادرة من بوضياف وكريم مستندين في ذلك على رسالة الدعم التي أرسلها هذين الآخرين إلى المجتمعين ، وقد بلغ الأمر بأحد أعضاء هيئة الأركان أن صرح بأن اجتماع زمورة وقع بالتواطؤ مع الفرنسيين [5].

---

[1] – علي هارون، المصدر السابق، ص 74–75.

[2] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 134.

[3] – علي هارون، المصدر السابق، ص 75.

[4]– Benyousef Ben Khedda,op.cit,p 23.

[5] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 134.

وفي حقيقة الأمر أن اللجنة بقيت محايدة رغم تدعيم بوضياف وكريم لها ، حيث تعهدت الولايات المشكلة لها بأن تعترف إلا بحكومة موحدة [1].

[1] – Benyousef Ben Khedda,op.cit,p 23.

ب– تطور المواجهة بين تحالف بن بلة وتحالف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

بعد ثلاثة أيام من وصول قرارات اجتماع زمورة الى الحكومة المؤقتة، قررت هذه الاخيرة يوم 30 جوان اقالة هيئة الاركان، وذلك بإدانة الاعمال اللاشرعية لقادتها الثلاث هواري بومدين، علي منجلي، وقايد سليمان.

– تجريد العقيد هواري بومدين والرائدين منجلي وسليمان من رتبهم.

رفض كل أمر صادر من هؤولاء الضباط الثلاثة [1]،وتكليف موسي بن أحمد بقيادة هيئة الأركان بالنيابة ،كما أعطت الحكومة المؤقتة الأوامر بإلقاء القبض علي هواري بومدين، فأراد الحرس التونسي توقيفه، غير أن بومدين تمكن من الإفلات من قبضة الرئيس التونسي الذي كان يدعم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،كما لم يتمكن الرائد موسي بن أحمد من أن يفعل شيئا لمواجهة استجابة ضباط وجنود جيش الحدود وراء أوامر هواري بومدين رغم إقالته [2]، كما تضمنت وثيقة الاقالة كذلك، اعطاء الاوامر الى كافة الولايات وجنود وضباط جيش التحرير الوطني بعدم الامتثال لقرارتها، وعدم السماح لأي كان بممارسة الاعمال الانقسامية، أما جنود الحدود، فامرتهم برفض جميع الاوامر الموجهة اليهم من ضباطهم، حسب بن خدة، فإن الاسباب التي دفعته الى إقالة هيئة الاركان تتمثل في الاعمال اللاشرعية التي كانت تقوم بها الهيئة داخل الولايات، وتبنيها لحملة دعائية ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، كاتهامها بمحاولة إلغاء وجود جيش الحدود وتعويضه بالقوة المحلية [3].

وعليه ومهما كانت الأسباب، فإن اتخاذ هذا القرار في هذه الظروف ،لم يعد على الحكومة المؤقتة بأي شيئ يذكر، فلا الجنود الحدود، ولا الولايات بالداخل امتثلوا لأوامرها، وفي هذا الصدد يقول لخضر بورقعة ، "بأن يوسف بن خدة لم يستوعب معطيات المرحلة، ولم يحسم بدقة عناصر الصراع والتحالفات، فعزل اعضاء هيئة الاركان، حسب رأيه، قرار متأخر عن أوانه لأنه صدر بعد ان كبر نفوذ هذه الجماعة داخل الجيش وخارجه، لذلك استخف منه هؤلاء واعتبروا قراراته لاغية، ووجوده على رأس الحكومة غير شرعي" [4].

---

[1] – علي هارون، المصدر السابق، ص 80-81.

[2] – الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 280.

[3] -Benyousef Ben Khedda ,op .cit ,p 23-24.

[4] – لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 117.

وقد اعتبرت هيئة الاركان العامة، بأن قرار مثل هذا ليس من صلاحيات الحكومة بل هو يعود للمجلس الوطني للثورة وهو الوحيد المؤهل لحل هيئة أنشئت من طرفه، وفي تصريحها يوم 02 جويلية، أصدرت أمرا لجميع الضباط والجنود بأن يبقوا محافظين على مناصبهم، وأن يتهيؤوا لدخول الجزائر بوحدات مؤلفة إلى المناطق التى تحددها هيئة الاركان العامة ويرجع أسباب امتثال جيش الحدود لهيئة الأركان إلي النشاط الدعائي لهيئة الأركان ضد الحكومة المؤقتة، حيث استطاعت أن تظهر الوزاراء في أعين الجنود كأشخاص ضعفاء، وان اتفاقية إيفيان التي توصلت إليها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بمثابة استعمار من نوع جديد [1].

أمام هذه الأوضاع جري الاستفتاء علي تقرير المصير في الفاتح من جويلية، وصوتت الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري لصالح الاستقلال، وفي اليوم الموالي وكما كان متفق عليه نشرت نتائج الاستفتاء، وأعلن رئيس الجمهورية الفرنسية أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر، وانتهت مرحلة أليمة من كفاح شعب استمرت لعقود، وطويت صفحة 132 سنة من الاستعمار، وحلت محلها صفحة الجزائر المستقلة، وقد احتفلت الجماهير الجزائرية بذلك وعمت الفرحة جميع أرجاء الوطن [2].

وفي ظل هذه الظروف، وحتي تتمكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الحصول علي دعم الولايات في الداخل ،فقد سارعت إلي دخول الأراضي الوطنية قبل هيئة الأركان العامة، فكان ذلك يوم 03 جويلية، فقد دخل جميع الأعضاء باستثناء أحمد بن بلة ومحمد خيضر، وقد استقبلهم السكان بحفاوة كبيرة ،وبعد ذلك اتخذت الحكومة المؤقتة من عمالة العاصمة الجزائر مقرا لها [3].

كما أن الجيش الفرنسي قد ولي أدراجه، وأضحت القيادة العسكرية في أيدي قادة الولايات والأنحاء [4].

في هذه الظروف،كانت لجنة ما بين الولايات تستعد لعقد اجتماع عام لجميع الولايات، وفي الموعد المحدد بتاريخ07جويلية ،سجل الحاضرون غيابا آخر للولايات ، الأولى ، الخامسة والسادسة [5].

---

[1] – حكيمة شتواح، المصدر السابق، ص 137.

[2] – الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 281.

[3] – علي هارون، المصدر السابق، ص 86.

[4] – نفسه، ص 88.

[5] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 137.

وبذلك انطلقت المداولات بأعضاء لجنة ما بين الولايات فقط، وبعد دراسة مختلف النقاط المدرجة في جدول الأعمال ، أرسل تقرير إلى الحكومة المؤقتة وبن بلة ، جاء فيه تأكيد على حياد اللجنة تجاه الصراع القائم.

كذلك صدر تنديد بالأعمال اللاقانونية لبعض القادة، كالعمل الذي قام به كل من أوعمران وياسف سعدي بالعاصمة ، بتدعيم من بن بلة وهيئة الأركان.

وقد بلغ تردي الأوضاع بالولاية الثانية، إلى اغتيال جنود جيش التحرير الوطني فيما بينهم، فكان رد المواطنين عنيفا، حيث دخلوا في مشادات مع أفواج لجيش التحرير.

استمرت المواجهة بين الطرفين المتصارعين، واستطاعت أن تحدث الارتباك بين أعضاء لجنة ما بين الولايات، حيث أدارت كل من الولاية الثالثة ومنطقة الجزائر المستقلة ظهرها، وذلك بإسراع كل من الرائد عز الدين والعقيد محند ولحاج، إلى استقبال الحكومة المؤقتة عند دخولها العاصمة [1].

بعد استفتاء تقرير المصير يوم الفاتح من جويلية، تم إعلان الاستقلال يوم 3 جويلية، وفي 5 جويلية جرت الاحتفالات بهذا النصر بسيدي فرج [2]، وفي خضم الاحتفالات الشعبية الصاخبة بهذا النصر كانت القوى المتصارعة على الشرعية تستعد للمواجهة وللبحث عن الدعم الخارجي، حيث تمكن أحمد بن بلة من الحصول على وعد بتقديم مساعدات عسكرية مصرية [3].

ومن جهته بعث بن خدة برسالة إلى رئيس الحكومة الليبية محمد عثمان الصيد، يطالبه بتسليم الأسلحة الخاصة بالثورة الجزائرية وخوفا من نشوب حرب أهلية جزائرية، و وفاءا للوعد المقدم لبن بلة رفض رئيس الحكومة الليبية تلبية هذا الطلب [4].

وحسب بن خدة: فقد عرض عليه ملك الأردن حسين مساعدة عسكرية لكنه رفضها مخافة أن يقحم البلاد في صراع الحرب الباردة.

ويضيف بن خدة بأن جميع وزراء حكومته كانوا ضد المواجهة العسكرية ما عدا كريم وبوضياف الذين صمما على ذلك [5].

---

[1] – حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 137.

[2] – لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 98.

[3] – الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 283.

[4] -Benyousef Ben Khedda ,op .cit ,p30.

[5]- Ibid , p31.

وفي هذه الأثناء بدأت طلائع جيش الحدود تتوغل إلى الداخل، حيث استطاعت الوحدة 19 بقيادة عبد الرزاق بوحارة من أن تعسكر في سوق أهراس بدون أي إعاقة.

أما على الحدود المغربية فقد دخل 15 ألف شخص إلى الولاية الخامسة بعد أن كانوا مرابطين بوجدة تحت قيادة بومدين، [1] وفي يوم 11 جويلية نزل أحمد بن بلة في مدينة وجدة المغربية، وعبر الحدود وفي مدينة مغنية بتلمسان مسقط رأسه استقبل استقبال الأبطال رفقة محمد خيضر وسي عثمان قائد الولاية الخامسة، وفور وصولهم أقاموا احتفالا بمدينة تلمسان هتفوا فيه بحياة بن بلة، وبذلك تم تشكيل ما يعرف بتحالف تلمسان، وظهر جليا أن أحمد بن بلة أصبح يستقطب مزايدا من الأنصار والحلفاء إلي صفه، وبذلك أصبحت جماعة تلمسان أشد تمثيلا في المجالين السياسي والعسكري .

بتشكيل هذا التحالف، بدأت موازين القوى تتغير لغير صالح الحكومة المؤقتة [2].

أمام هذا الوضع المتأزم حاولت من جديد لجنة ما بين الولايات التوفيق بين الطرفين، وذلك بتشكيلها لوفد يضم كلا من العقيد محند ولحاج وحسين الخطيب وسعيد حرموش، كلفته بمهمة الاتصال ببن بلة بغية فصله عن هيئة الأركان، لكن هذا الأخير رفض ودعا بعد ذلك كافة الولايات للتباحث معه في مدينة تلمسان بهدف جعلها تصادق على تشكيلة المكتب السياسي كما جرى تحديدها في طرابلس [3]، إلى حين موعد اجتماع تلمسان اجتمعت ولايات الداخل بدورها في مدينة الأصنام في منتصف شهر جويلية لدراسة الوضع والأخذ بجميع الآراء وقد دام يومين وقد كان امتحانا عسيرا وذلك خوفا علي مصير الوطن ، انتهت مداولاته إلى اتفاق مبدئي نص على ما يلي:

-وضع حد لكل عمليات المزايدة والاحتكاك.

-الاسراع بعقد اجتماع يضم أعضاء المجلس الوطني للثورة، وفي حالة الشغور و عدم حضور جميع الأعضاء فإنه يتم تشكيل مكتب سياسي علي الطريق التالية: يتكون من قادة الولايات الست يضاف إليهم عضوان من فيدرالية فرنسا وعضوان آخران يمثلان قاعدتي الحدود الشرقية والغربية وبذلك يصبح عدد أعضاء المكتب السياسي المقترح عشرة أعضاء [4].

---

[1] – علي هارون، المصدر السابق، ص 93.

[2] – الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 282-283.

[3] – لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 103.

[4] – نفسه، ص 104.

على إثر هذا الاتفاق، انتقل مندوبوا الولايات إلى تلمسان للتباحث مع بن بلة، وحسب أحد المشاركين في هذه المهمة، فقد صمم بن بلة وجماعته فرض آرائهم على الجميع ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة، مستندين في ذلك على دعم كل الولايات الأولى، الخامسة والسادسة، التي تراجعت عن اتفاق الأصنام وبذلك تهيأت الظروف لأحمد بن بلة وجماعته كي يعلنوا رسميا عن تأسيس المكتب السياسي [1].

[1] – لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 104.

02-الإعلان عن المكتب السياسي وموقف الولايات من الاعلان عنه:

علي اثر الاتفاق علي عقد اجتماع تلمسان، انتقل ممثلي الولايات التاريخية الي تلمسان لتباحث مع أحمد بن بلة، وقد صمم بن بلة وجماعته علي فرض آرائهم علي الجميع ولو أدي ذلك الي استعمال القوة، مستندين في ذلك دعم الولايات الأولى، الخامسة، السادسة التي تراجعت عن اتفاق الأصنام[1].

وبالفعل تم عقد الاجتماع في تلمسان وبالضبط بفيلا ريفو و كان قد انضم إلي جماعة تلمسان شخصيات بارزة أمثال فرحات عباس [2]،خيضر محمد، ورابح بيطاط [3]، وأحمد فرانسيس [4]، وأحمد بومنجل ،كما حضر كل من الرائد سي عثمان من الولاية الخامسة، والعقيد شعباني من الولاية السادسة، الطاهر الزبيري من الولاية الأولى وفي نهاية الاجتماع، خرجت هذه الجماعة بقرار اعتبرت فيه بأن الأزمة تفاقمت بانسحاب الوزراء من مجلس طرابلس 1962م،ولحل هذه الأزمة رأت ضرورة الرجوع إلي محضر 07 جوان 1962م.

وبعد يومين من هذا الاجتماع أي يوم 22 جويلية 1962م، انعقد اجتماع أخر بفيلا ريفو بتلمسان، جاء فيه الاعلان عن تنصيب المكتب السياسي رسميا كسلطة وطنية شرعية في الجزائر بأعضائه السبعة الذين اقتراحهم بن بلة ، وذلك في ندوة صحفية نشطها أحمد بومنجل الناطق باسم الجماعة بحضور بن بلة، وأغلبية من كانوا حاضرين في اجتماع تلمسان، وقد قام بومنجل بتقديم تقرير مطول، مما جاء فيه:

-إن المكتب السياسي مجند لتوطيد استقلال الجزائر ولبناء دولة ديمقراطية وعصرية.

- إن المكتب السياسي يتحمل مسؤولياته الوطنية إلي حين عقد مؤتمر وطني.

-طلب ضرورة الالتفاف الشعب الجزائري حول المكتب السياسي المؤهل لقيادة البلاد [5].

---

[1] - لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 104.

[2] - فتحي بلخوجة، **مذكرات مقاوم من مقاوم في حرب المدن إلي سجين سياسي**، دار القصبة، الجزائر،2012،ص102 .

[3] - رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين**، المرجع السابق، ص 63.

[4] - **أحمد فرانسيس**: من مواليد سنة 1912م بغليزان، مناضل في صفوف الحركة الوطنية من دعاة الادماج ورفيق فرحات عباس، عضو مؤسس في الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان، انضم إلي الثورة وشارك في عدة وفود خارجية عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، توفي سنة 1968م.أنظر:رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص 167.

[5] - حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 141.

وبهذا الشكل انتقلت كافة السلطات إلى المكتب السياسي، وأصبح بذلك الممثل الحقيقي للدولة الجزائرية، والممارس الفعلي لسيادة، واكتسي بذلك طابعا حكوميا، وتعاملت الهيئة التنفيذية معه بدلا من الحكومة المؤقتة [1].

كما أعلن المكتب السياسي التزمه بالمبادئ الثورية الثابتة وهي:

-ضمان قيادة البلاد وإعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.

-إعادة بناء الدولة الجزائرية.

-إقامة الدولة الديمقراطية الشعبية ذات السيادة الوطنية.

-المحافظة علي الاستقلال الوطني.

-ضمان الحريات الفردية والجماعية ومبدأ العدالة الاجتماعية.

-تفويت الفرصة علي الامبريالية الجديدة [2].

كما قام بتوزيع المهام بين أعضائه توزيعا حكوميا وحزبيا، على النحو التالي:

-محمد خيضر: الأمين العام للمكتب السياسي مكلف بالمالية والاعلام.

-أحمد بن بلة: مكلف بالتنسيق الداخلي مع الهيئة التنفيذية.

-رابح بيطاط: مكلف بتنظيم الحزب والمنظمات الوطنية.

-محمدي السعيد: مكلف بالشؤون العسكرية.

-محمدي السعيد: مكلف بالصحة العامة والتربية.

-محمد بوضياف: مكلف بالتوجيه والعلاقات الخارجية [3].

في حين رفض حسين آيت أحمد الدخول في المكتب السياسي وطالب بعقد مؤتمر لتجاوز الخلافات، وبعد تنصيب المكتب السياسي أصبح أحمد بن بلة يعارض انعقاد المجلس الوطني للثورة، حيث صرح بأنه هناك مخاطر عديدة وأنه يوسع من خطورة الأزمة [4].

---

[1]- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 42.

[2] - ميلود بلعالية، **قيام الدولة الجزائرية 1962م-1965م**،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003م، ص 96-97.

[3] - زبيحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص 161.

[4] - بوعلام بن حمودة ،المرجع السابق، ص 603.

لقد أثار إعلان المكتب السياسي ردود فعل كثيرة، حيث اعترض عليه كريم بلقاسم ومحمد بوضياف، وقد اعتمدت معارضتهم على عدم حصوله على أغلبية الثلثين المطلوبة في المجلس الوطني، وأعلنوا بعد أسبوع من مدينة تيزي وزو على تشكيل لجنة الدفاع والاتصال للجمهورية، والتي أصبحت القطب الثالث في الصراع علي الشرعية بعد تلمسان والعاصمة [1].

أما علي مستوي الولايات، فقد كان رد الولاية الثالثة صارما حيث اعتبرت تشكيل المكتب السياسي، أمر يتعلق بالمجلس الوطني للثورة، لذلك طالبت بعقد اجتماع عاجل للمجلس الوطني [2]. أما الولاية الرابعة، فقد التزمت الحياد رغم محاولات بوضياف استقطابها لجماعته، ومحاولات ياسف سعدي استقطابها لجماعة تلمسان، وبخصوص الولاية الثانية فقد شهدت حالة من الفوضى الداخلية، انتهت بتدخل قائد الولاية الأولى الطاهر الزبيري يوم 25 جويلية واحتلال قسنطينة، وألقى القبض على صالح بوبنيدر ولخضر بن طوبال ثم أطلق سراحهما [3].

وأمام هذه المواقف تكون قد تبددت الوعود التي قطعتها الولاية الثانية والثالثة والرابعة في اجتماع زمورة [4].

وقد كان رد الحكومة المؤقتة على المكتب السياسي جد متعقل ،فلقد أعلن رئيس الحكومة المؤقتة عن قبوله للمكتب السياسي ، ولكن بشرط أن يجتمع المجلس الوطني ليصادق علي قائمة المكتب السياسي، وقد أصدر بن يوسف في 28 جويلية تصريح يؤكد فيه قبول الحكومة المؤقتة يوم 23 جويلية بالمكتب السياسي، وذلك حرصا علي أن لا تحدث مواجهات دموية بين الجزائريين [5].

مع تطور الاحداث تراجع محمد بوضياف عن موقفه، وصرح بأن واجبه يقتضي عليه ضرورة المشاركة في المكتب السياسي املا في أن يجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة عادية ويعيد النظر في قضية هذا المكتب السياسي [6].

---

[1] – زبيحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص 158.

[2] – علي هارون، المصدر السابق، ص 161.

[3] – لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 110.

[4]- Benyousef Ben Khedda, op .cit ،p32.

[5] – ابراهيم لونيسي، المرجع السابق،ص44.

[6]- Benyousef Ben Khedda, op .cit ،p32.

نتيجة لهذه المواقف ،وقع اجتماع في 02 أوت بالعاصمة بين جماعة تيزي وزو الممثلة من طرف بوضياف محمد، كريم بلقاسم محند الحاج، وجماعة تلمسان الممثلة من طرف خيضر محمد ورابح بيطاط، وتم الاتفاق علي النتائج التالية:

-الاعتراف بالمكتب السياسي لمدة شهر وذلك بصفة مؤقتة.

-تجري انتخابات المجلس التأسيسي في شهر أوت حدد لها تاريخ 27 أوت كتاريخ أولي.

-تكليف المكتب السياسي بتحضير لانتخابات المجلس التأسيسي.

-المجلس الوطني للثورة يجب عليه الاجتماع بعد أسبوع واحد من الانتخابات لإعادة النظر في تشكيلة المجلس الوطني [1].

وفي تلك الاثناء كان بن خدة في العاصمة ومنذ إعلان المكتب السياسي، يدلي بالتصريح تلو الأخر، فقد تحدث إلى الراي العام خاصة أيام 28 و 30 جويلية، ويوم 03 أوت، معترفا بالمكتب السياسي ومشترطا أن تتم المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني الذي كان يطالب بانعقاده.

وقد كان بن خدة في نداءاته المتكررة يدعو إلي الوحدة والتعقل وضبط النفس وتغليب المصلحة الوطنية التي كانت في تلك الظروف تقتضي بالدرجة الأولى تفادي المواجهة والسماح للشعب الجزائري باختيار حكامه، وقد كان أخر هذه التصريحات والنداءات ،الخطاب الذي ألقاه يوم 03 أوت قبيل وصول المكتب السياسي إلى العاصمة ،والذي طالب فيه القادة بأن يتملكوا أنفسهم ويشرعوا في العمل من أجل حل المشاكل التي كانت تواجهها البلاد، وأعلن أن العاصمة يجب أن تكون مستعدة لاحتضان كل قادة الثورة ، لأن تشتتهم لن يحل الأزمة وتواجدهم بالكامل في هذه المدينة هو الحل الوحيد الكفيل بتقريب وجهات النظر ويعيد طريق الوحدة، وحذر من أن تواصل الأزمة سيؤدي إلي إلغاء انتخابات المجلس التأسيسي المقرر إجراؤها في 27 أوت، وبأن تأجيلها من شأنه أن يصعد من حدة الأزمة.

و اعترف بالمكتب السياسي وأعلن نقل سلطات الحكومة المؤقتة إليه ويري أنه انطلاقا من الرغبة الشعبية وبواسطة انتخابات المجلس ستنبثق مؤسسات الدولة، واعتماد على الرغبة التي يبديها المناضلون ستتحول جبهة التحرير الوطني في مؤتمر إلي حزب [2].

---

[1] -Benyousef Ben Khedda, op .cit ،p 32.

[2] – ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 44.

وفي انتظار تحقيق ذلك يكلف المكتب السياسي المؤقت بما يلي:

-التخضير للانتخابات المقررة.

-قيادة مؤقتة لجبهة التحرير الوطني على المستوى التنظيمي، والشروع في وضع برنامج استعجالي لاسترجاع الدولة لسلطاتها القضائية والإدراية والاقتصادية والمالية والتعليمية.

-بعد أسبوع من الانتخابات يمتثل المكتب السياسي أمام المجلس الوطني في دورة عادية ليبث في قبوله أو رفضه، وبعدها يقوم المكتب السياسي بالإعداد لمؤتمر وطني لجبهة التحرير الوطني [1].

وقد كان أخر تصريح رسمي لبن خدة يوم 07 أوت، حيث أصدر بيانا جاء فيه: "إن السلطات التي كانت بحوزة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سوف يمارسها ابتداء من الأن المكتب السياسي الذي يتولى المسؤولية المتعلقة بذلك حسب توزيع المهام الذي كان قد قام بإعلانه، غير أن الحكومة سوف تظل مؤسسة الثورة إلي غاية الدورة العادية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية."

وعليه قد تنازل بن يوسف عن صلاحياته كرئيس الحكومة المؤقتة وحولها للمكتب السياسي، وفي نفس الوقت تبقي الحكومة المؤقتة كهيئة للثورة حتي انعقاد المؤتمر [2].

وبعد هذا التنازل ، لم يبقي من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، فقد استقال سعد دحلب، أما بوصوف وبن طوبال كان من الصعب علي المراقبين أن يروهما أو يسمعوا تصريحا منهما، أما أمحمد يزيد المتفائل دائما بحل الأزمة كان قد اتجه تونس [3].

ومباشرة بعد هذا الاتفاق دخل المكتب السياسي إلى العاصمة في يوم 02 أوت، بعد انضمام محمد بوضياف إليه، وبهذا استقر المكتب السياسي بالعاصمة ليباشر مهامه، وباستقرار المكتب السياسي في العاصمة وانهاء ما بقي من الحكومة المؤقتة، لكن الأمر لم ينته بعد، فهناك معارضة الولايات التي لا تسمح للمكتب السياسي أن يقيم سلطته في الجزائر بأسرها، فكان لزاما علي المكتب السياسي أن يفرض سلطته علي العاصمة التي ستقام فيها السلطات المركزية عمليا، وبالإضافة إلى عدم التحكم في العاصمة [4].

---

[1]- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 44.

[2]- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 605.

[3]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 576.

[4]- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 46.

لم يكن في مقدور المكتب السياسي أن يجري الانتخابات لأنه كان قد سمح لمجالس الولايات بالمشاركة في إعداد القوائم الانتخابية، وفي إطار التقسيم الإداري القائم آنذاك ،كان للعمالات الخاضعة لرقابة الولاية الثانية والثالثة والرابعة على وجه التحديد حوالي ثلث المقاعد،128 من ضمن 196 مقعدا في المجلس التأسيسي، فمن الممكن إذا في حالة الانتخاب الحصول علي مجلس لا تكون فيه للمكتب السياسي أغلبية [1].

فيما يخص الولاية الثانية كانت كفة الموقف العسكري قد رجحت لجماعة تلمسان منذ اجتياح 25 جويلية وبقيت المشكلة معقدة فيما يتعلق بإقامة السلطات المدنية والعسكرية والفصل بينهما ، وكان السبب في ذلك التعقيد الانقسام الذي حصل في قيادة الولاية الثانية التي كانت أكثر تماسكا طوال أيام الثورة لكنها صارت في صيف 1962م الأكثر تمزقا نتيجة انضمام اثنين من مجلس الولاية إلي قيادة الأركان، وهما الرائدين براجم العربي و بلوصيف رابح فيما بقي الأعضاء الأخرون مناوئين لهيئة الأركان ،وعليه فقد وقعت عدة مناوشات انتهت بقبول المكتب السياسي [2] .

تجاه الولاية الثالثة اعتمد المكتب السياسي موقفا اتسم بالحذر الشديد مانحا الأولوية في علاقته معها بالتهدئة بدل التصعيد ،كان الهدف تحاشي الصدام معها لتضيق رقعة المواجهة لاسيما وأنها لم تكن العقبة الكبرى في الطريق نحو العاصمة، تلك العقبة كانت تمثلها الولاية الرابعة لذلك فالأمر كان مختلفا إلى حد كبير[3].

إلا أن الصدام الحقيقي العنيف كان مع الولاية الرابعة التي أصرت علي الحياد في الصراع، وخاصة وأنها كانت تستحوذ علي المرافق الأساسية الضرورية للدولة باعتبار أن العاصمة تقع داخل الولاية الرابعة، وما إن دخل المكتب السياسي إلي العاصمة حتي وجد نفسه في العاصمة سلطة اسمية فقط،

أما السلطة الحقيقية فقد كانت بيد قيادة الولاية الرابعة التي حولت نفسها إلي جهاز دولة، وكانت تتصرف في القوة المسلحة والإذاعة وفي بعض أجهزة الإدارة، فطلب المكتب السياسي منها أن تسلم له أدوات السلطة فرفضت الولاية ذلك، الأمر الذي جعلها تدخل في نزاع مع المكتب السياسي [4].

---

[1]- صالح بلحاج، المرجع السابق،ص577-578.

[2]- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص605.

[3]- صالح بلحاج، المرجع السابق،ص577-578.

[4]- نفسه، ص579.

وقد اتخذ النزاع بين الطرفين في شهر أوت شكلين، حرب البلاغات[1] ، أو البيانات ، والمواجهات المسلحة، ففي المجال الأول أخد الجانبان في توجيه التهم والانتقادات لبعضهما البعض ،كان كل واحد منها يريد ضرب مصداقية خصمه واستمالة الجماهير إليه، محملا الطرف الاخر تبعات الحرب الأهلية البادية في الأفق، وفي هذه الحرب النفسية والإعلامية ظهرت المظاهرات والمظاهرات المضادة من كلا الطرفين [2].

كما نشر المكتب السياسي بلاغا ندد فيه بموقف الولاية الرابعة ،فردت عليه ببلاغ أخر هاجمت فيه مواقف المكتب السياسي ،واستمرت حرب البلاغات بضعة أيام، ولكنه كان من الواضح أن الوضعية كلما دامت تدهورت أكثر [3].

وابتداء من منتصف شهر أوت اشتد النزاع ،وقد تمكنت الولاية الرابعة من وضع قواتها بالعاصمة منذ يوم 29 جويلية، وتمحور الخلاف بين الطرفين حول قضية تعيين مرشحي المجلس التأسيسي حيث رفضت الولاية الرابعة إدراج بعض الأسماء ضمن قائمتها من بينها عبد الرحمن فارس[4] ، الشيخ خير الدين [5]، وحول تشكيل لجنة فيدرالية الحزب للجزائر الكبرى التي لم تجد فيها الولاية الرابعة أي واحد من الأسماء التي اقترحتها، بعدها طالب الرائد حسن الخطيب قائد الولاية ضرورة دعوة المجلس الوطني للثورة للإجتماع ، فرد عليه محمد خيضر بعدم حدوث ،مادامت قوات الولاية الرابعة تسيطر علي العاصمة [6].

---

[1]– ابراهيم لونيسي، المرجع السابق،ص46.

[2]–علي هارون ، المصدر السابق،ص168-169.

[3]– ابراهيم لونيسي ، المرجع السابق،ص46.

[4]– **عبد الرحمن فارس**:من مواليد 1911م بمنطقة االقبائل، أول جزائري اشتغل موثقا أثناء الفترة الاستعمارية ،كان من الطبقة التي اعتقدت بجدوي النضال من أجل المساواة وإمكانية التعايش بين الجزائريين والمستوطنين، لكنه وقف علي حقيقة السياسة الفرنسية مثله مثل فرحات عباس، رفض عدة عروض تقدمت به السلطات الفرنسية لتولي مناصب حكومية، اعتقل سنة 1961م،وبعد اطلاق سراحه عينته الحكومة الفرنسية مسؤولا علي الهيئة التنفيذية،توفي سنة 1991م.أنظر:رشيد بن يوب،المرجع السابق ، ص166.

[5]– **الشيخ محمد خير الدين**: عضو قيادي في جمعية علماء المسلمين،عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959م–1962م، ممثل الجبهة التحرير الوطني في الرباط 1959–1962.أنظر: بوعلام بلقاسمي، **موسوعة أعلام الجزائر**، منشورات السائحي، الجزائر،2007م،ص95.

[6]– علي هارون، المصدر السابق،ص177.

وعليه تطورت المواجهة بين الطرفين منذ 20أوت حيث جرت حوادث في أعالي القصبة بين أفواج ياسف سعدي الذي كلف بتحضير دخول المكتب السياسي وأفوج الولاية الرابعة[1].

ويوم24 أوت أعلنت الولايتين الثانية والثالثة أن مجليسيهما الولائيين سيظلان قائمان بصورة شرعية إلي حين تشكيل دولة جزائرية منبثقة عن المجلس التأسيسي.

في ظل هذه الظروف أعلن محمد خيضر يوم 25 أوت استحالة قيام المكتب السياسي بمهامه أمام معارضة الولاية الرابعة ،وأعلن تأجيل الانتخابات المقررة ليوم 02 سبتمبر إلي وقت لاحق[2].

وقد تطورت المواجهة في الأيام الأخيرة من شهر أوت، فقد تراجع دور البيانات ،وبدأت المواجهة المسلحة والاشتباكات من جديد، ففي يوم29 أوت حدث اشتباك بين قوات ياسف سعدي في القصبة وبين قوات الولاية الرابعة، سقط على اثرها العديد من القتلي.

الأمر الذي جعل السكان مخترقين أمر حظر التجول، للخروج إلي الشوارع في مظاهرات من أجل التوسط بين المقاتلين ،منادين "سبع سنوات بركات"[3].

وعندما بدا واضحا فشل أي اتفاق بين الطرفين، بدأت قوات قيادة الأركان في زحفها علي العاصمة ، بمساعدة قوات كل من الولاية الأولى تحت قيادة العربي الزبيري، والولاية السادسة تحت قيادة العقيد محمد شعباني، والولاية الخامسة تحت قيادة العقيد بوحجر بن حدو سي عثمان، وبدأت قوات هذه القوات بالزحف على العاصمة تتقدم مرحليا لدعم مواقعها، فمن الجنوب وصلت طلائعهم إلى حدود عين وسارة، ومن الشرق انتهوا إلي مشارف سيدي عيسي، ومن الغرب حاصروا مداخل مدينة الأصنام ومن جهتها وضعت الولاية الرابعة خطة دفاعية لتصدي لهذه القوات، كانت نتيجة هذه المواجهات و الاصطدامات نشوب عدة معارك بين إخوة الكفاح ، وقد اشتد القتال وسقوط أكثر من ألف قتيل، وفي غمرة هذه الأحداث، وعندما اشتدت هذه المعركة وزاد عدد القتلى و الجرحى، الأمر الذي دفع بكل من حسن الخطيب ومحمد بوسماحة وأحمد بن بلة إلى النزول إلى ساحة المعركة والمناداة بوقف الاقتتال من الجهتين [4].

---

[1]– الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص 289.

[2]– حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 144.

[3]– محمد عباس ،**الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن**، ج01، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص 897.

[4] – لخضر بورقعة ، المصدر السابق، ص 121.

ويوم 04 سبتمبر1962م ولجعل حد لهذه المواجهات تم الاتفاق بين أحمد بن بلة وقيادة الولاية الرابعة، وأبرز ما تضمنه الاتفاق المتواصل إليه:

-الاعتراف بوضع الجزائر العاصمة تحت مسؤولية المكتب السياسي .

-المشاركة في تحضير قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية والقيام بانتخابات المجلس التأسيسي في أقرب الأجال.

-فتح الطريق أمام وحدات الجيش الحدود أو قيادة الأركان[1]).

فهكذا استطاعت وحدات هيئة الأركان أن تدخل العاصمة يوم 09 سبتمبر1962م وأن تستقر في مقرات المتروكة من طرف الجيش الفرنسي ،مباشرة بعد ذلك أدمجت وحدات الولاية الثانية والثالثة والرابعة في الجيش الحدود الذي تحول إلى جيش الوطني الشعبي [2].

وبهذا الاتفاق استقر أحمد بن بلة في الجزائر العاصمة وهو مرفوق بالمكتب السياسي، الذي وصل نشاطه وأعلن محمد خيضر عبر الاذاعة عن وقف إطلاق النار ليتم الإعداد لإنتخابات المجلس التأسيسي [3].

تبعا لما تم الاتفاق عليه في اتفاقيات إيفيان، فإنه كان من المفروض أن يتم إجراء الانتخابات الخاصة بتشكيل المجلس التأسيسي بعد ثلاثة أسابيع من ظهور نتائج الاستفتاء علي الاستقلال في حالة موافقة الشعب الجزائري عليه، و الذي تحقق فعلا في03 جويلية 1962م، وذلك حتي تقوم الهيئة التنفذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن فارس والتي كانت تسير شؤون الجزائر في الفترة الانتقالية بتسليم تسير لشؤون إلي المجلس التأسيسي.

ولكن لا ينبغي أن نفهم من هذا أن فكرة المجلس التأسيسي أو الجمعية التأسيسية هي وليدة اتفاقيات ايفيان ، بل هي موجودة في أدبيات الحركة الوطنية بشكل واسع وتعد إحدى المطالب الأساسية للتشكيلات السياسية الجزائرية قبل 1954م [4].

---

[1]—زبيخة زيدان المحامي،المرجع السابق،ص162.

[2]- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق،ص608.

[3]- علي هارون، المصدر السابق،ص184-185.

[4]- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق،ص55-56.

وإن هذه الانتخابات لم تجر في الوقت المحدد لها بفعل الأزمة الخانقة التي عاشتها الجزائر بعد انعقاد مؤتمرطرابلس 1962م،ويجب أن نشير أنه خلال هذه الظروف التي كانت تعيشها الجزائر، كان رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمن فارس بصدد التحضير للانتخابات[1].

وعلي هذا الأساس حدد في أمرية صدرت يوم 16 جويلية، أعلن أن يوم 12 أوت هو التاريخ المحدد للانتخابات،وأن الدائرة الانتخابية أساسها الولاية[2] وقد كان عدد الولايات خمس عشرة في سنة 1962م،وقام بصياغة القوانين المنظمة لهذه الانتخابات، وكيفية سريانها وكذا صلاحيات المجلس ومدته، وأن تكون عملية الانتخاب خاضعة لمبدأ الاغلبية، مما يعني تقديم عدة قوائم إنتخابية ويتم بمقتضاه الانتخاب علي 126 نائبا من بينهم 16 نائبا فرنسيا، إلا أن التطورات التي حدثت داخل الجزائر وخاصة بعد الإعلان الرسمي عن المكتب السياسي، جعلت هذا التاريخ يلغي ويعوض بتاريخ أخر[3].

[1]- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق،ص56.

[2]- لقد تركزت جهود المكتب السياسي في تنظيم الهيكلي القاعدي والمركزي علي النحو التالي: القسمة علي مستوي البلدية، والدائرة علي البلدية، والدائرة علي مستوي نيابة العمالة الدائرة حاليا، والاتحادية علي مستوي العمالة الولاية حاليا.أنظر: ميلود بلعالية ، المرجع السابق، ص104.

[3]- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق،ص609-610.

03-انتخاب المجلس التأسيسي وتشكيل أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال:

أ- إنتخاب المجلس التأسيسي:

وبعد استتباب الأمن بالعاصمة، وفي ظل هذه الظروف، فإن المكتب السياسي واصل نشاطه، وبدأ في تجسيد التوجهات السياسية والايديولوجية لبرنامج طرابلس من أجل إعادة بناء الدولة والحزب[1]، وقرر بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية تنظيم الانتخابات في 20 سبتمبر1962م ، وقام بتحضير قوائم المترشحين بالاشتراك مع الولايات التاريخية ،كما كان الانتخاب مصحوبا بالاستفتاء على مشروع قانون يتعلق بمهام المجلس التأسيسي أو الجمعية التأسيسية في انتظار الدستور ومبدأ تعيين الحكومة من طرف المجلس التأسيسي، بالإضافة إلى أن الترشح قد كان في قائمة واحدة طبقا لتوجهات برنامج طرابلس وأيضا النضال في جبهة التحرير الوطني، والكفاءة، والتمثيل الوطني [2].

وقام المكتب السياسي بإعلان يوم 13 سبتمبر1962م على القائمة الجديدة لمرشحي المجلس التأسيسي، وقد قام برفع عدد النواب من 126 مترشحا إلي 196مترشحا ومن بينهم 16 فرنسيا من الجزائر[3] ، يتوزعون علي 15 عمالة أو ولاية وهي :

الجزائر- باتنة-عنابة-قسنطينة-المدية-مستغانم-تلمسان -وهران- الأصنام- الواحات-تيارت- تيزي وزو-سعيدة-الساورة-سطيف [4].

والملاحظ علي هذه القائمة هو إقصاء العديد من القادة والاطارات الذين كان لهم دور كبير في الثورة التحريرية [5].

ويوم 20 سبتمبر1962م ، جرت الانتخابات في ظروف حسنة لأن الشعب الجزائري فضل الرجوع إلى مؤسسات تخدم الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الاستعمار وسبع سنوات ونصف من الحرب، وقد حصلت القوائم الانتخابية علي قبول أغلبية الناخبين ،كما صادق الشعب الجزائري على مشروع القانون الملحق بأغلبية الأصوات المعبر عنها [6].

---

[1]- محمد عباس، **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن**، المرجع السابق،ص98 .

[2]- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق،ص609.

[3]- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق،ص58.

[4]- نفسه،59.

[5]- ميلود بلعالية ، المرجع السابق،ص128-129.

[6]- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق،ص609.

وقد قامت الهيئة التنفيذية بإصدار مشروع يتعلق بتحديد صلاحيات المجلس الوطني أو الجمعية التأسيسية في ثلاث مهام وهي:

-تعيين حكومة.

-التشريع باسم الشعب الجزائري.

-إعداد دستور للجزائر، والتصويت عليه [1].

كما حددت مدة سلطة المجلس الوطني بسنة واحدة ،وفي حالة عدم التصويت علي الدستور فإن الحكومة تنظم خلال شهر واحد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي الجديد، حسب نفس الشروط وبنفس الصلاحيات وبنفس المدة السابقة [2] .

باشر المجلس التأسيس أعماله بعقد الجلسة الإفتتاحية يوم 25 سبتمبر 1962 م بالجزائر العاصمة، وتكون مكتب الجلسة من السيد فرحات عباس، والسيد جلول ملايكة و السيدة ظريف الزهرة.

وألقى رئيس الجلسة فرحات عباس خطابا جاء فيه:" يشرفني في هذا اليوم التاريخي أن أرأس افتتاح أشغال المجلس الوطني"، وبعد أن أكد فيه على جسامة الخسائر المادية والبشرية التي خلفتها الحرب الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ،كما أبرز روح التضامن بين الشعب الجزائري و ثورته في تحقيق الانتصار، ثم أشار إلى المرجعية الإيديولوجية للجزائر قائلا: "إن البرنامج المحدد في طرابلس سيبقي ميثاقنا."

وذكر رئيس الجلسة الافتتاحية بالتوجه الاقتصادي والاجتماعي للجزائر الجديدة قائلا:" أن جمهوريتنا ستكون متجهة نحو اقتصاد اشتراكي لأن الطريق الجديدة هي وحدها التي تستطيع أن تساعدنا علي إيجاد حلول عادلة لمشاكلنا الكثيرة"، وختم خطابه الافتتاحي بتحديد الخطوط العريضة للسياسة الخارجية للدولة الجزائرية العصرية فركز على ضرورة بناء المغرب العربي وتصفية الاستعمار من القارة الإفريقية، وخلص في الأخير إلى التذكير بالمستجدات الدولية ومنها انضمام الجزائر إلى ميثاق الأمم المتحدة دون تحفظ [3].

---

[1]- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 58.

[2]- نفسه، ص 59.

[3]- عمار قليل ، المرجع السابق،ص336-337.

بعد الخطاب الافتتاحي اقترح النائب الحاج بن علا بترشيح فرحات عباس لرئاسة المجلس التأسيسي، وبعد فرز الأصوات كانت النتيجة كما يلي:

عدد المصوتين: 191 نائبا.

الأوراق البيضاء: 36.

الأصوات المعبر عنها: 155 صوت.

وبذلك أعلن عن إنتخاب فرحات عباس بأغلَبية81% رئيسا لأول مجلس وطني تأسيسي بعد الاستقلال [1] .

وبعد هذا تطرق المجلس التأسيسي إلي تحويل سلطات الهيئة التنفيذية المؤقتة:

طبقا للفصل الخامس من التصريح العام لإتفاقيات إيفيان وبعد إتمام الإجراءات القانونية في تكوين مكتب المجلس التأسيسي في جلسة 25 سبتمبر 1962م،تدخل النائب عبد الرحمان فارس ليعلن عن تحويل سلطات الهيئة التنفيذية المؤقتة إلى المجلس التأسيسي ومما جاء في تدخله:" لقد كانت مهمتنا عويصة وقد عشنا مأسي نفسية ولكننا لم نيأس لأن همنا كان أن تسير إلى وقتها والى نهاية الرسالة التي أودعت عندنا."

وقام فرحات عباس بتلاوة الرسالة التي قدمها عبد الرحمان فارس والتي تضمنت تصريح تسليم الهيئة المؤقتة مهامها إلى المجلس التأسيسي وهذا نصها،" يشرفني أن أنقل للمجلس التأسيسي السلطات التي كانت تملكها الهيئة المؤقتة للدولة الجزائرية، بعد محن وألام أصبح وطننا مستقلا وأصبح اليوم يملك مؤسسة أساسية صاحبة السيادة الوطنية.

إن الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية في الوقت الذي تنهي مهامها، توجه للحكومة المدعوة لإستخلافها تمنياتها الخالصة بنجاح في مهمتها التي سوف تتولاه للتكفل بمصير البلاد.

أرجو أن تتقبلوا سيدي الرئيس مشاعري الأخوية وأسمي عبارات التقدير ."

وقد وجه الرئيس فرحات عباس شكره للنائب عبد الرحمان فارس بإسم جميع النواب على المهمة التي قام بها في ظروف الفترة الإنتقالية وطلب منه الإستمرار في أداء المهمة حتى يتم تنصيب الحكومة الجزائرية الجديدة [2].

---

[1] -Ferhat Abbas, **L'indépendance Confisquée** ,op,cit,p,58

[2]- سعد بن البشير العمامرة، المصدر السابق، ص 50.

كما أعلن فرحات عباس توصل برسالة من بن يوسف بن خدة وكانت الرسالة على النحو التالي باختصار:

"إن المجلس التأسيسي الذي كان منذ عدة سنوات حلما بالنسبة إلينا، قد أصبح اليوم حقيقة، وبفضل كفاح الشعب الجزائري بأجمعه ،وبفضل وحدته الوطنية، دخلت مرحلة الاستقلال حيز التنفيذ.

إن للمجلس الوطني مسؤولية ثقيلة، هي أن يختط الدستور ،وأن يكون الجهاز التشريعي للبلاد، فهو صاحب السيادة الوطنية.

وبمناسبة هذه الجلسة تتشرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتسليم سلطاتها إلي المجلس الوطني."

و هكذا وبعد أن سجل المجلس التصريحات الرسمية لكل من:

-الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

-الهيئة التنفيذية المؤقتة[1].

ثم انتهت المداولات البرلمانية للجلسة الافتتاحية بإعلان المجلس التأسيسي يوم 25 سبتمبر 1962م عن قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ونص هذا الاعلان :

"باسم الشعب الجزائري

بناء علي تصريح لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني بتاريخ 19 سبتمبر 1958م الذي قرر وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتاريخ 27 أوت 1957م إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وإعادة بناء الدولة الجزائرية.

بناء علي الاستفتاء في الجزائر بتاريخ 01 جويلية، والذي أعلن من خلاله الشعب الجزائري عن استقلال الجزائر والذي كان ناتجا عن قرار لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 19 سبتمبر، المنشئ للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

بناء علي تحويل السلطات الناتج عن التصريحات الرسمية للهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية بتاريخ 25 سبتمبر 1962م التي تضع حدا لسلطات هذه الهيئة [2].

---

[1] – سعد بن البشير العمامرة، المصدر السابق،ص 50.

[2] – عبد القادر بولسان، **الحكومات الجزائرية1962م–2006م**،دار هومة،الجزائر،2007م،ص33.

بناء علي انتخاب المجلس الوطني استجابة لنداء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني يوم 20 سبتمبر 1962م.

بناء علي النص المعروض على الاستفتاء في نفس اليوم والذي يكلف المجلس الوطني بإعداد دستور الدولة الجزائرية.

فإن المجلس الوطني يعلن :"الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية تضمن للمواطنين والمواطنات ممارسة حرياتهم الأساسية وحقوقهم."

يصرح:" باعتباره الهيئة الممثلة للشعب الجزائري، فهو صاحب السيادة الوطنية وحامي الوحيدة لها في الداخل والخارج."

تثبت بالتالي: تصريحات الهيئة التنفيذية، التي تضع حدا لسلطاتها" [1].

بعد الإعلان عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية انتقل المجلس إلى تعيين رئيس الحكومة.

ب:تشكيل أول حكومة جزائرية بعد الإستقلال:

تقدم النائب بشير بومعزة[2] بمشروع لائحة في جلسة 26 سبتمبر 1962م تتعلق بتحديد كيفيات تعيين رئيس الحكومة الذي يشكل قائمة وزرائه ويقترح برنامجه لموافقة المجلس التأسيسي .

وقد استطاع رئيس الجمعية فرحات عباس أن يقنع النواب بالفكرة التي مفادها أن الجمعية بتعيينها لرئيس الحكومة إنما تقوم مقام رئيس الجمهورية، غير الموجود ثم تأتي المرحلة الثانية التي تناقش وتوافق على تشكيلة الحكومة وعلى برنامج رئيس الحكومة.

وكان أول المتدخلين في مناقشة مشروع اللائحة النائب الحاج بن علا الذي قدم مرشح المكتب السياسي لرئاسة الحكومة قائلا: "إن الرئيس وأعضاء المكتب السياسي يرشحون الأخ أحمد بن بلة لمنصب رئيس الحكومة الأولى للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية."

وبناء على ذلك صادقت الجمعية على اللائحة التي تحدد كيفيات تعيين رئيس الحكومة في نفس الجلسة البرلمانية بعد تعديل أدخل على الفقرة الثانية من المادة الأولى [3].

---

[1] – عبد القادر بولسان، المرجع السابق،ص33.

[2]– **بشير بومغرة:** ولد سنة 1927م،مناضل في حزب الشعب الجزائري ومن مؤيدي التيار الاسلامي العربي داخل الحزب،انضم إلي الثورة سنة 1954م،مسؤول علي مستوي فيدرالية جبهة التحرير الوطني،وفي سنة 1962م يعلن تأيده لصالح تحالف تلمسان تقلد عدة مناصب في الدولة بعد الاستقلال. أنظر: رشيد بن يوب، المرجع السابق،ص138.

[3]– الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر1962م–1989م**،ج02،دار هومة،الجزائر،2007م،ص13.

وهكذا جاء نص اللائحة في صيغته الجديدة التالية:

بناء على انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 20 سبتمبر 1962م.

بناء على النص المعروض على الاستفتاء في نفس اليوم،والذي يكلف الجمعية الوطنية بتعيين الحكومة.

نظرا لاستعجال وضرورة تمكين البلاد بسلطة تنفيذية من أجل حل المشاكل المطروحة على الدولة.

تقرر الجمعية الوطنية التأسيسية:

المادة الأولى: بناء على استفتاء 20 سبتمبر 1962م،تعين المجلس التأسيسي حكومة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

يعمد المجلس إلى تعيين رئيس للحكومة الذي يكون قائمة وزرائه.

يقدم رئيس الحكومة وزرائه أمام الجمعية ويقترح برنامجه لإثرائه من طرف الجمعية.

المادة الثانية: تحدد كيفيات تعيين الحكومة بطريق هذا النص إلى غاية التصويت على الدستور.

وبعد أن أعلن رئيس الجمعية أن النائب أحمد بن بلة قد قبل المنصب الذي رشح له طلب من النواب المصادقة على هذا التعيين بالتصويت[1] .

وكانت نتائجه كما يلي:

عدد المسجلين: 189 نائبا.

عدد المصوتين: 158 نائبا.

الأوراق البيضاء: 38.

عدد الأصوات بنعم: 145.

عدد الأصوات بلا: 13 .

وبذلك حصل رئيس الحكومة على ثقة النواب بالأغلبية المطلقة أي بنسبة 91% ،وشكر رئيس الحكومة النواب [2]،قائلا: "إن هذا لشرف عظيم بأن عينتموني لتأليف حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للجزائر المستقلة، التي أنا الآن محمل بمسؤولية كبرى هي تطبيق البرنامج الذي رسمناه في طرابلس" [3].

---

[1]– الطاهر بن خرف الله ،المرجع السابق،ص14.

[2]– سعد بن البشير العمامرة، المصدر السابق،ص51.

[3]– عبد القادر بولسان، المرجع السابق،ص37 .

وفي يوم 28 سبتمبر عقد المجلس التأسيسي جلسته الثالثة، للاستماع إلى التصريح الحكومي للرئيس أحمد بن بلة الذي تضمن برنامج رئيس الحكومة والقائمة الاسمية للتشكيلة الحكومية .

قدم رئيس الحكومة في خطابه عرضا مفصلا عن أوضاع الجزائر غداة الاستقلال والتي تميزت باسترجاع السيادة الوطنية ويقظة الشعب الجزائري ،كما تناول رئيس الحكومة السياسة العامة للحكومة بالشرح ،منها مايخص دستور الجمهورية الذي سيكون من مهام المجلس الوطني، على أن تصادق عليه حسب مطالب الشعب ومطامحه مع التزام الحكومة ببذل كل ما في وسعها حتي يتمكن المجلس التأسيسي من وضع الدستور قبل انتهاء السنة وحتي تستقر بفضله أوضاع البلاد.

كما ذكر رئيس الحكومة بالمرجعية السياسية في قيام الدولة الجزائرية علي أساس ميثاق طرابلس ، فقد قال في هذا الصدد:" ذلك البرنامج الذي تم الموافقة عليه بالاجماع هو الان الدستور المؤقت إلى حين انعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني" [1].

كما نبه رئيس الحكومة إلى مهام بناء الجزائر المستقلة، وحذر من إسناد مهام برنامج طرابلس إلى طبقة اجتماعية معادية لتوجهات هذا البرنامج فقد قال في هذا الصدد أن الشعب الجزائري بجميع فئاته، و في مقدمتهم الفلاحون هو الوحيد الذي يحقق هذه المهام.

وعند تحليل رئيس الحكومة لأوضاع الجزائر غداة الاستقلال اقترح الشروط لوضع أسس البناء والتشييد ومنها:

-مراعاة الأوضاع التي خلفها الاستعمار الفرنسي.

-الحرص علي حماية الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج طرابلس في الإصلاح الزراعي والترقية الاجتماعية للفلاحين.

-ضرورة توجيه التعاون نحو تكوين إطارات جزائرية.

كما أفصح عن المهام البعيدة المدي ذات الصلة بالقطاعات الكبرى في التنمية في برنامجه وفي هذا الشأن صرح قائلا: "إن الإصلاح الزراعي يبدو كهدف رئيسي للثورة الجزائرية ولم يتخلف برنامج طرابلس عن ملاحظة هذه الحقيقة"[2].

---

[1] – عبد القادر بولسان، المرجع السابق ،ص ص38-40.

[2]– نفسه، ص ص41-43.

ويرجع ذلك الاختيار كون الجزائر بلد زراعي وأن الفلاحين يشكلون الأغلبية الإجمالية من السكان في الجزائر.

كما كشف أحمد بن بلة في برنامجه الحكومي عن القواعد الأساسية لحياة الأمة الجزائرية خاصة ما يتعلق بمسألة الأمن للأشخاص والممتلكات وهي في نظر الرئيس الشرط الأساسي في الانطلاقة الاقتصادية.

ومن المهام العاجلة في برنامج الرئيس ما يتعلق بوحدة الجيش الوطني الشعبي وتنظيمه في سياق تحويل النظم السياسية والعسكرية، كما حدد برنامجه دور الجيش الوطني الشعبي.

كما أشار إلى الدور التاريخي لجبهة التحرير الوطني في قيادة حرب التحرير وهو الدور الذي يتجدد في إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة.

كما شدد في برنامجه علي مسألة التعليم بجميع مراحله حيث أكد أن التعليم سيكون كاملا وشاملا.

ولم يغفل في برنامجه انشغال الجزائر بمحيطها الإقليمي والدولي وضرورة أن تلعب الجزائر دورها في إطار بناء وحدة المغرب العربي والوحدة الإفريقية واحتفاظ الجزائر بخطها الحيادي ضمن حركة عدم الانحياز والحرص نلي تقوية الصداقة والتضامن مع الشعوب.

كما تطرق في اخر خطابه اعتزازه بالانتماء العربي الاسلامي للجزائر والمكانة التي تحتلها عند الشعوب العربية، ولم ينسي الدعم العربي للثورة الجزائرية بكل أشكاله[1].

وفي الجلسة الرابعة للمجلس الوطني منح النواب ثقتهم لبرنامج رئيس الحكومة الذي قدم تشكيلته الحكومية المتكونة من ثمانية عشرة وزيرا وهم:

رابح بيطاط – نائب رئيس المجلس ،عمار بن تومي – وزير العدل حافظ الاختام، مدغري أحمد– وزير الداخلية، هواري بومدين – وزير الدفاع الوطني ،محمد خميستي – وزير الشؤون الخارجية، أحمد فرنسيس– وزير المالية، عمار أوزقان – وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي، محمد خبزي – وزير التجارة، لعروسي خليفة – وزير التصنيع و الطاقة، احمد بومنجل – وزير الاشغال العمومية والنقل، بشير بومعزة –وزير العمل والشؤون الاجتماعية[2].

---

[1]– عمار قليل، المرجع السابق، ص ص365–368.

[2]– سعد بن البشير العمامرة، المصدر السابق،ص51.

عبد الرحمان بن حميدة –وزير التربية الوطنية، محمد الصغير نقاش–وزير الصحة،موساني حساني –وزير البريد والاتصالات، محمدي السعيد–وزير قدماء المجاهدين وضحايا حرب التحرير،عبد العزيز بوتفليقة – وزير الشباب والرياضة، احمد توفيق المدني– وزير الاوقاف، محمد الحاج–وزير الاعلام[1].

كما اجتمع المجلس في جلسة بتاريخ 15 نوفمبر1962م لدراسة مشروع النظام الداخلي للمجلس، وتركزت النقاشات حول دور المجلس وتعديل مواد مشروع النظام الداخلي وتشكيل اللجان الدائمة، وينص النظام علي تكوين احدي عشرة لجنة ذات الاختصاصات التالية:

–لجنة التشريع والعدل والداخلية .

–لجنة الشؤون الخارجية والأخبار.

–لجنة الدفاع الوطني والقوات المسلحة .

–لجنة التربية والثقافة الشعبية والشباب والرياضة .

–لجنة العمل والشؤون الاجتماعية وقدماء المجاهدين وضحايا الحرب والصحة العامة .

–لجنة المالية والميزانية والتخطيط .

–لجنة الصناعة التقليدية والسياحة والتصنيع والطاقة.

–لجنة الفلاحة والإصلاح الزراعي.

–لجنة الإنشاء والأشغال العامة والنقل والمواصلات.

–لجنة الأوقاف والشوؤن الإسلامية.

–لجنة خاصة بالدستور[2].

وعليه فقد انتخب أحمد بن بلة رئيسا للحكومة الجزائرية، وكان على الحكومة الجديدة تطبيق برنامج طرابلس1962م ،وقد كانت حكومة بن بلة الأولي مزيجا من الاتجاهات متابينة ،فقد كانت تضم أعضاء من هيئة الأركان ،كما كان تمثيل التشكيلات القديمة ،كجمعية علماء المسلمين من خلال أحمد توفيق المدني، وحزب فرحات عباس الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان من خلال أحمد بومنجل[3] .

---

[1]– عبد القادر بولسان، المرجع السابق،ص27–28.

[2]–عمار قليل، المرجع السابق، ص 369.

[3]–صالح بلحاج، المرجع السابق،ص 588.

وبعد تشكيل الحكومة ،تولي المجلس مهمة وضع دستور الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبة، وهذا طبقا لقرار 08 سبتمبر 1962م المكمل للأمر الصادر في القرار الذي أصدرته الهيئة التنفيذية في 17 جويلية 1962م،والذي ينص علي أن: "المؤسسة التشريعية تتولي مهمة التشريع باسم الشعب الجزائري"، كما أنها تقوم بإعداد الدستور.

وعلى هذا الأساس قام المجلس بإنشاء لجنة دستورية خاصة، مهمتها إعداد الدستور والعمل علي صياغته، إلا أن المسؤولون اختلفوا فيما بعد حول إجراءات التحضير ،فهل يتكفل به المجلس بصفته هيئة دستورية، أم المكتب السياسي بصفته قيادة مؤقتة، وفي الأخير تولي المكتب السياسي مهمة إعداد الدستور، وقرر طرحه للمناقشة ندوات جهوية للإطارات انعقدت في الفترة الممتدة من 20 إلى 27 جويلية 1962م في كل من الجزائر، و وهران وقسنطينة، وقد أدخلت بعد التعديلات على المشروع الأصلي للدستور خلال الندوة الوطنية لإطارات جبهة التحرير الوطني والتي وافقت عليه في 31 جويلية 1962 م[1].

وقد كان ذلك بحضور الحاج بن علا مسؤول الجبهة، وأحمد بن بلة الأمين العام للمكتب السياسي ورئيس الحكومة، وأكثر من 2000 مندوب.

وفي الجلسة الافتتاحية للندوة الوطنية قال للحاج بن علا: "إن 31 جويلية يشكل أمرين مهمين ، فهو خاتمة لتوضيح ميثاق طرابلس، وبداية لمناقشة مشروع الدستور."

كما قال أحمد بن بلة: "أن هذا المشروع مطابق لميثاق طرابلس، ويستجيب لمبادئ ثورتنا، ووضع قواعد دستورية متينة لبناء الاشتراكية في الجزائر"[2].

وقد فضل فرحات عباس أن يستقيل من منصبه يوم 23 جويلية لأن المشروع عرض علي إطارات جبهة التحرير الوطني دون المرور علي المجلس فصادقوا عليه.

عرض مشروع الدستور علي المجلس بعد مصادقة إطارات جبهة التحرير الوطني، فصادق عليه المجلس يوم 28 أوت 1963م [3].

---

[1]- ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 64.

[2]- الطاهر بن خرف الله ،المرجع السابق،ص36-37.

[3]- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق،ص610.

وكانت النتائج كالتالي:

139 صوتا ويغني الأغلبية ، وقد عارض المشروع 32 نائبا، وامتنع 23 نائبا بغيابهم عن التصويت.

ويوم 08 سبتمبر 1963م قدم الدستور للاستفتاء الشعبي، وقد كانت نتيجة التصويت بالأغلبية، فقد صوت 98 منهم علي المشروع بنعم من مجموع المشاركين [1].

كما أمضي رئيس الحكومة أحمد بن بلة نص الدستور يوم 10 سبتمبر 1962م ونشر في الجريدة الرسمية.

ويعتبر دستور 10 سبتمبر 1963م،أول دستور عرفته الجزائر بعد تحقيق الاستقلال ،وقد وضع طبقا لبرنامج طرابلس 1962م،الذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع [2].

وتطبيق للمادة 39 من الدستور المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية، عقد إطارات حزب جبهة التحرير الوطني مؤتمرا غير عادي ،وتم فيه ترشيح أحمد بن بلة لمنصب أول رئيس للجمهورية الجزائرية. وجري الاستفتاء يوم 15 أكتوبر 1963م،وتم بالأغلبية وبذلك أصبح أحمد بن بلة رئيس للجمهورية الديمقراطية الشعبية [3].

وبمقتضي المادة 77 دستور، مددت عهدة المجلس التأسيسي بسنة لسماح له بتنظيم انتخابات تشريعة ملائمة للدستور[4].

وبذلك تنتهي أزمة صيف 1962م، ويحسم في أزمة الصراع على السلطة التي كانت امتحانا صعبا، لتدخل الجزائر مرحلة جديدة وعهد جديد في الجزائر المستقلة، وأصبح على الحكومة الجزائرية تطبيق التوجهات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي رسماها ميثاق طرابلس 1962م.

---

[1] – الطاهر بن خرف الله، المرجع السابق، ص 37.

[2] – محمد كسود، المرجع السابق، ص 58.

[3]– سعد بن البشير العمامرة، المصدر السابق، ص 52.

[4] – بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 611.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع ميثاق طرابلس 1962م ودوره في بناء الدولة الجزائرية، حيث أن لهذا البرنامج مكانة خاصة في تاريخ الجزائر عموما وتاريخ الثورة خصوصا، وعليه يمكنا القول أن ميثاق طرابلس قد كان نقلة نوعية في مسيرة الكفاح الوطني، فقد أكمل بناء المشاريع التنظيمية والأفكار والمبادئ الثورة الجزائرية من جميع جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية معطيا حركة التحرير الوطني محتواها الحقيقي.

فقد كرس ميثاق طرابلس معظم مبادئ وأهداف الحركة الوطنية والثورة التحريرية ومطورا في الوقت نفسه هذه المبادئ والأهداف، والأهم من ذلك فإنه ترجمها في مؤسسات الدولة الجزائرية القادمة.

ومع كونه جاء في مرحلة جديدة تختلف جذريا عن المرحلة التي جاءت فيها البرامج السابقة، فإنه استطاع أن يؤقلم أفكار ومبادئ الثورة الجزائرية على النحو الذي يجب أن تؤقلم عليه لتستجيب والشروط الموضوعية لمرحلة البناء و التشييد، وما إعلانه الثورة الديمقراطية بقيادة جبهة التحرير الوطني لتحل محل الكفاح المسلح إلا دليل على هذا التكيف.

وبذلك يكون ميثاق طرابلس قد صاغ مبادئ للثورة الجزائرية ممتدة إلى الماضي النضالي والفكري الجزائري، ومشدودة إلى المستقبل بتحدياته ورهاناته.

وقد حدد ميثاق طرابلس برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي للدولة الجزائرية، ففي المجال السياسي جاءت توجهاته كالتالي:

بناء دولة عصرية ديمقراطية يقودها حزب واحد هو حزب التحرير الوطني، محاربة الاستعمار والإمبريالية والإقطاع والبرجوازية ودعم حركات التحرر في العالم، العمل على تحقيق الوحدة المغاربية والعربية والإفريقية، انتهاج سياسة خارجية مبنية على مبدأ عدم الانحياز.

أما في المجال الاقتصادي فقد تبنى الأفكار التالية: تحقيق ثورة زراعية مؤسسة على إعادة توزيع الأرض، وإنشاء تعاونيات حكومية، إقامة صناعة تستجيب لاحتياجات القطاع الزراعي، تأميم الصناعة والتجارة الخارجية والنقل والخدمات، العلاقات الاقتصادية مع الخارج يجب أن تكون عادلة ومتوازنة.

أما فيما يخص المجال الاجتماعي والثقافي فقد كانت توجهاته كالتالي: محو الأمية، ترقية الثقافة العربية الإسلامية على أسس علمية، ترقية الطب العام، تحرير المرأة، توفير الشغل ورفع مستوى معيشة الجماهير.

ومن خلال ذلك تقرر تبني النظام الاشتراكي بمفهومه الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي فقط، دون جوانبه الإيديولوجية العقائدية وذلك لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة وللقضاء على مظاهر التخلف والدمار في أسرع وقت، اعتمادا على منهجيات علمية مخططة وفي أوقات معقولة ولتجسيد مبادئ ومطامح المجتمع الجزائري في العدالة الاجتماعي والحقيقة والمساواة الشاملة وتكافؤ الفرص بين فئات وشرائح المجتمع، ولترسيخ سلطة الدولة الوطنية بالإضافة إلى عوامل المحيط الإقليمي والعالمي الذي ساند الثورة الجزائرية خلال مرحلة التحرير الوطني.

كما تم في المجال السياسي والدستوري بخصوص تنظيم سلطة الدولة اعتناق نظام الحزب الواحد وذلك لعوامل وأسباب موضوعية في تلك المرحلة الحاسمة وذلك أن حجم طموحات والتطلعات الشعبية والثورية وضخامة مشاكل البناء الوطني الشامل وثقل وعمق التخلف الكلي الذي تركها الاستعمار تتخبط فيه، كان يتطلب تبني نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي يتميز بالواقعية والعقلانية والعلمية الموضوعية وكذا القدرة على جمع شتات الوسائل والإمكانيات الوطنية وتعبئتها وتسخيرها لخرق المراحل في البناء والتشييد الوطني وتقرير إنجاز تنمية وطنية اقتصادية واجتماعية شاملة للقضاء على أسباب ومظاهر آثار التخلف الشامل والدمار الكلي الذي وجدت الدولة الجزائرية نفسها تتخبط فيه.

لكن غداة الاستقلال اشتد الصراع بين المتطلعين إلى السلطة، وقد كاد الأمر يؤدي بالبلاد إلي حرب أهلية، حيث أنه في أغلب الأحيان كان يرافق الانتقال من واقع وموقع نضال تحرري سواء أكان سياسيا أم مسلحا إلى مرحلة الاستقلال، وكذا العمل علي تكوين قيادة جديدة وطنية تختلف عن القيادة الاستعمارية من أجل حكم البلاد، وتدبير السلطة، حالات من الفوضى والاضطرابات والنزاعات التي تصل في كثير من الأحيان حد المواجهة العسكرية بين الإخوة- الأعداء، و حالة الجزائر عند الاستقلال ليست بمغزل عن هذا المعطى، فقد وجدت الجزائر عشية الاستقلال إشكالية التكيف مع الوضع الجديد بعد استرجاع السيادة الوطنية 1962م، ولعل السؤال المطروح هنا هو: لماذا لم يبرز الخلاف بشكل واضح أثناء الثورة التحريرية؟ والجواب هنا: أن الجميع بمختلف الرؤى والأفكار كان قد وحدهم النضال ومواجهة العدو أثناء الثورة، ولذلك كانت الوحدة تأتى في المقام الأول، أما الخلافات الأساسية فإنها لم تبرز بشكل علني إلا بعد الاستقلال، هذا الأمر في الجزائر أدى إلى حدوث أزمة سياسية وعسكرية بداء من جوان 1962م

لتستمر إلى غاية سبتمبر 1962م،كان لها انعكاسات كبيرة أثرت على بناء الدولة الجزائرية، لتحسم في شهر سبتمبر أزمة الصراع على السلطة التي كانت امتحانا صعبا، لتدخل الجزائر مرحلة جديدة وعهد جديد في الجزائر المستقلة، وأصبح على الحكومة الجزائرية تطبيق التوجهات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي رسماها ميثاق طرابلس 1962م.

وبعد أن وضع المجلس الوطني للثورة أسس ومبادئ ومحاور النظام المستقبلي للجزائر بعد الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية، ثم إنشاء المجلس الوطني التأسيسي الذي أعلن قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وعين أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال برئاسة أحمد بن بلة.

ليصادق هذا الأخير على أول دستور للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال بتاريخ 10 سبتمبر 1963م، وتحددت ملامح المشروع الوطني لإقامة الدولة الجزائرية.

لكن يؤخذ على وثيقة طرابلس 1962م، اسقاطها للمبادئ الإسلامية عن الدولة الجزائرية، فقد اكتفت فقط بالإشارة إلي الانتماء الفخري للحضارة الإسلامية، فالجزائر بلد إسلامي هذه حقيقة تضمنتها كل الوثائق الأساسية لجميع التيارات الوطنية، وحسب الدكتور العربي الزبيري: فإن ميثاق طرابلس 1962م قد جعل المبادئ الاشتراكية تحل محل المبادئ الاسلامية، وقد فعل ذلك دون طلب رأي الشعب، وبهذه الكيفية تجاهل الميثاق المكانة التي ما فتئ الإسلام يحتلها في مسيرة الجزائر التاريخية، وكذلك الدور الحاسم الذي أداه الإسلام في تشكيل الشخصية الوطنية وصيانتها من كل محاولات التشويه التي قامت بها السلطات الفرنسية.

وعليه وعلى الرغم من أهمية ميثاق طرابلس باعتباره الوثيقة البرنامج تمثل المرجعية الفكرية والتنظيمية لمرحلة ما بعد الاستقلال،إلا أن الوثيقة حملت من المضامين والأفكار،ما أثار الاختلاف حولها، من قبل المؤرخين بين مؤيد ومعارض، فيعلق على كافي على هذه الوثيقة بقوله: "وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي بكل سرعة وسهولة"، ويضيف قائلا:" تمت المصادقة عليه بالإجماع دون أي مناقشة تذكر إذ لم يغير منه حرفا واحدا"، ويعلق فرحات عباس أيضا بقوله: "أنه نوع من الشيوعية الغير مهضومة جيدا".

ويمكن القول بأن جملة من الظروف والعوامل التي صيغ فيها الميثاق لم تكن متلائمة بالشكل المطلوب، و يجمل العربي محمد الزبيري هذه العوامل والظروف في عوامل بشرية وأخرى فكرية وسياسية تجمعت لتصنع البرنامج المذكور التي بين من أهمها:اللاتجانس بين الأعضاء الذين أوكلت

لهم مهمة صياغة وتحضير المشروع البرنامج التمهيدي الذي تحول بقدرة قادر إلى نهائي، وخاصة كونهم جميعا مشبعين بالثقافة الغربية، يجهلون كلية الثقافة العربية الإسلامية التي ينتمي إليها الشعب الجزائري ،اعتماد الإقطاع كقاعدة ومنطلق لتحليل الواقع المجتمعي الجزائري، على الرغم من أن الإقطاع في مفهومه الطبقي الصراعي، لم يعرف في الجزائر لا كظاهرة تاريخية ولا كواقع اجتماعي ثقافي معيشي، وإنما هو كما يعلم كل مطلع وليد وابن بيئة أوروبية صرفة ترجع إلى حقبة ما قبل الثورة الفرنسية 1789 ، وكان الأجدر موضوعيا أن ينطلق أعضاء اللجنة من واقع النظام الاستعماري في التشخيص والتوصيف ثم التحليل فالاقتراح والتنظير، اعتماد النظريات الماركسية في تقييم مراحل الثورة ومساراتها على ضوئها تم إعداد البرنامج المستقبلي للبلاد، ولم يكن ذلك في تقديرنا إلا لونا من التغليط والتزييف، كما أنه منافيا ومجافيا للمنطق الفكري والعلمي لأن الثورة يوم انطلقت كانت قد اتخذت من المبادئ الإسلامية منطلقا وأسسا عقائدية في التحرك وجهادية في التعبئة والإقناع للفئات الشعبية والوطنية، وظل الإسلام وقيمه القلب النابض للثورة وعنوانها الأساس، كما هو دافع التضحية والشهادة بالنسبة لعموم الشعب، فكانت مصطلحاته ومفاهيمه الدافع الأول في حركة الجهاد الوطني للتحرير، ومن ثم نعتقد أنه من الخطيئة الكبرى صياغة محاور هذا البرنامج بعيدا عن وحي المبادئ والثقافة التاريخية الإسلامية منطلقات وغايات، تركيز لجنة صياغة البرنامج في طرابلس واعتمادها على وثيقة الصومام 1956 م كسند ومرجع أول اعتمادا على نصوصها وتوجيهاتها وحدها وقد مثل ذلك في حقيقة الأمر نوعا من التغليط المقصود وبتر للواقع التاريخي، حيث أن الدور الأول لجبهة التحرير الوطني منذ تأسيسها في الفاتح من نوفمبر 1954م، كان مركزا على توعية الشعب الجزائري ونقل مستواه الثوري إلى حركة الفعل والممارسة عبر تجنيد كل فئاته حول المشروع التحرري الوطني، وإحداث تغيرات جذرية على نطاق التصور وذهنية التفكير تجاه النظام الكولونيالي، اعتماد فريق العمل في لجنة الصياغة لبرنامج طرابلس على وثائق وأدبيات غير نصوص الثورة ومواثيقها الأساسية مثل الأفكار الفانونية وغيرها، ناهيك عن استلهام تاريخ غير تاريخ الأمة الجزائرية وثقافة غير ثقافتها الوطنية والقومية، كل ذلك أفضى بل أنتج برنامجا طغى عليه التنظير البعيد عن ملامسة الواقع الحقيقي لتطلعات الجزائريين مما جعله يحظى بفرصة التطبيق والتنفيذ، بل وسوف يهجر حتى من بعض صانعيه فضلا عن عموم الشعب ويكون مصيره الأرشفة.

قائمة الملاحق

الملحق رقم :01

أعضاء المجلس الوطني للثورة 1956 م

أولا: الأعضاء الأساسيون أو الدائمون

01- مصطفي بن بولعيد .

02- زيغود يوسف.

03- كريم بلقاسم.

04- رابح بيطاط.

05- عمر أو عمران.

06- العربي بن مهيدي.

07- محمد بوضياف.

08- آيت أحمد حسين.

09- أحمد بن بلة.

10- محمد خيضر.

11- أحمد توفيق المدني.

12- بن يوسف بن خدة.

13- أمحمد يزيد.

14- محمد الأمين دباغين.

15- عبان رمضان.

16- عيسات ايدير.

17- فرحات عباس.

ثانيا: الأعضاء الإضافيون

01- سعد دحلب.

02- صالح لوانشي.

03- عبد المالك تمام.

04- عبد الحميد مهري.

05- الطيب الثعالبي.

06- لخضر بن طوبال.

07- عبد الحفيظ بوصوف.

08- محمدي السعيد.

09- علي ملاح.

10- أحمد فرنسيس.

11- ابراهيم مزهودي.

12- محمد بن يحي.

13- سليمان دهيلس.

14- محمد البجاوي.

15- عيسى.

16- مولود.

17- الزوبير[1] .

---

[1]-Saad Dahla ،OP.Cit, p 243.

الملحق رقم 02:

أعضاء اجتماع القاهرة1957م:

01-عبان رمضان.
02- فرحات عباس
03-لعموري محمد.
04- مصطفي بن عودة.
05-كريم بلقاسم .
06- بن يوسف بن خدة.
07-أحمد توفيق المدني .
08- لخضر بن طوبال.
09-عبد الحميد مهري .
10- محمد بن يحي.
11 -ابراهيم مزهودي.
12- عمارة بوقلار.
13-محمدي السعيد.
14- هواري بومدين.
15-عمر أو عمران.
16- بوصوف عبد الحفيظ.
17-الطيب الثعالبي.
18- محمود الشريف.
19-سعد دحلب .
20- سليمان دهيليس.
21-محمد الأمين دباغين .
22- أحمد فرنسيس.
23- أمحمد اليزيد[1] .

[1]- مصطفى هشماوي، المصدر السابق،ص103 .

الملحق رقم 03:

مقتطف من محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد في أوت 1957م بالقاهرة.

إن الأعمال بالاجتماع العادي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية لسنة 1957 قد وقعت بالقاهرة بين يومي 20و 28 أوت 1957م، عين فرحات عباس رئيس الجلسة ومحمد بن يحي كاتبا.

قدم عبان رمضان تقريرا عن نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ السابقة وقد صودق على هذا التقرير بالإجماع وفي أثناء المناقشات التي وقعت في الجلسة قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يوسع نطاق أجهزة القيادة، لأجل ذلك تم التصويت بالأغلبية على لائحة تتضمن المبادئ التالية:

يتألف المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 54 عضوا، وهو المنظمة الوحيدة صاحبة السيادة للثورة.

إن لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفة بتنفيذ السياسة التي نوقشت في المجلس الوطني للثورة .

وفيما بين جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية يكون للجنة التنسيق والتنفيذ سلطات واسعة في جميع القضايا، إلا فيما يتعلق بمصير مستقبل البلاد ، مثل المفاوضات، فهي من اختصاص المجلس الوطني للثورة الجزائرية، إن لجنة التنسيق مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية من جهة أخرى، دائما وفي نفس الأمر، صوت المجلس الوطني للثورة الجزائرية على الإجراءات التالية :

اعتبارا لكون الإخوة أوقفوا وسجنوا من بينهم الأشخاص الذين حضّروا ونظّموا وقرّروا اندلاع الثورة ثورة أول نوفمبر، اعتبارا لكون هؤلاء الإخوة لم يحضروا مؤتمر20 أوت لأسباب خارجة عن إرادتهم، اعتبارا للصالح العام يقضي بأن هؤلاء الإخوان رغم سجنهم سيبقون داخل نظام القيادة والتنفيذ، فان المجلس الوطني للثورة الجزائرية يقرر:

تعيين آيت أحمد وبن بلة وبيطاط، بوضياف وخيضر، أعضاء شرف في لجنة التنسيق والتنفيذ،تمديد لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 09 أعضاء، من جانب اخر، ولإزالة كل الالتباسات صوت المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالأغلبية على الإجراءات التالي :

كل أولئك الذين يشاركون في المعركة التحررية سواء بالزي العسكري أو بدونه متساوون، وبالتالي لا توجد أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج ،كل أعضاء المجلس أصليون ،لا يزال هدف الثورة إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية غير متناقضة مع المبادئ الإسلامية[1].

[1]–عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص502–505.

الملحق رقم 04:

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولي للجمهورية الجزائرية:

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب الجزائري:نظر للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ لائحة 28 أوت 1957م ، فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وضمت هذه الحكومة الشخصيات التالية:

01- فرحات عباس : رئيس الحكومة.

02-كريم بلقاسم : نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة.

03-أحمد بن بلة : نائب الرئيس.

04-حسين أيت أحمد :وزير دولة.

05-ربح بيطاط : وزير دولة.

06 -محمد بوضياف : وزير دولة.

07-محمد خيضر : وزير دولة.

08 -محمد الأمين الدباغين :وزير الشؤون الخارجية.

09-محمود الشريف : وزير التسليح والتموين.

10-لخضر بن طوبال : وزير الداخلية.

11-عبد الحفيظ بوالصوف : وزير المواصلات و الاتصالات العامة و المخابرات.

12-عبد الحميد مهري : وزير الشؤون الشمال الإفريقي.

13-محمد يزيد : وزير الإعلام و الأخبار.

14-بن يوسف بن خدة : وزير الشؤون الاجتماعية.

15-أحمد توفيق المدني : وزير الشؤون الثقافية.

16-الأمين خان : كاتب دولة.

17-عمر أو صديق : كاتب دولة.

18-مصطفي اسطنبولي : كاتب دولة [1].

19-أحمد فرانسيس: وزير الشؤون الاقتصادية.

---

[1] – محمد العربي ولد خليفة، **المحنة الكبرى**، دار الأمل،الجزائر،2009م،ص343-344 .

الملحق رقم 05:

مقتطف من البيان الثاني للمجلس الوطني للثورة 16 ديسمبر 1959 – 18 جانفي 1960م:

أعلن هذا المساء المجلس الوطني للثورة الجزائرية عن بيان جاء في نصه ما يلي:

بعد ملاحظة الحساب الخاص بنشاط الحكومة المؤقتة قام المجلس الوطني للثورة الجزائرية باختيار وتحليل الوضع الحربي و عاين الأهمية الخاصة فيما يخص الاستراتيجية الحربية الخاصة بالجيش والتنسيق فيما بينهما وتقويته بالنسبة للجيش الوطني الجزائري ، وقام بدراسة موقع شعبنا وسياستنا بالنسبة للحكومة الفرنسية كما قام بتوضيح وبيان مدى قوة الشعب وحشد همته لحرب التحرير.

على صعيد المخطط السياسي الخارجي لمجلس الوطني للثورة الجزائرية يحدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية الأهداف التي تعين على القيام بالثورة الجزائرية للوطن، لأخذ الحرية المتواصلة والمستمرة بعد الاختيار للهياكل المنظمة للثورة وتنظيمها والتصرف فيها، كما جدد ونظم المجلس الوطني للثورة الجزائرية الهيكل وقسم المعاهد الأساسية للدولة الجزائرية. في هذا الإطار قرر وضع ارتياح للجهاز الحكومي وقام بالتحكم في بناء هيكل الحكومة والمجموعة الخاصة بوزارة الخارجية للدفاع الوطني لهذا فهي مباشرة مربوطة بالدولة الفتية لكن في بعض الحالات للمجلس الوطني للثورة الجزائرية يحدد الوضعية ويأخذها بعين الاعتبار من طرف الحكومة المؤقتة،للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد هذا الوضع فان السلام سيكون عاجلا خصوصا عندما تضع الحكومة المؤقتة المبادرة الصارمة للتوجيه.

للمجلس الوطني للثورة الجزائرية يثبت هذه الفكرة أي ندم الحكومة الفرنسية من تهربها من المفاوضات ويختار اتهام الدولة للضغوطات على المسئولين تكون متناسبة لأن هذه الفكرة لها طريقة بربرية .

بعض الحكومات تزعم أن الشعب الجزائري لا يستطيع إدارة أي مجال للمستقبل في القواعد القائمة، المجلس الوطني للثورة الجزائرية يؤكد في هذا الوقت حب الشعب الجزائري للنضال كذلك فان طول الحرب ستكون مقترحة وفي نفس الوقت أهدافه لن تكون غير محققة،كمايحي المناضلين في الجيش التحرير الوطني وشجاعة الملايين ومساندة جميع دول العالم وكذا نحيي خمسمائة ألف جزائري الذين ذهبوا إلى فرنسا وحربهم ضد المستعمر،كما ينوه بكل المذابح التي أصبحت مواضيع تدرس في المدارس العسكرية الفرنسية الخاصة، إعلام الحكومة بالتقريرات التي توضح وتحلل هذه الوضعية التي يجب وضع اقتراحات لها، وتوضع هذه التقارير من اهتمامات ومطالب للمجلس الوطني للثورة الجزائرية[1].

---

[1]- محمد خير الدين، **مذكرات خير الدين**،ج02،المؤسسة الوطنية، الجزائر ،(د.ت)،ص ص 211-217.

الملحق رقم 06:

أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية:

وبالفعل عقد مجلس الوطني الثورة دورته الثانية بالعاصمة الليبية طربلس خلال الفترة الممتدة من 16 ديسمبر1959 م إلى 18 جانفي 1960م، شكل حكومة جديدة ضمت العناصر الآتية :

-فرحات عباس رئيس مجلس الوزراء.

-كريم بلقاسم نائب رئيس المجلس ووزير الشؤون الخارجية.

-أحمد بن بلة نائب رئيس .

-حسين أيت أحمد وزير دولة.

-رابح بيطاط وزير دولة.

-محمد بوضياف وزير دولة.

-محمد خيضر وزير دولة.

-محمدي السعيد وزير دولة.

-عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية.

-عبد الحفيظ بوالصوف وزير التسليح والاتصالات العامة.

-أحمد فرانسيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية.

-امحمد يزيد وزير الإعلام.

-الأخضر بن طوبال : وزير الداخلية.

-بن يوسف بن خدة : رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية [1].

1- Ben Khedda, op. cit،p138.

الملحق رقم 07:

مقتطف من البيان المجلس الوطني للثورة المنعقد بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961:

قد درس المجلس الوطني للثورة الجزائرية آفاق مستقبل الحرب التحريرية للشعب الجزائري وصادق على النصوص المحددة للتوجيه والأهداف المرجوة من الثورة الجزائرية.

على المستوى القتالي فإن المجلس الوطني فقد خصص أشغاله لوسائل القتال للثورة الجزائرية، وتعلقت قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية على وجه الخصوص بتقوية العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني وتجنيد الجماهير الجزائرية ورفع مستواهم النضالي وتوجههم السياسي والإجتماعي،واتخذت إجراءات على المستوى الخارجي من أجل توسيع مجال نشاط الثورة الجزائرية التي التزمت بسياسة عدم البدء، وهي سياسة ترمي إلى تجنيد ما أمكن من المساندة المادية والسياسية والدبلوماسية، في نفس الوقت إضعاف السمعة الدولية للإستعمار الفرنسي.

لقد حدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية المحتوى الديمقراطي والإجتماعي لمعركة الشعب الجزائري وهو المحتوى المستوحى من خط جبهة التحرير الوطني التي تمثل دليل الأمة ،وهي قيم تهدف إلى تشييد مجتمع، وخلق إقتصاد يعمل لصالح الشعب وإنشاء نهضة ثقافية .

كما حدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية موقف الثورة الجزائرية على مستوى المغرب العربي وكذلك على الصعيد الإفريقي والإفريقي-الآسيوي، وهى المواقف التي تسعي إلى تحرير الشعوب من قبضة الإستعمار، والثورة الجزائرية تضع كفاحها في صف الوحدة المغربية العربية والإفريقية.

ولم يفت المجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يذكر أهمية المساعدة المادية والسياسية والدبلوماسية التي قدمتها كل من الدول الاشتراكية والإفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية للثورة الجزائرية، يسجل المجلس الوطني للثورة بكل ارتياح التأييد المقدم للشعب الجزائري من طرف البلدان الإفريقية فقد درس وناقش إمكانية تقوية وتدعيم كفاح الشعب الجزائري من أجل الدفاع عن سيادة ووحدة وطنه

فقد درس المجلس الوطني للثورة الجزائرية مسائل التنظيم للثورة الجزائرية على ضوء التجربة المكتسبة منذ الفاتح نوفمبر 1954م. كما تم تقرير تمتين وتنسيق مركزية الأجهزة المسيرة.

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد عين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكلفها بتنفيذ هذه القرارات من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية .[1].

---

[1] – عبد الحميد زوزو ،**المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة**، دار هومة، ط01، الجزائر،2005،ص ص459-461.

الملحق رقم 08:

أعضاء الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية:

-بن يوسف بن خدة : رئيس الحكومة و مجلس الوزراء ووزير المالية.

-كريم بلقاسم : نائب رئيس مجلس الوزارء ووزير الداخلية.

-أحمد بن بلة : نائب رئيس.

-محمد بوضياف : نائب رئيس.

-حسين أيت أحمد : وزير دولة.

-الأخضر طوبال : وزير دولة.

-محمدي السعيد :وزير دولة.

-محمد خيضر: وزير دولة .

-رابح بيطاط : وزير دولة.

-سعد دحلب : وزير الشؤون الخارجية.

-عبد الحفيظ بوصوف : وزير التسليح والمواصلات العامة [1].

[1] -Ben Khedda,Op. Cit,p141 .

الملحق رقم 09:

اتفاقيات إيفيان:

كانت المفاوضات صعبة وعسيرة بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، ووصلت في كثير من الأحيان الى طريق مسدود لأن الوفد الفرنسي ظل يناور للحصول على أقصى ما يمكن من الامتيازات، بينما كان المفاوضون الجزائريون يرفضون المساومة والتنازل على مبدأ الوحد الترابية للجزائر بحدودها المعروفة بما فيها الصحراء، لكن في النهاية حصل الاتفاق بين الحكومة المؤقتةوالحكومة الفرنسية على مجمل الملفات التي دارت المفاوضات حولها وتم التوقيع على اتفاقيات إيفيان في 19 مارس 1962م.

-محتوى الاتفاقيات:

القسم الأول من الاتفاقيات:

01-اتفاقيات وقف إطلاق النار: انتهاء العمليات العسكرية وكل عمل مسلح في كامل القطر الجزائري بداية من 19 مارس 1962م على الساعة الثانية عشر منتصف النهار، كما نصت الاتفاقية على إطلاق سراح جميع أسرى الحرب و المساجين السياسيين لكلى الطرفين خلال 20 يوما بداية من تاريخ وقف إطلاق النار.

02 - شروط استفتاء تقرير المصير: اشراك جميع الجزائريين الذين لهم حق الانتخاب في الاستفتاء للقيام بالاختيار الحر لتحديد الوضع السياسي، أما الجزائريون المقيمون في الخارج فيمكنهم التصويت عن طريق المراسلة أو الوكالة،تشرف على الانتخابات الهيئة التنفيذية، تحديد كيفية مراقبة قوائم الانتخابات،لجان مراقبة عملية الاستفتاء، المحافظة على النظام العام يوم التصويت.

03 -تنظيم السلطات العامة خلال المرحلة الانتقالية: ما بين توقيف اطلاق النار واجراء الاستفتاء، يتولى تسيير شؤون الجزائر مندوب عام تعينه الحكومة الفرنسية وهيئة تنفيذية من جزائريين وفرنسيين.

- مهمة المندوب السامي :رعاية مصالح الدولة الفرنسية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، بالإضافة الى التعاون مع الهيئة التنفيذية المؤقتة لتوفير الشروط اللازمة لتطبيق تقرير المصير وضمان استمرار الخدمات العامة، وتنتهي مهمة المندوب السامي الفرنسي بعد استفتاء تقرير المصير مباشرة .

-مهمة الهيئة التنفيذية :تتكون هذه الهيئة من 12 عضوا،تتولى اعداد استفتاء تقرير المصير والاشراف على تنفيذه،تستمر الهيئة التنفيذية المؤقتة في تسيير شؤون البلاد ثلاثة أسابيع بعد استفتاء تقرير المصير بهدف تنظيم الانتخابات لتشكيل المجلس الوطني وبعد ذلك تقدم استقالتها أمام المجلس المنتخب.

وإذا وقع اختيار الجزائريين على الاستقلال يبدأ تطبيق القسم الثاني من اتفاقيات ايفيان.

القسم الثاني من الاتفاقيات:

01-الضمانات الممنوحة للأقلية الأوربية:ابتداء من تاريخ استفتاء تقرير المصير يكون للأوربيين في الجزائر الحق في التمتع بجميع الحقوق المدنية الجزائرية مع اعتبارهم مواطنين فرنسيين لمدة ثلاث سنوات و بانتهاء هذه المدة يكون لهم الاختيار بين الحصول على الجنسية الجزائرية او الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية، وإذا اختاروا الجنسية الجزائرية اصبح لهم ما للجزائريين من حقوق و ما عليهم من واجبات ،و لا يجوز التفرقة بينهم وبين الجزائريين الأصليين في المعاملة بسبب اللغة، أما إذا اختاروا الجنسية الفرنسية فهم يعتبرون مقيمين بالجزائر، لكن يتمتعون بعدد من الضمانات .

02 -المسائل العسكرية : حددت اتفاقيات إيفيان مخططا لجلاء القوات الفرنسية من الجزائر بداية من تاريخ استفتاء على مدى ثلاث سنوات مقسمة ،استئجار فرنسا لقاعدة مرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد ،احتفاظ فرنسا بحق استخدام المحطات الذرية رقان، بشار لمدة 05 سنوات، وخلال هذه المدة استعمال المطارات العسكرية بشار رقان والحصول على تسهيلات تقنية .

03 - التعاون الاقتصادي والمالي :لزم هذه الاتفاقية الجزائر بضمان المصالح الفرنسية ومقابل ذلك تتعهد فرنسا بتقديم مساعدات مالية للجزائر لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد للمساهمة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،على الجزائر أن تكفل سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات انتاج ونقل البترول التي منحت من طرف الدولة الفرنسية لشركات فرنسية.

04 - استغلال الثروات الباطنية بالصحراء :ضمان الجزائر لسلامة الحقوق الخاصة بمجموع العقود الخاصة بالبترول من طرف فرنسا قبل تقرير المصير،أما بالنسبة بامتيازات الجديدة فالأولوية للشركات الفرنسية خلال 06 سنوات.

05-التعاون الثقافي والفني:تتعهد فرنسا بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها على تطوير التعليم والتكوين المهني و البحث العلمي، تضع تحت تصرف الجزائر المدرسين والتقنيين والباحثين،تضع تحت تصرف الجزائر الهيئات والبعثات للقيام بالدراسات والأبحاث التي تحتاجها [1].

[1] - عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954م**،دار الهدي،الجزائر،2012م، ص ص 260-264.

الملحق رقم 10: [1]

ترتيب المؤتمرون في قاعة مجلس الشيوخ، بطرابلس

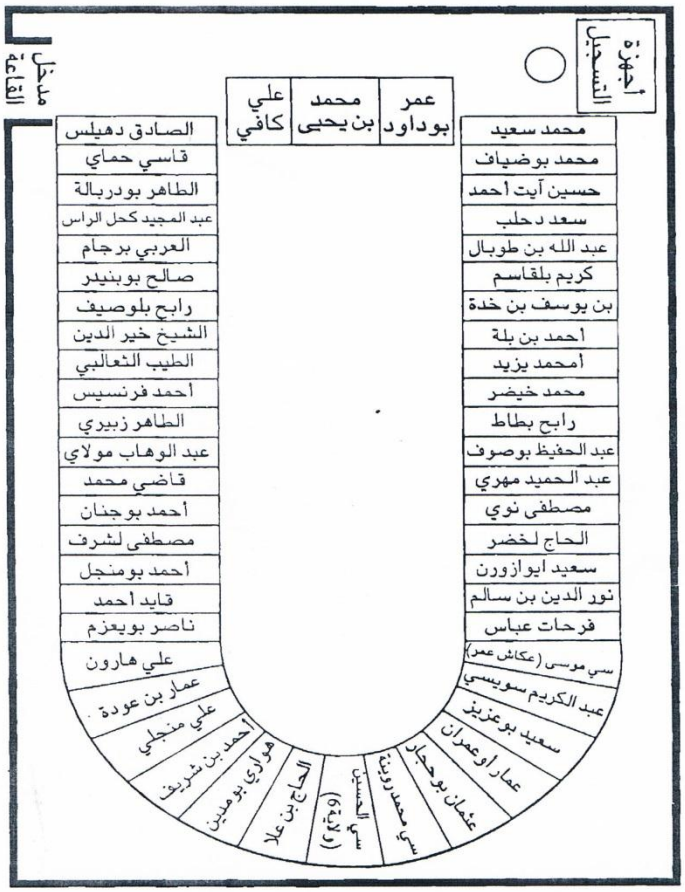

[1]– Ali Haroune, **l'été de la discorde Algerie 1962**, casba, Alger, 2000, p 16.

الملحق رقم 11:

قائمة أعضاء مؤتمر طرابلس جوان 1962م:

01- محمد بن يحي رئيسا.

02- عمر بوداوود مسؤول فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني.

03- علي الكافي عقيد وقائد سابق للولاية الثانية.

04- سعيد محمدي وزير في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

05- محمد بوضياف عضو في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

06- حسين آيت احمد عضو في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

07- سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

08- عبد الله بن طوبال وزير بدون مهمات محددة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

09- كريم بلقاسم وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

10- بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

11- احمد بن بلة نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

12- أمحمد يزيد وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

13- محمد خيضر وزير بدون حقيبة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

14- رابح بيطاط وزير بدون حقيبة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

15- عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

16- عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

17- مصطفى نوي رائد سابق للولاية الاولى.

18- الجاح لخضر عبيدي عقيد سابق وقائد للولاية الاولى.

19- سعيد ايوازوران بريروش رائد سابق للولاية الثالثة.

20- نورالدين بن سالم مسؤول فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب.

21- فرحات عباس رئيس سابق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

22- عمار عكاش سي موسى رائد سابق للولاية الرابعة.

23- عبد الكريم سويسي عضو في اللجنة الفيدرالية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا.

24- سعيد بوعزيز عضو في اللجنة الفيدرالية لاتحادية الجبهة بفرنسا.

25- عمار اوعمران عقيد سابق وقائد للولاية الرابعة.

26- بن حدو بو حجر عقيد وقائد للولاية الخامسة.

27- محمد روينة عضو مجلس الولاية السادسة.

28- سي الحسين مندوب عن الولاية السادسة.

29- الحاج بن علا مسؤول سابق عن منطقة وهران.

30- هواري بو مدين عقيد وقائد هيئة الاركان العامة لجيش التحرير الوطني.

31- احمد بن الشريف عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة.

32- علي منجلي رائد وعضو هيئة الاركان العامة ونائب العقيد بومدين.

33- عمار بن عودة عقيد ورائد سابق للولاية الثانية.

34- علي هارون عضو اللجنة الفيدرالية لاتحادية الجبهة بفرنسا.

35- مختار بويعزم ناصر عضو لجنة الولاية الخامسة العامة.

36- احمد قايد الرائد سليمان عضو هيئة الأركان العامة ونائب العقيد بومدين.

37- احمد بومنجل عضو المجلس الوطني للثورة.

38- مصطفى الأشرف عضو المجلس الوطني للثورة.

39- احمد بو جنان عباس عضو لجنة الولاية الخامسة.

40- محمد قاضي بوبكر عضو لجنة الولاية الخامسة.

41- إبراهيم مولاي عبد الوهاب عضو لجنة الولائية الخامسة.

42- الطاهر زبيري عقيد وقائد الولاية الأولى.

43- احمد فرانسيس وزير سابق للمالية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

44- الطيب الثعالبي سي علال مسؤول فيدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس.

45- شيخ خير الدين عضو في المجلس الوطني للثورة.

46- رابح بلوصيف عضو لجنة الولاية الثانية.

47- صالح بوبنيدر(صوت العرب) عقيد ورائد الولاية الثانية.

48- العربي برجام عضو لجنة الولاية الثانية.

49- عبد المجيد كحل الرأس عضو لجنة الولاية الثانية.

50-الطاهر بودربالة عضو لجنة الولاية الثانية.

51-محمد حماي الرائد قاسي قائد سابق للقاعدة العسكرية بتونس.

52- سليمان دحليس صادق عضو لجنة الولاية الرابعة[1].

---

(1)- Ali Haroune, op.cit, p 14-15.

الملحق رقم 12:

محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A) في 07 جوان 1962م:

سنة ألف وتسعمائة واثنين وستين وفي السابع جوان:

أعضاء المجلس الوطني للثورة .

أعضاء الولايات والمجالس الممضون أسفله الحاضرون بطرابلس بمناسبة اجتماع المجلس الوطني للثورة دورة:27 ماي 1962م.

حيث تطلب من الحكومة المؤقتة استدعاء المجلس الوطني للثورة ليوم:25 ماي 1962م.

حيث أنه عند افتتاح الأشغال صادق المجلس بالإجماع علي جدول الأعمال المتضمن:

01-نقطة دراسة وتبني مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية.

02-نقطة تعيين قيادة سياسية كما كانت مقررة في البرنامج المذكور أعلاه .

بما أن النقطة الأولى درست من طرف اللجنة وفي دورة موسعة تم تبنيها بالإجماع.

أما بالنسبة للنقطة الثانية تعيين القيادة السياسية تقرر تعيين لجنة ورغم الجهود المبذولة طوال عدة أيام لم نتوصل إلى إقناع كل الإخوان الحاضرين لتكوين مجموعة لتعمل بصفة جماعية .

وقد استعرض أسماء الإخوة الذين يناسبون تحمل المسؤولية في مناصب القيادة، و قبل البث في موضوع القيادة غادر رئيس المجلس السيد: بن يوسف بن خدة طرابلس في ليلة 06-07 جوان 1962م دون إعلام مكتب المجلس الوطني للثورة (C.N.R.A) صحبة رفاقه أعضاء الحكومة، واضعا بذلك المجلس الوطني أمام استحالة إنهاء مهمته في ظروف عادية وقانونية، فحرر بالتالي هذا المحضر لإثبات في ستة نسخ مرقمة من 01 إلى 06 وقد أمضوا عليه شخصيا أو بالوكالة:

مجلس الولاية الأولي:

01- الطاهر الزبيري.

02- محمد صالح يحياوي.

03- عمار ملاح.

04- أمراردة مصطفى.

05- محفوظ إسماعيل.

مجلس الولاية الثانية:

01- الرائد العربي برجم.

02- بلوصيف رابح.

مجلس الولاية الثالثة:

01- السعيد يازوران، باسمه وباسم

02- العقيد أكلي محند أولحاج.

03- الرواد صديقي الطيب وفاضل أحمد.

04- حسن محيوز.

05- محمد وعلي.

مجلس الولاية الخامسة:

01- بوحجر حدو عثمان.

02- قاضي بوبكر.

03- عبد الوهاب ملابي إبراهيم.

04- بوجنان عباس.

05- ناصر.

قيادة الأركان:

01- هواري بومدين.

02- قايد أحمد.

03- علي منجلي.

مجلس الولاية الرابعة:

01- أحمد بن الشريف.

02- لخضر بو رقعة.

03- يوسف بن خروف.

04- بوسماحة محمد.

05- خطيب حسان.

مجلس الولاية السادسة:

01- محمد شعباني.

02- محمد أروينة.

03- عمر صخري.

04- شريف خير الدين.

05- سليماني سليمان.

أعضاء المجلس الوطني للثورة:

01- أحمد بن بلة.

02- فرحات عباس.

03- محمد خيضر.

04- فرانسيس أحمد.

05- بومنجل أحمد

06- بن علا الحاج.

07- رابح بيطاط توكيل خيضر.

08- محمدي السعيد[1].

[1] -عمار ملاح، **وقائع وحقائق عن الثورة الجزائرية بالأوراس**، دار الهدي، الجزائر،2003م،ص ص 229-231.

الملحق رقم 13:

شرح بن يوسف بن خدة فيما بعد في بيان لجبهة التحرير الوطني في 1964م قرار مغادرته لطرابلس:

" إن عدم التقدم في المناقشة للمجلس الوطني للثورة وعجزه عن تعيين مكتب سياسي وانعدام سلطة مركزية في الظروف الخاصة والحرجة التي كانت تمر بها البلاد والخوف من أن يغتنم بعض المجازفين وبعض الطموحين هذه الظروف للتنازل على السلطة أو الاستلاء عليها على حساب كل ما حققته الثورة قد أقنعوني أنه وبعد كل شيء، يكون الأجدر أن نحتفظ بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الأقل حتى الاستقلال، لأنه ورغم نقاط ضعفها الداخلية كانت الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية تتمتع باعتماد كبير سواءا كان ذلك لدى الشعب أو لدى الرأي العام الدولي، فكان المساس بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شريكة ديغول في إيفيان والمسؤولة المباشرة عن تنفيذ وقف إطلاق النار كان ليبعث البلبلة في فرنسا، ويشجع المتطرفين المتعصبين من الفرنسيين ويبث الغموض والاضطراب في الشعب الذي كان في أمس الحاجة لرص الصفوف والاتحاد في مواجهة التحديات الدموية التي تقوم بها المنظمة السرية المسلحة (O.A.S) وأن يقوم بالخطوة الأخيرة لكي يظفر بهذا النصر، فلكل هذه الأسباب وحتى أسد الطريق في وجه كل أولئك الذين قد يعرضون كل ثمار هذا النصر للخطر، أخذت على عاتقي أن أغادر طرابلس وألتحق بتونس وأستأنف مسؤولياتي وفضلا عن ذلك كان أعضاء آخرون من المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد غادرو طرابلس" [1].

[1] – سعد دحلب، المصدر السابق، ص 173.

البيبليو غرافيا

قائمة البيبلوغرافيا:

01 – قائمة المصادر باللغة العربية:

– **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م** (نداء أول نوفمبر–مؤتمر الصومام–مؤتمر طرابلس)، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، وزارة الثقافة ،الجزائر، 2009م.

– بجاوي محمد ،**الثورة الجزائرية والقانون 1960م–1961م**،دار الرائد ،الجزائر، ط 02، 2005 م.

– بلخوجة فتحي ،**مذكرات مقاوم من مقاوم في حرب المدن إلي سجين سياسي**، دار القصبة، الجزائر ،2012م.

– بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم ، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة**، ج 03 ، منشورات السائحي، الجزائر، 2010م.

– بن جديد الشاذلي ، **مذكرات الشاذلي بن جديد1929م–1979م**، تحرير: عبد العزيز بوباكير، ج01، دار القصبة، الجزائر، 2011م.

– بن خدة بن يوسف ، **الجزائر عاصمة المقاومة 1956م – 1957 م**، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005م .

–ـــــــــــــــــ، **شهادات ومواقف**، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2007م.

–ـــــــــــــــــ، **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان**، تر: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1987م .

– بوداود عمر ، **من حزب الشعب إلي جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل**، دار القصبة ، الجزائر، 2007 م.

– بورقعة لخضر ، **شاهد الي اغتيال الثورة**، تحرير:صادق بخوش، ط 02، دار الحكمة ، الجزائر، 1990م.

– جبلي الطاهر ، **دور القاعدة الشرقية في الثورة 1954م–1962م**، دار الأمة، الجزائر، 2014م.

– الجنيدي خليفة، **حوار حول الثورة**،ج 03، موفم للنشر،الجزائر،2008م.

- حربي محمد ، **حياة تحد وصمود مذكرات سياسية 1945م-1962م**،دار القصبة ، الجزائر ، 2004م.

- ـــــــــــ ، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 2007م.

- الخولي لطفي ، **عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين**، دار الهدي، الجزائر، 2011م.

- خير الدين محمد ، **مذكرات خير الدين**، ج 02، المؤسسة الوطنية، الجزائر ،(د.س.ن).

- دحلب سعد ،**المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر**، دار دحلب، الجزائر، 2008م.

- الديب فتحي ، **عبد الناصر والثورة الجزائرية**، دار المستقبل، القاهرة، 1990م.

- الزبيري الطاهر ، **مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929م-1962م**، منشورات A.N.E.P، الجزائر، 2008 م.

- سطورا بنيامن ، **مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية 1889م- 1974م**، تر: الصادق عماري ومصطفي ماضي ،دار القصبة،الجزائر،1998م.

- سعيداني الطاهر ، **مذكرات الرائد الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة، الجزائر، 2010م.

- الشريف محمد ،**من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال**،دار القصبة،الجزائر،2010م.

- صايكي محمد ، **مذكرات الرائد محمد صايكي شهادة ثائر من قلب المعركة**، دار الأمة ، الجزائر ،2010م.

- العمامرة سعد بن البشير ، **هواري بومدين الرئيس القائد 1932م-1978م**، ط 01، قصر الكتاب،الجزائر،1997م.

- فانون فرانز ، **معذبو الأرض**، تر: السيدة منورة، دار موفم ، الجزائر ،2007م.

- قداش محفوظ ، **وتحررت الجزائر**، تر: العربي بوينوف ،دار الأمة،الجزائر،2012م.

- كافي علي ، **مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلي القائد العسكري 1946م-1962م**، دار القصبة، الجزائر،1999م.

- كشيدة عيسى ،**مهندسو الثورة** ،تر: موسي أشرشور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003م.

- كواسي محمد ،**مذكرات محمد كواسي 1956م-1963م**،تر:جيلالي خلاص، دار القصبة ، الجزائر ،2007 م.

- محساس أحمد،**الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة- الجزائر، 2003 م.

- المدني أحمد توفيق ، **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية**،ج03،عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010 م.

- مراردة مصطفي،**مذكرات الرائد مصطفي مراردة شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولي** ، دار الهدي، الجزائر ،2004 م.

- ملاح عمار ، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954م**،دار الهدي،الجزائر،2012م.

-ـــــــــــ ، **وقائع وحقائق عن الثورة الجزائرية بالأوراس**، دار الهدي، الجزائر،2003م.

- مول روبير ، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر،ط02،دار الآداب، بيروت، 1979م.

- هارون علي ، **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962م**،تر:أمال فلاح والصادق عماري، دار القصبة،الجزائر،2003م.

- يوسفي محمد ، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة**، تر: محمد شريف، منشورات تالة، الجزائر، 2010م.

02- قائمة المصادر باللغة الأجنبية:

- Ben Khedda Benyousef, **L' Algerie a L'independance La Crise de 1962** ,Edetion Dahlab, Alger,1997.

- Boudiaf Mohamed, **La Preparation du Premier Novembre** , dare lnoamane , Alger ,2011.

- Dahlab Saad, **pour L'Independance de L' Algerie Mission a Complie**, dahlab, alger, 2001.

- Ferhat Abbas, **Autopsie dù une Guerre**, garnier freres, paris, 1980.

- _____, **L'Indèpendance Confisquèe**, garnier freres, paris, 1980.

- Harbi Mohamad, **1954 ،La Guerre Commence en Algérie**, editions complexe, 1998.

- Haroune Ali,**l'été de la Discorde Algerie 1962**, casba, Alger 2000.

- Rédha Malek, **L'Algerié a evian**, édition ANEP, Alger, 2010.

03- قائمة المراجع:

- إحدادن زهير ، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954م-1962م**،دار دحلب، الجزائر، 2012م.

- أزغيدي محمد لحسن ،**مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير** الجزائرية1954م-1962م، دار هومة، الجزائر، 1989م.

- براهيمي عبد الحميد ، **في أصل المأساة الجزائرية1958م-1999م**،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،1999م.

- بلاح بشير ، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830م-1989م**، ج01، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

- بلحاج صالح ، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب، الجزائر 2010م.

- بلعباس محمد ، **الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر**، الدار المعاصرة، الجزائر، 2009م.

- بلقاسمي بوعلام ، **موسوعة أعلام الجزائر**، منشورات السائحي، الجزائر ،2007 م.

- بن أزواو فتح الدين ، **إيديولوجية الثورة الجزائرية**،دار الإرشاد ،الجزائر ،2013م.

- بن حمودة بوعلام ،**الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954م معالمها الأساسية** ،دار النعمان للنشر ، الجزائر ،2012م.

- بن خرف الله الطاهر ، **النخبة الحاكمة في الجزائر1962م-1989م**،ج02،دار هومة ، الجزائر،2007م.

- بن يوب رشيد ،**دليل الجزائر السياسي**،ط02،المؤسسة الوطنية،الجزائر،1999م.

- بو عزيز يحي ، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج 02، ط 02، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996م.

- ــــــــــــ ،**موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج 03، دار الهدي، الجزائر، 2014م.

- بوحوش عمار،**تاريخ الجزائر السياسي من البداية وإلى غاية 1962م**، ط01،دار الغرب الإسلامي، لبنان،1997م.

- بورغدة رمضان، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958م-1962م**،ط01،مؤسسة بونة للنشر، الجزائر،2012م.

- بوضربة عمر ، **تطور النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1958م-1962م**،دار الحكمة، الجزائر،2010م.

- بولسان عبد القادر ، **الحكومات الجزائرية 1962م-2006م**،دار هومة،الجزائر،2007م.

- بومالي أحسن ، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولي 1954- 1962**، منشورات متحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985م.

-ــــــــــــ،**أول نوفمبر 1954م بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية**، دار المعرفة، الجزائر، 2010م.

- جغابة محمد، **بيان أول نوفمبر قراءة في البيان**، دار هومة، الجزائر، 2012م.

- دحمان تواتي ، **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب في الجزائر 1961م-1962م**، مؤسسة كوشكار، الجزائر، 2008م.

- الزبيري محمد العربي ،**تاريخ الجزائر المعاصر1954م-1962م**،ج 02، منشورات اتحاد العرب ، دمشق ،1999م.

-ـــــــــــــــ ،**كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية1954م-1962م**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ، الجزائر، 2007م.

- زروال محمد ، **إشكالية القيادة في الثورة الولاية الأولي نموذجا**، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007م.

- زوزو عبد الحميد ، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة**، دار هومة، ط 01، الجزائر، 2005م.

-ـــــــــــــــ ، **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**، دار هومة، الجزائر، 2004م.

- سعد الله أبو القاسم ،**تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة 1954م-1962م**،ط01،دار الغرب الاسلامي ، بيروت،2007م.

- السعيد قاصري ، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**،دار الارشاد،الجزائر، 2013م.

- سلطاني أبو جرة ، **جذور الصراع في الجزائر**، ط 02، دار الأمة، الجزئر،1999م.

- شبوب محمد، **اجتماع العقداء العشرة من 11 أوت الى ديسمبر 1959م**، ط 01، دار الدزاير أنفو، الجزائر، 2013م.

- الشيخ سليمان ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، دار القصبة، الجزائر، 2002م.

- ضيف الله عقيلة ، **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954م-1962م**، ط01، دارالبصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 م.

- طلاس مصطفي و العسلي بسام ،**الثورة الجزائرية**، دار طلاس،دمشق، 1984م.

- العايب معمر ، **مؤتمر طنجة المغاربي**، دار الحكمة، الجزائر، 2010م.

- عباس محمد ، **ثوار عظماء**، دار هومة، الجزائر، 2010م.

-ـــــــــــ ، **رواد الوطنية شهادة 28 شخصية**، دار هومة، الجزائر،2009م.

- ـــــــــــ،**اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف**، ج 06، دارهومة، الجزائر، 2013 م.

-ـــــــــــ ،**الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن**، ج 01، دار هومة، الجزائر، 2013م.

-ـــــــــــ، **فرسان الحرية شهادات تاريخية**، دار هومة،الجزائر،2001م.

- عبد القادر حميد ، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

- قبائلي هواري ،**ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها علي الاقتصاد الاستعماري**، ط 01، دار كوكب، الجزائر، 2012م.

- قليل عمار ، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج 01، الدار العثمانية، الجزائر، 2013م.

- لونيسي رابح ، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين**، دار المعرفة ، الجزائر ، 2000 م.

- ـــــــــــ، **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج02،دار المعرفة،الجزائر،2010م.

-ـــــــــــ، **رؤساء الجزائر في الميزان**، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.

- ـــــــــــ، **محاضرات وابحاث في تاريخ الجزائر**، دار كوكب للعلوم، الجزائر، 2013م.

- لونيسي ابراهيم ، **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد أحمد بن بلة**، دار هومة، الجزائر ، 2007م.

- المحامي زيبحة زيدان ، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، دار الهدي، الجزائر، 2009م.

- منغور أحمد ، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية1954م-1962م**،دار التنوير ، الجزائر، 2012م.

- هشماوي مصطفى ، **جذور أول نوفمبر 1954م**، دار هومة، الجزائر، 2010م.

- ولد خليفة محمد العربي ، **المحنة الكبرى**، دار الأمل،الجزائر،2009م.

- ـــــــــــ،**الثورة الجزائرية معطيات و تحديات**، المؤسسة الوطنية،الجزائر،1991 م.

04- الرسائل الجامعية:

- بلعالية ميلود ، **قيام الدولة الجزائرية 1962م-1965م**،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003م.

- شتواح حكيمة ، **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة التحريرية**، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر،2001م.

- شلبي أمال ،**التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر،2006م.

- قاسمي يوسف ، **مواثيق الثورة الجزائرية1954م-1962م** ،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة ،الجزائر، 2008م.

05- المجالات:

- كسود محمد ، المجلس الوطني للثورة الجزائرية المؤسسة البرلمانية، مجلة الفكر البرلماني، العدد 04، 2003 م.

06- القواميس والمعاجم:

- الحفني عبد المنعم ، **معجم المصطلحات الفلسفية** ،مكتبة مدبولي،القاهرة،2000م.

- شرقي عاشور ، **قاموس الثورة الجزائرية1954م-1962م**،تر:عالم مختار، دار القصبة ،الجزائر، 2007م.

- محي الدين صابر ،**المعجم العربي الأساسي**، المنظمة العربية لتربية والثقافة،(د.م.ن)،1989م.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الإهداء.
الشكر والتقدير.
قائمة المختصرات.
الموضوع ..... الصفحة
مقدمـــة .....أ-د

I- الفصل التمهيدي:

المواثيق الثورية والاجتماعات قبل صدور ميثاق طرابلس.

01- بيان أول نوفمبر 1954م.....07-14
أ- ظروف صدور بيان أول نوفمبر1954م 07-11
ب- صدور بيان أول نوفمبر 1954م ومضمونه.....12-14
02- ميثاق الصومام 20 أوت 1956م.....15-22
أ- ظروف انعقاده مؤتمر الصومام1956م 15-18
ب- قرارات مؤتمر الصومام 1956م.....18-22
03-اجتماع القاهرة 1957م وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م.....23-29
أ- اجتماع القاهرة 20-28 أوت 1957م 23-25
ب- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م.....26-29

II- الفصل الأول:

ميثاق طرابلس 25 ماي- 07 جوان 1962م.

01- ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس 1962م.....31-41

أ- الخلافات داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 31-34

ب- الخلاف بين هيئة الأركان العامة و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومسألة المفاوضات..... 35-38

ج- من وقف إطلاق النار 1962م إلى غاية انعقاد مؤتمر طرابلس 1962م..... 39-41

02- انعقاد مؤتمر طرابلس 1962م..... 42-53

03- الاختيارات الكبرى لبناء الدولة الجزائرية..... 54-64

أ- صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية 54-56

ب- الثورة الديموقراطية الشعبية..... 56-60

ج- لتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديموقراطية الشعبية..... 60-64

04- أهمية ميثاق طرابلس 1962م..... 65-73

أ- المجال السياسي..... 67-69

أ- 01-داخليا 67-68

أ- 02- خارجيا 68-69

ب- المجال الاقتصادي..... 69-71

ج- المجال الاجتماعي..... 71-72

د- المجال الثقافي..... 72-73

III- الفصل الثاني:

انعكاسات مؤتمر طرابلس 1962م على بناء الدولة الجزائرية.

01- أزمة صيف جوان 1962م..... 75-86

أ- اجتماع زمورة 24-25 جوان 1962م..... 78-81

ب- تطور المواجهة بين تحالف بن بلة وتحالف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية..... 82-86

02- الاعلان عن المكتب السياسي وموقف الولايات من الاعلان عنه..... 87-96

03- انتخاب المجلس التأسيسي وتشكيل أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال..... 97-107

أ- انتخاب المجلس التأسيسي 97-101

ب- تشكيل أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال..... 101-107

خـــــــاتمة..... 109-112

قائمة الملاحق..... 114-129

البيبليوغرافيا..... 131-138

فهرس المحتويات..... 140-142

تمت بحمد الله